وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون -تيارت-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

التخصص: علم اجتماع اتصال

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علم اجتماع اتصال

الموسومة بـ:

دور العملية الاتصالية داخل الأسرة في الحد من ظاهرة اختطاف الأطفال

دراسة ميدانية على عينة من الأسر من مدينة تيارت

من إعداد الطالبتين:

- معزوز فاطيمة
- واصيف خالدية

بإشراف الأستاذ:

- هاشمي بريقل

لجنة المناقشة:

أ/ بوشي فوزية.....رئيسة
أ/ هاشمي بريقل.....مشرفا و مقررا
أ/ ماحي ليلى.....مناقشة

السنة الجامعية: 2016-2017

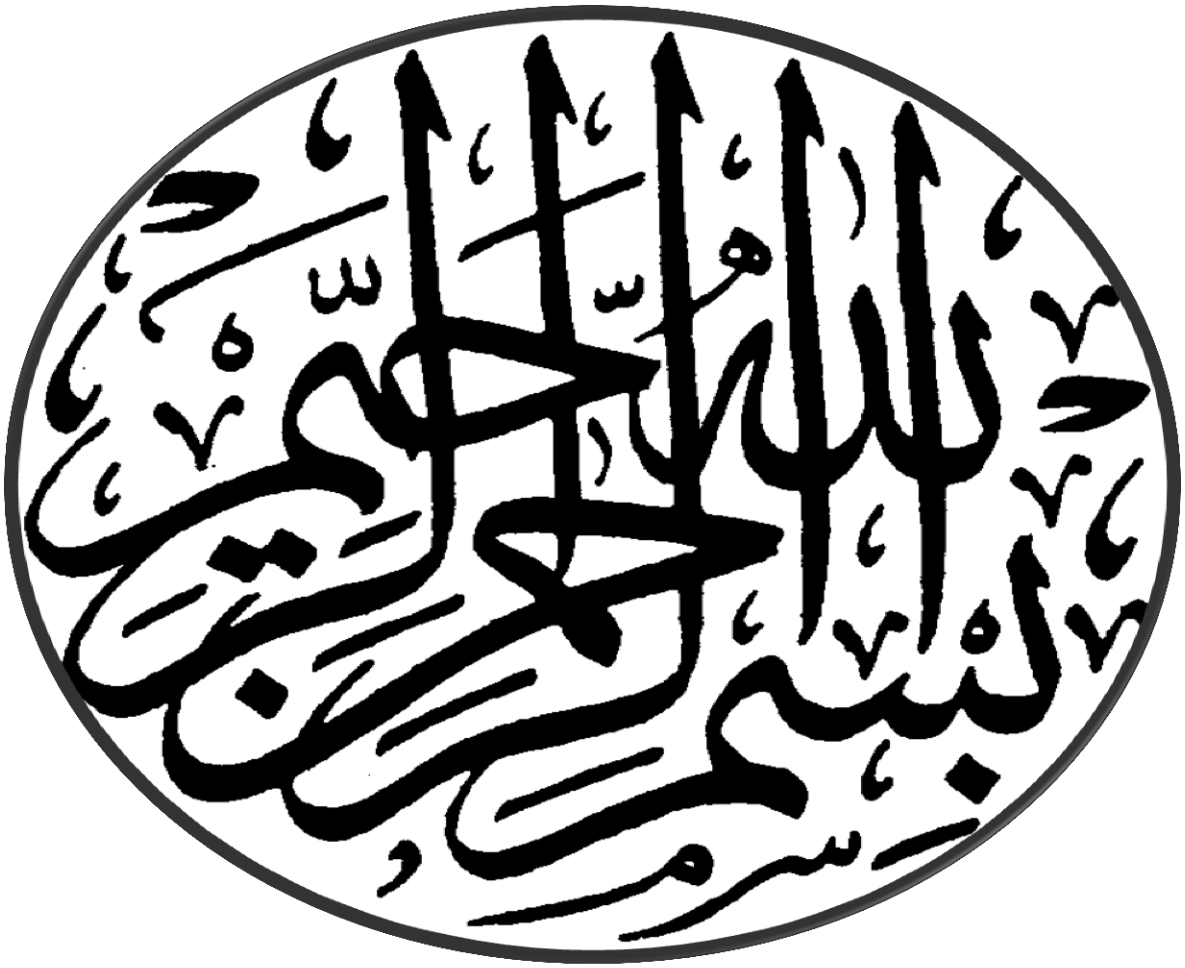
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين و الأنبياء نبينا محمد و على آله و صحبه أجمعين أما بعد:

نشكر الله العلي القدير على توفيقه بإتمام هذا العمل، فهو عزّ و جلّ أحق بالشكر و الحمد سبحانه وتعالى.

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن ننسب الفضل لأصحابه، فنخص بالذكر أستاذنا المشرف:

" هاشمي بريقل" الذي منحنا الكثير من وقته و لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه القيمة، فله جزيل الشكر و العرفان بالجميل على تحمله و صبره لطيلة إنجاز هذه الدراسة، فألف شكر.

و نتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى أساتذة و دكاترة قسم علم اجتماع اتصال.

كما ،تقدم أيضا بالشكر و العرفان لأعضاء لجنة المناقشة لكل شخص منهم.

و شكرنا لكل من ساعدنا و لو بالكلام الطيب.

إهداء

الحمد لله الذي أمدنا في طول العمر و هدانا إلى ما فيه الخير

حتى توصلت إلى إنجاز هذا العمل، فأول شكر هو لله عز وجل

و هو الموفق و الهادي إلى ما فيه الخير.

أهدي ثمرة هذا النجاح إلى التي حملتني وهناً على وهن و لم تشتكي مني يوما إلى من وضع الخالق تحت أقدامها جنة الخلد، و التي منحتني الحياة بمشيئة القدر إلى رمز الوفاء و ينبوع الحنان و العطاء، إلى التي أنارت لي طريق المعرفة و التي أحبها أكثر من نفسي أمي أطال الله في عمرها.

إلى من كان له الفضل في وجودي و غطاني بوشاح العناية في السراء و الضراء، إلى من علمني أن الحياة أساسها عقل راجح و ضمير نقي و خلق تقي، إلى من ارتبط اسمه باسمه أبي العزيز أطال الله في عمره.

إلى من تغمده الله برحمته أخي "عبد القادر".

كما أهديها إلى كل إخوتي و زوجاتهم و إلى البراعم "هارون" و " هدى".

و إلى من جمعتني بهم مشيئة القدر "نورية"، "أميرة"، "العابدية".

إلى كل عائلة "سحوان" و "واصيف" كبيرا و صغيرا، و إلى كل من يعرفني.

خـــالديـــة

الإهداء:

إلى من أوصانا الله بهما و قال: و بالوالدين إحسانا

إلى من أعطتني الحب و الحنان، و علمتني العطاء و التسامح، إلى التي حملتني وهنا على وهن، و رأتني أخطو الخطوات الأولى في حياتي و رأتني أكبر أمام أعينها، إلى أمي الحبيبة أطال الله عمرها.

إلى الذي تعلمت منه كيف تكون الحياة، و تعب من أجلي، إلى من كان و لا زال سندا لي في الحياة، إلى أبي العزيز أطال الله في عمره و منحه الصحة و العافية.

إلى أجمل هدية أهدتني إياها أمي إخوتي و أخواتي و أبنائهم حفظهم الله من كل سوء، و وفقهم لكل خير.

و لا أنسى زميلاتي و صديقاتي بالأخص سلمى و وهيبة.

إلى كل هؤولاء أهدي ثمرة عملي المتواضع.

فـــاطمـــة

فهرس الموضوعات:

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: المشكلة البحثية و تساؤلاتها

تمهيد **4**

أولا:أسباب اختيار الموضوع 5

ثانيا: أهداف الدراسة 5

ثالثا:أهمية الدراسة 5

رابعا:الاشكالية 6

خامسا:فرضيات الدراسة 7

سادسا:مفاهيم الدراسة 8

سابعا: الدراسات السابقة 14

ثامنا: الأبعاد النظرية 15

الفصل الثاني: الإطار النظري

تمهيد **22**

I) **العملية الاتصالية**:

1- تعريف العملية الاتصالية 23

2- نماذج الاتصال 23

فهرس الموضوعات:

3- عناصر العملية الاتصالية.....25

4- الجوانب الأساسية المؤثرة على عملية الاتصال 27

5- أسباب فشل عملية الاتصال.....28

6- مميزات العملية الاتصالية 29

II) **الأسرة:**

1- التطور التاريخي للأسرة.....30

2- تعريف الأسرة 31

3- سمات الأسرة.....31

4- أشكال الأسرة.....32

5- خصائص الأسرة.....35

6- وظائف الأسرة 36

7- مقومات و أسس الأسرة.....38

III) **الإختطاف:**

1- تعريف الاختطاف 42

2- خصائص و أغراض اختطاف الأطفال 42

3- العوامل النفسية المفسرة لظاهرة اختطاف الأطفال.....44

4- الآثار السلبية المترتبة على اختطاف الأطفال 47

5- تميز جريمة اختطاف الأطفال عما يشبهها من الجرائم.....48

6- مكافحة اختطاف الأطفال 50

الفصل الثالث: الجانب الميداني

تمهيد **59**

I) **الإجراءات المنهجية للدراسة**

أولا: مجالات الدراسة 59

ثانيا: منهج الدراسة 60

ثالثا: أدوات و أساليب الدراسة 60

رابعا: مجتمع البحث و العينة 63

II) **عرض و تحليل و مناقشة نتائج الدراسة**

أولا: عرض و تحليل بيانات الدراسة.....65

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات 94

ثالثا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة.....96

رابعا: النتيجة العامة 97

خاتمة **98**

ملخص الدراسة.....**100**

فهرس الموضوعات:

قائمة المصادر و المراجع 103

الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 1	كيفية اختيار العينة حسب مجتمع البحث	64
الجدول رقم 2	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	65
الجدول رقم 3	توزيع أفراد العينة حسب السن	66
الجدول رقم 4	الحالة العائلية للمبحوث	67
الجدول رقم 5	المستوى التعليمي للمبحوث	68
الجدول رقم 6	المستوى الوظيفي للمبحوث	69
الجدول رقم 7	توزيع أفراد العينة حسب حجم الأسرة	70
الجدول رقم 8	الاحترام المتبادل بين الزوج و زوجته	71
الجدول رقم 9	توافق الزوج و زوجته في تربية الأبناء	72
الجدول رقم 10	للعلاقة الزوجية دور مهم على حياة الأبناء	73
الجدول رقم 11	تدهور العلاقة الزوجية تؤثر على الحالة النفسية للطفل	74
الجدول رقم 12	تعتبر المعاملة الجيدة بين الزوجين أمر مهم في الحفاظ على سلوكيات الطفل	75
الجدول رقم 13	هروب الطفل إلى الشارع نتيجة المشاكل الزوجية تجعله عرضة لجريمة الاختطاف	76
الجدول رقم 14	الأب على إطلاع بالأماكن التي يتجول فيها طفله	77
الجدول رقم 15	تشاجر الطفل مع بعض الأصدقاء في المدرسة أو الشارع.	78
الجدول رقم 16	الحوار بين الآباء والأحفاد داخل الأسرة الممتدة حول موضوع الاختطاف	79
الجدول رقم 17	يساهم الحوار بين الآباء والأحفاد في بناء أسرة متكاملة ومترابطة	80
الجدول رقم 18	علاقة الصداقة بين الآباء والأحفاد	81
الجدول رقم 19	يساهم الحوار بين الآباء والأحفاد في زيادة درجة الوعي لدى الأبناء حول ظاهرة الاختطاف	82
الجدول رقم 20	يعتبر تبادل الزيارات بين الأهل والأقارب سبب في حدوث جريمة الاختطاف	83
الجدول رقم 21	يقوم الطفل بإخبار أوليائه حول المشاكل التي يتعرض لها خارج المنزل	84
الجدول رقم 22	تستطيع المرأة العاملة أن تكون على اتصال دائم مع أبنائها	85
الجدول رقم 23	خروج المرأة للعمل يؤثر على حياة العائلة والعلاقات الأسرية	86
الجدول رقم 24	انشغال المرأة في العمل يؤدي إلى التباعد في العلاقات مع أبنائها والأقارب.	87

الجدول رقم 25	يوضح العلاقة بين الاختلاف في المستوى التعليمي بين الزوج وزوجته وتأثيره على تربية الأبناء والخلافات المستمرة بينهما يؤدي إلى تفكك العلاقة بين الآباء والأبناء	**88**
الجدول رقم 26	يوضح العلاقة بين التحاور والتشاور مع الأبناء ومحاولة معرفة مايدور حول أفكارهم ومساعدتهم على حل مشاكلهم والقيام بتوعيتهم لمدى خطورة جريمة الاختطاف	**90**
الجدول رقم 27	يوضح العلاقة بين خروج المرأة للعمل يؤدي إلى الإهمال في تربية الأبناء وجعلهم أكثر عرضة للاختطاف	**92**

مقدمة

إ ن اختلاف الظواهر الاجتماعية و تعددها و انتشارها الهائل في المجتمعات، استدعى من الباحثين الاهتمام بها و دراستها و تشخيصها و تتبع أثارها و نتائجها باعتبار أن الإنسان لا يستطيع ان يعيش منعزلا عن الأخرين، فهو يتبادل معهم الأفكار و المشاعر حيث يؤثر فيهم و يتأثر بهم من خلال العملية الاتصالية بوصفها عملية ديناميكية و ضرورة حتمية لا بد منها، لأن الاتصال ينتشر و يتخلل الظروف الاجتماعية المحيطة بنا لأن أي علم يهتم بالمجتمع البشري أو السلوك الإنساني، يجب ان يهتم بالضرورة بعملية الاتصال.

حيث يعتبر الاتصال نوع من النشاط الإنساني الذي يحدث باستمرار داخل الأسرة، باعتبارها من أهم النظم و المؤسسات الاجتماعية التي تقوم بعملية التربية و تنشئة أفرادها لأنها اللبنة الأولى التي يحتك بها الطفل و يكتسب منها كل ما يرتبط برغباته و حاجاته، كما أنها تعتبر مصدر القيم و دعامة لضبط السلوك لأنها الجماعة المرجعية التي يعتمد عليها الطفل عند تقييم سلوكه، في حين أن عملية الاتصال الموجودة بين الأطفال و الوالدين أو جميع أفراد الأسرة تجعلهم يكتسبون مهارات و قيم و اتجاهات معينة في حياتهم، كما أن هناك عوامل مختلفة تِثر في الوالدين حول الأسلوب الذي يعتمدانه في التربية مثل العامل الاقتصادي و ذلك من خلال توفير الحاجات الأساسية للأبناء، أما العامل الاجتماعي يتمثل في الطبقة التي ينتميان إليها و الجو العام للأسرة، في الحين أن العامل الثقافي يتمثل في العوامل الذاتية المتعلقة بالوالدين كحب الاطلاع على حجات الطفل و كيفية إشباعها، و يعتبر الوالدين المصدر الأول في الحفاظ على الطفل و حمايته من التعرض لمختلف الجرائم أو الظواهر الاجتماعية الأخرى كظاهرة اختطاف الأطفال، التي تعتبر من أخطر أنواع الجرائم التي تستهدف الطفل باعتباره الحلقة الأضعف نظراً لضعف قدراته العقلية و الجسمية في حماية نفسه من أي اعتداء قد يمسه، فالوالدين هما المسؤولين عن الطفل وذلك من خلال الاهتمام بشؤونه و رعايته و مساعدته على تحديد اتجاهاته لنها أساس نمو الطفل وتطور جميع قدراته في مختلف مراحل عمره.

و في دراستنا هذه سلطنا الضوء على دور العملية الاتصالية داخل الأسرة في الحد من ظاهرة اختطاف الأطفال، و كان مجتمع بحثنا على عينة من مدينة تيارت، حاولنا من خلالها التعرف على أهمية العملية الاتصالية داخل الأسرة و دورها في تنشئة الطفل للوصول إلى استنتاجات و نتائج معينة وذلك عن طريق تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، الفصل الأول يحتوي على أسباب اختيار الموضوع، أهداف و أهمية الدراسة، الإشكالية، فرضيات الدراسة، تحديد الإطار المفاهيمي كما تم التطرق فيه إلى الدراسات السابقة و بعض الأطر النظرية.

أما الفصل الثاني تناولنا فيه الإطار النظري، حيث يحتوي على مجموعة من العناصر الأساسية التي تخدم موضوع الدراسة، و هي العملية الاتصالية، الأسرة، الاختطاف.

و في الأخير تطرقنا إلى الجانب الميداني و هو الفصل الثالث من موضوع دراستنا الطي يحتوي على الإجراءات المنهجية للدراسة بالإضافة إلى عرض و تحليل و مناقشة نتائج الدراسة، و قد خلصت هذه الدراسة في الأخير حول خاتمة و التي تليها قائمة المراجع و استمارة البحث.

الفصل الأول:

تقديم الدراسة

تمهيد:

تعرضنا في بحثنا هذا إلى موضوع العملية الاتصالية داخل الأسرة ودورها في الحد من ظاهرة اختطاف الأطفال حيث أن اختطاف الأطفال ظاهرة اجتماعية تركز على الطفل، و قد ظهرت بعض الدراسات التي قدمت تفسيرا و تحليلا لهذه الظاهرة من خلال تزايد عدد حالات اختطاف و ما يصاحبها من اعتداءات أخرى، و على هذا سنحاول من خلال هذا الفصل طرح إشكالية بحثية حول العملية الاتصالية داخل الأسرة و دورها في الحد من ظاهرة اختطاف الأطفال في سياق الأدبيات المتوفرة و معطيات الواقع.

أولا: أسباب اختيار الموضوع:

– أسباب موضوعية:

1. نظرا لانتشارها بكثرة في الوسط الاجتماعي.
2. كثرة أسباب حدوث الاختطاف.
3. معرفة دور العملية الاتصالية في توعية الأسر للحد من ظاهرة الاختطاف

– أسباب ذاتية:

1. من أجل تكوين نظرة عامة حول هذه الظاهرة.
2. باعتباره موضوع حساس أثر على نفسية الباحث.
3. باعتبارها دراسات حديثة و لم تتناول بعد في الأوساط الأكاديمية لحداثة الظاهرة.

–ثانيا: أهمية الدراسة:

1. تقديم نموذج معرفي و ميداني يبين أثر العملية الاتصالية داخل الأسرة في رعاية الطفل .
2. زيادة درجة الوعي لدى الفرد من أجل تحسين العملية الاتصالية و تفادي الخوف من ظاهرة الاختطاف.
3. المساهمة في كشف الأخطار و الانحرافات و الانعكاسات الناجمة عن ظاهرة الاختطاف و محاولة تصحيحها و تجاوزها.

–ثالثا: أهداف الدراسة:

1. التعرف على هذه الظاهرة أكثر، و مدى تأثيرها على نفسية الطفل و الأسرة.
2. تسليط الضوء على الظروف الناجمة عن العملية الاتصالية داخل الأسرة.
3. التعرف على المشكلات التي تواجه الأطفال بسبب هذه الظاهرة (الاختطاف).
4. الكشف على الظاهرة المدروسة و معرفة العلاقة الموجودة بين الطفل و الأسرة من خلال العملية الاتصالية.
5. تساهم في توعية الأسر من خطورة هذه الجريمة.

رابعا: الإشكالية:

تعتبر العملية الاتصالية داخل الأسرة في جوهرها تبادل الأفكار و المعلومات التي يتفاعل بمقتضاها المرسل و المرسل إليه، في مضامين اجتماعية معينة و يكون هذا التفاعل من خلال نقل تلك الأفكار و اشتراكها بين الأفراد عن قضية أو حدث معين كظاهرة اختطاف الأطفال.

إذ يعد اختطاف الأطفال ظاهرة اجتماعية و أمر في غاية الأهمية لا بد من دراسته، لأنه من المواضيع الحساسة التي تمس الأسرة بمختلف جوانبها، و هذا ما جعل من الأسر تسعى للحفاظ على أطفالها و تجنب كل المخاوف التي تداهمهم جراء هذه الظاهرة (الاختطاف)، من أجل الحصول على الأمن و الاستقرار، بحيث تبقى هذه الأسر تركز على الطفل بصفة خاصة باعتباره الضحية من الدرجة الأولى لأنه يمثل الأداة التي يخاطب بها المجرم المجتمع و الأداة المقدور على امتلاكها و العبث بها، و المساومة أو المتاجرة بها، نظرا لكونه الحلقة الأضعف و البراءة التي لم تختبر بعد فنون الحيل و المراوغة.

فجريمة اختطاف الأطفال متزايدة يوما بعد يوم، ليست بمشكلة أمنية فحسب بقدر ما هي مشكلة اجتماعية قد تعددت أسبابها كتصفية الحسابات العائلية أو ابتزاز، أو لبعض الاحتياجات المادية أو لمجرد شهوات جنسية مريضة، لذا لابد من إعادة النظر فيها بمختلف أساليبها المجسدة على أرض الواقع.

إذ نجد كل أسرة سواء كانت صغيرة أو كبيرة تخضع لمجموعة من القوانين و الإجراءات للاهتمام بأطفالها

كما يعد الاختطاف ظاهرة اجتماعية سلبية متعلقة بالأشخاص لهم القدرة على تكبيل شخص ما و نقله إلى مكان آخر مجهول، و هو فعل إجرامي يكون موجه نحو تحقيق هدف ما بمختلف أساليبه، و على هذا الأساس، كل خوف أو خطر يقوم به المجرم من شأنه أن يمس بحالة الطفل باعتباره الضحية الأولىُ ثم الأسرة، كما أنه يساهم في ظهور العديد من المشاكل التي تواجهها الأسرة، و هذا ما جعلها تعيد النظر فيه و تعطيه أولوية في متابعة أبنائها عن طريق الاتصال بهم و مرافقتهم، و هذا النوع من الجرائم نال أهمية و عناية كبيرة لدى كل المجتمعات بصفة عامة و الأسرة بصفة خاصة، باعتبار أن لها صلة وثيقة بالطفل، من أجل تجنب كل المخاوف التي تداهمهم جراء هذه الظاهرة للحصول على الاستقرار، و ذلك من خلال إتباع الإجراءات و التدابير اللازمة حتي تكون عملية الاتصال ناجحة في تفادي هذه الظاهرة التي تعتبرها الأسرة أمر حساس تخلق نوع من التخوف نظرا لانتشاره في كل المجتمعات من أجل تحقيق الهدف المنشود، و من هنا تعتبر الأسرة الركيزة الأساسية التي تنشأ الطفل باعتبارها اللبنة الأولى في نشأته لما تقوم عليه من أسس و معايير اجتماعية.

و من خلال هذه الدراسة سنحاول معرفة أسباب اختطاف الأطفال و مدى تأثيره على الأسرة بصفة عامة.

و عليه تتمحور هذه الدراسة حول سؤال رئيسي مفاده:

هل تؤدي العملية الاتصالية داخل الأسرة دورها المنوط في الحد من ظاهرة اختطاف الأطفال؟

الأسئلة الفرعية:

1-هل يؤدي الاتصال بين الزوجين داخل الأسرة النووية في الحد من ظاهرة اختطاف الأطفال؟

2- هل يساهم الاتصال داخل الأسرة الممتدة في الحد من ظاهرة اختطاف الأطفال؟

3- هل يعتبر خروج المرأة للعمل أحد أسباب تفشي ظاهرة اختطاف الأطفال؟

خامسا: فرضيات الدراسة:

1- الفرضية العامة:

- العملية الاتصالية داخل الأسرة لها دور كبير في الحد من ظاهرة اختطاف الأطفال.

2- الفرضيات الفرعية:

1- عدم فعالية الاتصال بين الزوجين داخل الأسرة النووية يساهم في عدم الحد من ظاهرة اختطاف الأطفال.

2-زيادة حركية العملية الاتصالية داخل الأسرة الممتدة يساهم في التقليل من ظاهرة اختطاف الأطفال.

3- يعتبر خروج المرأة للعمل أحد أسباب تفشي ظاهرة اختطاف الأطفال.

سادسا: مفاهيم الدراسة

1-مفهوم الاتصال:

الاتصال هو إرسال للمعلومات و فهمها من شخص لآخر، بمعن ان الاتصال يعتبر ظاهر اجتماعية من خلال المجال الواسع لتبادل الحقائق و الآراء بين الناس على اعتبار ان الإنسان فقط هو القادر على ممارسة الاتصال الاجتماعي و غيره.

- كما عرفها هاناكHannak بأنه: " العملية التي يتفاعل بواسطتها الأفراد بهدف التكامل بينهم و التكامل بين الفرد و نفسه".
- في حين عرفه كوتنز بأنه: " إرسال و تحول للمعلومات من المرسل إلى المستقبل مع ضرورة فهم المعلومات من قبل المستقبل".[1]

تعريف آخر:

كما عرف الاتصال بأنه نقل و تبادل المعلومات بين أفراد مأثرة و متأثرة على نحو يقصد به و يترتب عنه تغير في الموقف أو السلوك.[2]

تعريف إجرائي:

الاتصال هو عملية نقل المعلومات و الأفكار من المرسل إلى المرسل إليه عبر قنوات الاتصال.

تعريف الأسرة:

لغة: الأسرة بالضم، الدرع الحصين و الأسرة من الرجل الرهط الأدنون و عشيرته لأنه يتقوى بهم، كما قاله الجوهري، و قال أبو جعفر النحاس: الأسرة بالضم أقارب الرجل من أبيه.

و اشتقت كلمة الأسرة في اللغة العربية من الأسر و هو السند و الربط بقطعة من الجلد تسمى السير.

[1] محمد رسلان الجيوسي، جميلة جاد الله: الإدارة علم و تطبيق، ط3، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص162.163

[2] منال هلال المزاهرة: نظرية الاتصال، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2012، ص33.

التعريف الاصطلاحي:

الأسرة هي مجموع الرجل و المرأة حينما يرتبطان معا برابطة الزواج التي قد تصطحبها ذرية، و هي رابطة اجتماعية بين زوج و زوجته من جانب و أطفالها من جانب آخر، فهي إذا رابطة وحدة اجتماعية بالربط المقدس رابطة الزواج.[1]

تعريف الأسرة:

فالأسرة هي المؤسسة الاجتماعية التي تنشأ نتيجة اقتران رجل و امرأة بعقد شرعي يرمي إلى إنشاء اللبنة الأولى التي تساهم في بناء المجتمع تعالى: **"وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ "**[2].

تعريف أوجيران و نيكوف للأسرة:

عبارة عن رابطة اجتماعية تتألف من زوج و زوجة و أطفالهما أو بدون أطفال، و قد تكون الأسرة أكثر من ذلك بحيث يضم أفراد آخرين كالأجداد و الأحفاد و بعض الأقارب.

تعريف إجرائي:

الأسرة هي الركيزة الأساسية التي تتبنى مجموعة من الأفراد نتيجة اقتران رجل و امرأة باعتبارها لبنة الأولى في نموهم ونشأتهم.

3- تعريف الإجرام:

هو الصفة المجردة للسلوك الإجرامي، و الإجرام مصطلح قانوني أكثر منه نفسي، و هو فعل و تكرار السلوك الإجرامي، و السلوك الإجرامي سلوك غير توافقي و غير قانوني و يتطلب ضبطا اجتماعيا و علاجا تخصصيا.

---

[1] حمدي أحمد بدران: العنف الأسري دوافعه وآثاره و المكافحة، ط1، الوراق للنشر و التوزيع، 2014، ص: 26، 27.

[2] القرآن الكريم: سورة الروم، الآية: رقم 21.

تعريف المجرم:

المجرم هو الفرد الذي ينتهك القوانين و القواعد الجنائية مع سبق الإصرار و الترصد، و المجرم شخص مذنب و مدان في جريمة أو عدة جرائم.

و المجرم شخص مضطرب لديه ميل قوي للسلوك المضاد للمجتمع و الرأي لأن الوراثة تلعب دورا في تحديد سمات سلوكية تميز المجرم المشكوك فيه.

تعريف الجريمة:

الجريمة سلوك خاطئ ضد القانون يترتب عليه ضرر لآخرين بالمجتمع و يعاقب عليه القانون، و تغطي الجريمة النشاط الغير قانوني بصفة عامة، و هي خلل في التوازن بين العقل و النفس يدفع الإنسان نحو السلوك الذي ينتهك القواعد الخلقية و منه السلوك الإجرامي.[1]

تعريف إجرائي:

الجريمة هي سلوك إنساني خاطئ غير قانوني، ينافي أخلاق المجتمع و الشريعة الإسلامية لما يلحقه من ضرر و أذى للآخرين.

الجريمة من الناحية القانونية:

يمكن وصف الجريمة بأنها الخروج على النظام الذي يضعه القانون من جانب و على المعايير الاجتماعية من جانب آخر.

و الجريمة ليست إلا نوع من أنواع السلوك الإنساني الشاذ الذي يتصف بالإجرام، لذلك يمكن اعتبار الجريمة ظاهرة اجتماعية و مسلك فردي.

يقول **أدلر"** إن الجريمة هي نتيجة الصراع بين غريزة الذات و الشعور الاجتماعي".

و من هنا يمكن القول أن الجريمة هي محاولة إشباع الغريزة عن طريق إستخدام سلوك شاذ لا يقوم به الشخص العادي.

[1] إجلال محمد سري: الأمراض النفسية الاجتماعية، ط1، عالم الكتب للنشر و التوزيع، القاهرة، 2003، ص13.

الجريمة من الناحية السوسيولوجية:

يمكن تعريف الجريمة بأنها حدث يحدث أو واقعة تقع أو خبرة تمارس، أو تجربة تمر سواء عن قصد و تدبير أو بشكل عارض بدون قصد أو تدبير، فيكون فاعلها عاصيا شرع الله المنزل من السماء لصيانة البشر و صلاح المجتمع، أو خارجا على القانون الوضعي الذي يحمي البشر من عدوان بعضهم البعض.[1]

4- تعريف العنف:

هو ظاهرة معقدة لها جوانبها السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و النفسية، و هي ظاهرة عامة تعرفها كل المجتمعات البشرية بدرجات مختلفة، و بصور و أشكال متعددة، و لأسباب متداخلة و متنوعة تختلف باختلاف المجتمعات و الثقافات و المراحل التاريخية.

إن ظاهرة العنف ارتبطت بوجود العنصر البشري[2]، حيث كانت أول عملية عنف قام بها بني آدم اتجاه أخيه، وفي ذلك يقول الله تعالى:"**وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ بِٱلۡحَقِّ إِذۡ قَرَّبَا قُرۡبَانٗا فَتُقُبِّلَ مِنۡ أَحَدِهِمَا وَلَمۡ يُتَقَبَّلۡ مِنَ ٱلۡأٓخَرِ قَالَ لَأَقۡتُلَنَّكَۖ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ ٢٧ لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقۡتُلَنِي مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ لِأَقۡتُلَكَۖ إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٨ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ فَتَكُونَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ ٢٩ فَطَوَّعَتۡ لَهُۥ نَفۡسُهُۥ قَتۡلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ**"[3].

5- جريمة الاختطاف:

جريمة الاختطاف هي جريمة دخيلة على المجتمع و لعل ظهورها في بداية الأمر في صورة اختطاف الصغار أو الإناث، إلا أنها بعد ذلك أخذت في التطور سواء في الدوافع أو الأساليب أو الوسائل.

فأصبحت الجريمة بعد ذلك تتخذ صورا جديدة حيث ظهرت جرائم الاختطاف و وقعت على الأشخاص بالغين بهدف الابتزاز، و قد ظهرت هذه جريمة في صورة خطف السياح و الأجانب خاصة الممثلين الدبلوماسيين، وظهرت كذلك جرائم اختطاف وسائل النقل البري المختلفة، سواء منها ما كان خاصا بالأفراد أو كان عاما

[1] سامية حسن الساعاتي: علم اجتماع الجنائي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، دت، ص99، ص101.

[2] ربحي مصطفى عليان: العنف الجامعي وجهات نظر، ط1، كلية العلوم التربوية، عمان، 2014، ص20.

[3] القرآن الكريم: سورة المائدة الآيات: 27، 28، 29، 30.

للدولة (حكومي، جيش، شرطة)، أو كان ذات صفة أجنبية (هيئة سياسية) و نظرا لحداثة هذا النوع من الجرائم فإن مفهومها بقي محل اختلاف، بل غير محدد سواء في القانون أو عند فقهاء القانون و القضاة ومأموري الضبط القضائي، و لقد واجهت صعوبة في استخلاص مفهوم واضح وشامل و محدد و دقيق لهذه الجريمة و لعل السبب في ذلك إضافة إلى ما سبق هو قلة الكتابات و الأبحاث و الدراسات في هذا.[1]

جريمة الاختطاف في الفقه الإسلامي:

لم يفرد الفقه الإسلامي أحكاما خاصة بهذا النوع من الجرائم حتى نستطيع أن نستخلص منها مفهوم هذه الجريمة بشكل مباشر.

و أن بعض الفقهاء توسع في مفهوم جريمة الحرابة حتى تشمل كل أنواع الجرائم التي تقع في الطريق سواء وقعت بقصد سلب المال، أم الاعتداء على الأشخاص بالقتل أم الانتهاك العرض أم مجرد الإخافة و الإرعاب سواء كان هذا المال من المنقولات المادية أم من وسائل النقل المختلفة (جوية، بحرية، برية) ذلك أنها تدخل ضمن هذا المفهوم، و سواء كان هذا المال مملوكا ملكية خاصة أو عامة.[2]

تعريف إجرائي للاختطاف:

هو عملية إجرامية يقوم بها المجرم بغية تحقيق الهدف المنشود إما باستخدام العنف أو الحيلة، و ذلك عن طريق استخدام مجموعة من الوسائل.

مفهوم الطفل:

ورد لفظ الطفل في العديد من الوثائق و الاتفاقيات الدولية و إصدارات حقوق الإنسان، و حسب ما جاء في اتفاقيات حقوق الطفل أنه "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه، و المعروف أن مرحلة الطفولة تبدأ من الولادة إلى سن البلوغ و يعرف **باركر** مرحلة الطفولة " بأنها المرحلة المبكرة في دورة حياة الإنسان، و التي تتميز بنمو جسمي سريع للطفل و السعي لتنشئة الأطفال لإعدادهم لأدوار البالغين و مسؤولياتهم من خلال وسائل اللعب و التعليم الرسمي غالبا".

[1] عبد الوهاب عبد الله أحمد المعمري: جرائم الاختطاف، دراسة قانونية مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية، ط1، بجامعة العلوم و التكنولوجيا، الجماهيرية اليمنية، 2006، ص23.

كما تجدر الإشارة أنه ليس هناك اتفاق بين المتخصصين حول تحديد مرحلة الطفولة إلا ان معظم بلدان العالم المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة تأخذ بالتعريف الصادر عنها و الذي ينص على أن الطفل "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر، ما لم تحدد القوانين الوطنية سنا أصغر للرشد".[1]

[1] مرجع سابق: ص23

سابعا: الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان "الأسرة و دورها في تنمية القيم الاجتماعية للطفل في مرحلة الطفولة المتأخرة" لنيل شهادة الماجستير في علم النفس تخصص علم النفس الاجتماعي بجامعة المسيلة بالموسم الجامعي 2013-2014، من إعداد الطالب " عزي حسين" حيث دارت الإشكالية حول الفرضية التالية:

للأسرة دور في رعاية و تنشئة الطفل و تنمية القيم الاجتماعية لديه في مرحلة الطفولة المتأخرة.

و قد إعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي باعتباره يتماشى مع موضوع الدراسة، كما اعتمد على العينة القصدية في اختياره 20 تلميذ و تلميذة في السنة الخامسة ابتدائي.

و توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى مجموعة من النتائج:

-للأسرة دور في تنمية قيمة التعاون لدى الطفل في مرحلة الطفولة المتأخرة.

- للرعاية و التنشئة الأسرية دور في تنمية القيم الاجتماعية لدى الطفل في مرحلة الطفولة المتأخرة.

الدراسة الثانية:

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان " جريمة اختطاف الأطفال و آليات مكافحتها في القانون الجزائري" لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الجنائي في اطار مدرسة الحقوق و العلوم السياسية من جامعة "محمد خيثر" بسكرة بالموسم الجامعي 2015 من إعداد الطالبة "وزاني آمنة"، حيث دارت الإشكالية حول طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية و التي كانت كالاتي:

- ما المقصود بجريمة اختطاف الأطفال و ما يميزها عن بقية الجرائم الماسة بالحرية؟
- ما هي الصورة التي يحددها المشرع الجزائري لجريمة اختطاف الأطفال؟
- ما هي الجرائم المرتبطة بجريمة اختطاف الأطفال؟
- ما هي الآليات المتاحة و الممكنة اللجوء إليها لمواجهة جريمة اختطاف الأطفال؟

و اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي من أجل وصف الجريمة وصفا كاملا، إضافة إلى المنهج التحليلي للوصول إلى نتائج عن طريق تحليل النصوص القانونية الواردة في التشريع بالتحديد في قانون العقوبات.

حيث خلصت هذه الدراسة في الأخير إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. لا يتم الاستفادة من ظروف التخفيف في جريمة اختطاف الأطفال.

2. جريمة الاختطاف الأطفال من الجرائم العمدية.

3. لمكافحة جريمة اختطاف الأطفال لابد من تكاتف كل الجهود للحد منها، من المشرع و الأجهزة و المؤسسات مهما كان نوعها.

4. تتحقق جريمة الاختطاف الأطفال عند قيام الخاطف بانتزاع الطفل المخطوف و إبعاده بنقله لمكان بعيد و مجهول عن ذويه و السيطرة الكاملة عليه سواء كان باستعمال الإكراه المادي و الاستدراج و الحيلة أو دون ذلك.

5. تعتبر جريمة اختطاف الأطفال من الجرائم التي تؤرق المجتمعات و ذلك لأنها أصبحت من الجرائم العابرة للحدود و تدخل في نطاق الجريمة المنظمة، قصد تحقيق أغراض مادية و سعيا لربح السريع.

التعقيب على الدراسات السابقة:

أفادتنا هذه الدراسات في أخذها كمراجع لأنها تحتوي على بعض العناصر التي تخدم دراستنا و بنسبة كبيرة، باعتبار أنها معلومات مهمة لأنها تناولت مواضيع واسعة و شاملة.

ثامنا: الأبعاد النظرية

نظريات الاتصال:[1]

من أبرز نظريات الاتصال:

1. النظرية الكلاسيكية في الاتصال:

تهتم هذه النظرية بعملية توصيل الأوامر أو المعلومات عبر قنوات رأسية و رسمية أي من المعلم إلى التلاميذ، لذا فان عملية الاتصال يجب أن تكون هرمية و مخططا لها وهدفها أن يتم إنجاز العمل و زيادة الإنتاجية و الفاعلية و بالتالي يكون الاتصال في اتجاه واحد و رأسي من الأعلى إلى الأسفل، أي يكون موضوع الاتصال محدد بدقة و تكون التغذية الراجعة عبر تقارير تحدد مدى التقدم نحو تحقيق الأهداف و يمكن النظر إلى أن عملية الاتصال هي نقل معلومات تتم من شخص لآخر و يسير في اتجاه واحد و قد أدى هذا الاهتمام الكبير في عملية إعداد الرسالة بشكل متقن.

[1] فاطمة عبد الرحيم النوايسة: الاتصال الإنساني بين المعلم و الطالب، ط1، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص24.

2. منحنى العلاقات الإنسانية في الاتصال:

تأثرت مناحي الاتصال الحديثة بظهور الحركة الإنسانية التي نالت اهتماما بالدراسة منذ عام 1930، فقد بذلت الجهود من أجل فهم أسباب عملية التشويش و الفجوات بين الرسائل المرسلة و الرسائل المستقبلة، و الدراسات التي أجريت ليست فقط لمعرفة أثر خصائص المرسلين و المستقبلين كالدافعية و أنماط الشخصية و القدرات، بل أيضا لمعرفة تأثير هذه الخصائص في سلوك المستقبل و المرسل.

و الاتصال لا يعني فقط الفعل و رد الفعل، و إنما هو عملية تبادل للأفكار و المشاعر بين شخصين أو أكثر، و يتطلب هذا النوع من التبادل معرفة البنية الاجتماعية و النفسية لكل من المرسل و المستقبل، فالمستقبل أيضا كالمرسل له العديد من الآمال و الطموحات و التوقعات و القيم و الأحاسيس و الإمتصاصات التي يجب أن يهتم بها المرسل.

3.تحليل الأسرة من خلال البنائية الوظيفية:

يستخدم المدخل البنائي و الوظيفي كاطار لفهم موضوعات الأسرة، حيث تواجه متطلبات عديدة نظرا لتعدد الاهتمامات و الموضوعات داخل نطاق الأسرة و التأثيرات المستمدة من الأنساق الأخرى في المجتمع مثل نسق التعليم و السياسة و الاقتصاد و العقيدة، و قد استمدت أصولها من الاتجاه الوظيفي في علم النفس و من الوظيفة في الأنثروبولوجيا، و يدور المحور الأساسي للمدخل البنائي الوظيفي حاليا حول تفسير و تحليل أجزاء البناء في المجتمع، و إبراز الترابط بين هذه الأجزاء و تحليل الأجزاء و العلاقات بينها، و العلاقة بينها و بين الكل.

أما التحليل الوظيفي على النطاق الواسع فيتناول الأنساق الواسعة نسبيا للنظم الكبرى، أما التحليل الوظيفي على النطاق المحدود فيتناول الأسر النووية و الأنساق الصغيرة نسبيا، و يشير البناء الاجتماعي للأسرة إلى الطريقة التي تنظم بها الوحدات الاجتماعية و العلاقات المتبادلة بين الأجزاء، و يشير إلى أنماط التنظيم التي تختلف بصورة واضحة في أنحاء العالم، إلا أنها تكشف عن نمط معين من التنظيم.

و تشير الوظيفة إلى الدور الذي يلعبه البناء الفرعي في البناء الاجتماعي الشامل، فالأسرة كبناء تؤدي وظائف عديدة لأعضائها، فهي التي تأويهم و تمنحهم المكانة و تقوم بالتنشئة الاجتماعية و الحماية و العطف، و يقوم المجتمع كذلك بوظائف معينة مثل تنشئة أعضائه تبعا لمعاييره و قيمه إلى جانب كونه مصدر للضبط الاجتماعي، و يؤكد علماء الاجتماع أن الأسرة أصابها التفكك نتيجة فقدها الكثير من وظائفها التقليدية التي انتقلت إلى أنساق أخرى في المجتمع، و لا شك أن الأسرة فقدت كثيرا من وظائفها، إلا أن هذا الفقدان ينطوي

على تغير في الشكل و ليس في المضمون، فالأسرة في المجتمعات الصناعية المتقدمة لم تعد وحدة اقتصادية منتجة بالدرجة التي كانت عليها الأسرة الريفية في الماضي، لكن أصبحت وحدة اقتصادية مستهلكة ووظيفة استهلاك لا تقل أهمية عن وظيفة الإنتاج، من حيث حاجة المجتمع الملحة إلى من يستهلك البضائع التي ينتجها.

يؤكد علماء الاجتماع أن كل جزء من النسق الاجتماعي يسهم في بقاء النسق و توازنه، و لهذا فان أي بناء اجتماعي أو أي عنصر في التنظيم الجماعة الاجتماعية أو أي معيار اجتماعي، أو أية قاعدة اجتماعية يمكن تحليلها من ناحية وظيفتها في المحافظة على بقاء النسق و توازنه، و من أهم متطلبات الفكرة الوظيفية للمحافظة على نسق الأسرة، كما قدمها "بارسونز" التوافق و تحقيق الهدف و التكامل و المحافظة على بقاء النمط أو النموذج و امتصاص التوتر[1].

4- المدخل التفاعلي الرمزي:

يعتبر العالم "جورج هوبرت ميد" من أشهر العلماء الذين عملوا على تطوير هذا المدخل و كذلك الحال مع عالم النفس الاجتماعي "بلومر"، و يقوم هذا المدخل على مقولة المعاني المشتركة، أو الاتفاقات المشتركة التي تجعل التفاعل بين الأشخاص في المجتمع ممكنا، و بالتالي يركز هذا المدخل على دراسة عملية التنشئة الاجتماعية التي يكتسب الفرد من خلالها المعاني المشتركة في الأسرة و في المجتمع بحيث يطور شخصيته اجتماعية التي تجعله قادرا على القيام بأدواره الاجتماعية بنجاح، فالأنثى من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية تتعلم القيام بأدوارها الاجتماعية كدور الزوج و الأم و ربة المنزل، أو المرأة العاملة، و يتعلم الذكر من خلال هذه العملية أدوار كدور الزوج و الأب و صاحب المهنة و كما يهتم التفاعليون الرمزيون بدراسة هذه العمليات التي تحول الكائن الإنساني من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، بحيث يستطيع أن يشارك في تراث مجتمعه و يهتمون أيضا بالتفاعلات الداخلية للأسرة مثل العلاقة بين الزوجين و الأطفال و المعاني التي يحملها كل منهم لهذه العلاقة.[2]

[1] فيصل محمود الغرايبة: العمل الاجتماعي مع الأسرة و الطفولة،ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص 198.

[2] نخبة من المتخصصين: علم الاجتماع الأسري،ط2، دار الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، 2010، ص 30، 31 .

5- تفسير ظاهرة الاختطاف من خلال نظرة ناي "F. Naye":[1]

قام "ناي" بدراسات حول الجريمة و الانحراف من منظور الضبط الاجتماعي و افتراض أن هناك مدخلين لدراسة الانحراف و الإجرام و هما:

1. افترض أن هناك نوع من السلوك المنحرف ناشئ عن دوافع معينة.
2. افترض ان السلوك المنحرف يحدث نتيجة غياب الضوابط أو اذا كانت الضوابط غير مؤثرة.

كما حدد "ناي" في نظريته اربع ميكانيزمات للضبط الاجتماعي التي اذا غابت أو ضعفت ينشأ سلوك المنحرف و هي :

1. الضبط المباشر الذي يفرض عن الخارج بوسائل العقاب ووضع القيود و الكوابح.
2. الضبط الذاتي (المستدمج ذاتيا) و هذا الضبط يمارس من خلال الوعي.
3. الضبط غير المباشر و هذا الضبط مرتبط بالتوحيد العاطفي مع الوالدين أو أشخاص أخرين غير منحرفين.
4. الضبط من خلال توفر مسالك (الطرق) كثيرة إلى الهدف و إشباع حاجاته.

و نقصد بالميكانزيم الأخير للضبط هو اذا قمنا بتوفير الوسائل المشروعة للمنحرف لتحقيق أهدافه فهذا يبعده عن طريق الانحراف و يعد هذا النوع من الضبط الاجتماعي.

كما يرى أيضا "ناي" في نظريته للضبط الاجتماعي انه من خلال تنشئة الاجتماعية للأفراد يكتسب الفرد مبادئ و قيم و معتقدات المجتمع و يصبح جزء لا يتجزأ منه، فتتكون لديه روابط المحبة و التعاطف إزاء مجتمعه فالتنشئة الاجتماعية لعضو جديد في الجماعة تتخذ بشكل غرس الأهداف و قيم الجماعة في ضمير هذا العضو، و هذه ترتبط بالعلاقات العاطفية بين الفرد و أعضاء الجماعة مع انهما أحيانا مستقلين، و بصرف النظر عن درجة النجاح في عملية التنشئة الاجتماعية فان الروابط العاطفية هي مصدر مستقل للضبط الاجتماعي فالضبط المباشر الذي يسعى يمارسه الوالدين و المدارس و أجهزة الشرطة تمثل مصدرا مستقلا آخر لضبط الاجتماعي.

كما يرى أيضا في مجال الوقاية من الانحراف و الجريمة يجب ان تكون الضوابط فعالة على الأفراد، فبمجرد قبول الفرد قيم و معتقدات المجتمع فانه يصبح عضو في الجماعة و تسري عليه حينها عملية الضبط الاجتماعي كما

[1] مصبايح فوزية: ظاهرة اختطاف الطفال في المجتمع الجزائري (بين العوامل و الآثار)، أعمال المؤتمر الدولي السادس، الحماية الدولية للطفل، طرابلس، من 20-11/22/ 2014، ص5،6.

يجب أن تتظافر جميع مصادر الضبط الاجتماعي سواء داخلية أو مباشرة أو غير مباشرة، كما يرى أيضا أنه عندما لا تنجح مصادر الضبط الاجتماعي في كبح المنحرف فانه يكفي توفير وسائل مشروعة للمنحرف لتحقيق أهدافه.

تمثل نظرية "ناي" تقويما منظما لعملية الضبط الاجتماعي، ومدى تأثير العلاقات الأسرية على سلوك المنحرف، و تعتبر الأسرة أهم مصدر منفرد يعمل للممارسة الضبط على المنحرفين.

و اذا حاولنا تفسير ظاهرة اختطاف الأطفال من خلال نظرية الضبط الاجتماعي للباحث "ناي" على اعتبار أن ظاهرة اختطاف الأطفال تعد جريمة يعاقب عليها القانون و يرفضها المجتمع لأنها تنافي القيم و مبادئ الدين، نقول ان الجاني أو المختطف يقوم بعملية الاختطاف كنتيجة حتمية للدوافع إماإشباع رغبات جنسية شاذة أو تحقيق مكسب مادي جراء طلب فدية، أو يكون نتيجة الانتقام من أهل الضحية أو لفت الانتباه، أو قتله لنزع أعضائه البشرية أو التجارة به عن طريق بيعه...الخ[1]

كما أن قيام الجاني بعملية الاختطاف يكون في ظل غياب أو ضعف وسائل و مؤسسات الضبط الاجتماعي عن القيام بدورها، سواء أكان الضبط المباشر و يتمثل في عجز أجهزة الأمن و العدالة في وضع قيود و كوابح لمثل هذا الفعل المجرم قانونيا، أو كان الضبط غير المباشر و يتمثل في عجز و فشل الوالدين و الأسرة احتواء الفرد و بالتالي ينجم عنه غياب روابط المحبة و الألفة و التعاطف بين أفراد الأسرة، هذه الروابط و العلاقة هي التي تعمل على حماية الأفراد فاذا فشلت الأسرة في تكوين هذه الروابط فتتشكل بذلك أول الخطوات لسير نحو الجريمة و الانحراف.

[1] مصبايح فوزية: نفس المرجع، ص 5، 6.

خلاصة:

لقد وصلنا في نهاية هذا الفصل إلى تحديد المشكلة البحثية و تساؤلاتها، و التي تحددها أسباب اختيار الموضوع و أهمية و أهداف الدراسة و طرح الإشكالية و التساؤلات بالإضافة إلى شرح بعض مفاهيم الدراسة، و أهم الدراسات التي تناولت موضوع اختطاف الأطفال و تأثيره على العملية الاتصالية داخل الأسرة مع تناولإلى مختلف النظريات.

الفصل الثاني:

الإطار النظري

تمهيد:

ان عملية الاتصال لا ترتبط بمدان من ميادين الحياة بل تدخل جميع الميادين الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و غيرها، فالاتصال هو أساس الحياة بين البشر، و في هذا الفصل سوف نتطرق إلى تعريف العملية الاتصالية و الأسرة و دورها في الحد من ظاهرة اختطاف الأطفال، فكل منهما له دور كبير في المجتمع كما أن للأسرة دور في تنشئة الأفراد التي يتأثر بها و تتأثر به.

I–العملية الاتصالية:[1]

1– تعريف العملية الاتصالية:

إن عملية الاتصال ليست بالعملية البسيطة من حيث أنها علاقة أو حدث يتضمن مرسلاً أو رسالة و متلقين، لكن توجد خصائص مشتركة تربط فيما بينها.

فعملية الاتصال ذات ديناميكية تتأثر و تؤثر ببعضها في سياق اجتماعي معين و هي لا تحدث في فراغ، بل هي احدى المكونات الأساسية للجماعة، فالاتصال عملية يتفاعل فيها المراسلون و المستقبلون في الرسائل في ظروف اجتماعية معينة، و لذلك فإن فهم عملية الاتصال يتوقف على فهم مادة الاتصال، و التي يطلق عليها عند من يقوم بصياغتها من ناحية، و من ناحية لابد من دراسة و فهم طبيعة المتلقي أي الجماعة أو الأشخاص التي توجه اليهم مادة الاتصال، و هؤولاء ليسوا مجرد متلقين فقط، و لكنهم يتفاعلون مع المادة.

2– نماذج الاتصال:

2–1 نموذج شرام:

لقد حاول شرام أن يطور إطاراً نظريا يصف في ضوئه الاتصال و يحللها موجها ذلك بالمعنى المتضمن في الأصل اللاتيني communication و الذي يعني اشتراكا في موضوع معين أو فكرة أو اتجاها أو رأياً سياسيا، و هو بذلك يستهدف تحليل فكرته التي مؤداها أن أساس الاتصال هو خلق نوع من الاتحاد بين المرسل و المستقبل حول رسالة معينة، و رأى شرام أن عناصر عملية الاتصال تتمثل في ثلاثة عناصر هي :

– المصدر Source

– الرسالة Message

– الوجه أو المقصد أو الهدف Destination

و المصدر قد يكون في شخص يتحدث أو يكتب أو يرسم أو يومئ أو مؤسسة اتصالية (صحيفة أو دار نشر أو محطة إذاعية، أو تلفزيونية)، أما الرسالة فإنها قد تكون في صورة كلمات مكتوبة على الروق أو موجات صوتية عبر الأثير أو إشارة يمكن تفسيرها أو إعطائها معنى محدد، و الوجهة قد تتمثل في شخص ينصت أو يراقب

[1] عماد فاروق محمد صالح: الاتصال الإنساني في الخدمة الاجتماعية، ط1، دار الكتاب الجامعي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص: 26.

أو يشاهد أو يقرأ أو قد يكون عضوا في جماعة مناقشة أو جمهور محاضرة أو جمهور لعبة رياضية أو عضو في جمهور جمعي، كقارئ الصحيفة أو مستمع الراديو أو مشاهدة التلفزيون.

2-2 نموذج شانون و ويفر:

قدم هذا النموذج في إطار ما عرف بالنظرية الرياضية في الاتصال و التي و ضعها كل من "كلود شانون و واين ويفر" 1949،حيث يرى أصحاب هذا النموذج أن هناك مكونات خمس لعناصر العملية الاتصالية و التي تتمثل في:

- مصدر المعلومات
- جهاز الإرسال
- الإشارة
- القناة
- المستقبل

و يتعامل هذا النموذج مع قدر المعلومات المنقولة و ليس مع مادتها أو مضمونها و لا يتعامل مع المعاني، و يركز فقط على الجوانب التقنية للاتصال، كما أنه نموذج خطي Linear له نقطة بداية و نهاية، و على الرغم من أهمية نموذج " شانون و ويقر" إلا أنه غير كاف لوصف أو تحليل مختلف جوانب عملية الاتصال الإنساني.

2-3 نموذج كولمان و مارش:

كما تحدث "كولمان و مارش " عن مفهوم الاتصال باعتباره عملية ذات عناصر خمسة تحدد الفعالية الممكنة لها، و هذه العناصر على النحو التالي:

1- الشخص أو الجماعية التي تبادئ بإرسال الرسالة، و يطلق على مثل هذا الشخص أو تلك الجماعة مفهوم المتصل **Communication**.

2- محتوى أو مضمون الرسالة **Content**.

3- الوسيلة المستخدمة في عملية الإرسال أو النقل**Media**.

4- المستقبل أو المتصل به **Communicated**

5- الاستجابة التي يعكسها هذا المستقبل [1] **Réponse**

1: نفس المرجع، ص27

و يرى الباحثان أن الاتصال قد ينهار أو يصبح عديم الفعالية عند أي عنصر من هذه العناصر، لذلك فإنهما يعتقدان أن الاتصال الفعال إنما يكون وليدا للاهتمام بكل عنصر من هذه العناصر الخمس.[1]

3- عناصر العملية الاتصالية:[2]

و تتمثل تلك العناصر فيما يلي:

3-1 المرسل:

و يطلق عليه المصدر أو القائم بالاتصال و هو الشخص أو الجهة التي تقوم بإنتاج و إعداد رسالة ما إلى جمهور مستهدف (محدد)، و ذلك من خلال وسيلة اتصالية و ينبغي أن تتوفر في المرسل عدة مهارات حتى يكون قادرا على صياغة أفكاره حتى تناسب جمهوره و تؤدي إلى تحقيق أهدافه من الرسالة الاتصالية و يؤثر على المرسل أمور كثيرة و في ضوء ذلك يحدد **ديفيد بدلو** أربعة شروط أساسية يجب أن تتوازى منه:

أ- مهارات الاتصال:

توجد خمس مهارات أساسية يجب توافرها و هي (الكتابة، التحدث، القراءة، الاستماع، القدرة على التفكير و وزن الأمور)، لأن القدرة على التفكير تساعد في تحديد الأهداف.

ب- اتجاهات المصدر:

اتجاهات المصدر تكون نحو نفسه و نحو الموضوع و نحو المتلقي، اهتزاز الثقة في النفس تساعد في قراءة عرض الرسالة مثل: (المذيع أمام الجمهور، الخطيب).

ج- مستوى المعرفة:

مستوى المعرفة تؤثر في طبيعة و تكوين عملية الاتصال لدى المرسل لأننا لا نستطيع أن ننقل رسالة لا نعرف مضمونها و لا نستطيع أن نقول شيء لا نعرفه فكلما كانت المعرفة و مستوياته متساوية أو متشابهة لدى الطرفين كانت العملية أكثر وضوحا.

د- النظام الاجتماعي و الثقافي:

يتأثر المرسل بمركزه في النظام الاجتماعي و الثقافي لكي نحدد فعالية الاتصال علينا أن نعرف أنواع النظم الاجتماعية التي تعيش فيها من خلال الاطار الثقافي و الاجتماعي الذي يعيشه (معتقدات، عادات، قيم، أنواع

[1] نفس المرجع:، ص: 26، 27،28.

[2] ربحي مصطفى عليان، محمد عبد الدبس: مرجع سبق ذكره ، ص: 45،46.

السلوك المقبولة، التطلعات، التوقعات، الخاصة و غيره) لأن مركزه المصدر في النظام الاجتماعي و الثقافي سيؤثر عليه و على سلوك الشخص بشكل عام.

2-3 المتلقي:[1]

هو أهم حلقة في عملية الاتصال، ف

القارئ هو الشخص المهم عندما نكتب المستمع المهم عندما نتحدث ويجب أن يضع المصدر في اعتبار طبيعة المتلقي حتى يضمن تحقيق الهدف من الرسالة، و المتلقي لا يستقبل الرسالة و يتأثر بها مباشرة و إنما يقوم بعملية تنطيق حسب سماته النفسية و الاجتماعية و مستوى تعليمه و اتجاهاته، و هو هدف الرسالة و غايتها.

3-3 الخبرة المشتركة:

كل فرد منها ينجم عنه نطاق من الخبرات و العادات و التقاليد و المعارف و الاتجاهات و السلوكيات التي تصاحبه أينما ذهب، و حيث يكون الأشخاص، الذين نتصل بهم لديهم خبرة حياتية مشابهة لنا، فإن فرص التفاهم و تحقيق النجاح في الاتصال يكون متاحا بطريقة فعالة.

4-3 الرسالة:

الرسالة هي مضمون السلوك الاتصالي، فالإنسان يرسل و يستقبل كميات ضخمة و متنوعة من الرسائل يتسم بالخصوصية مثل:(الحركات، الإيماءات، الإشارات، الابتسامة، النظر)، وبعض الرسائل تتسم بالعمومية مثل: (الندوات، المحاضرات، مؤتمرات، الصحف، المجلات، الراديو، التلفزيون، السينما).

يوجد ثلاث أمور يجب أن نأخذها في الاعتبار بالنسبة للرسالة:

1.كود الرسالة 2. مضمون الرسالة 3. معالجة الرسالة.

و الرسالة هي المحتوى أو مضمون الذي يريد المرسل نقله و توصيله إلى المتلقي و يتم اختياره بصورة منظمة لتكون قادرة على نقل المعنى المحدد الذي يقصد تماما المرسل.

1 نفس المرجع: ، ص:47،48.

3-5الوسائل (القنوات):

الرسائل تصل المتلقين عبي قنوات متعددة، فالرسائل الشخصية نستقبلها عن طريق الحواس(السمع، النظر، الشم، اللمس، التذوق) و الرسائل العامة تتلقاها عن طريق وسائل الاتصال الجماهيرية، تتسم بعض الوسائل بكونها أكثر فاعلية من وسائل أخرى، و تشير التجارب إلى أن كل فرد لديه قنوات مفضلة في استقبال الرسائل عن القنوات الأخرى و يتحكم في إستخدام وسيلة الاتصال العوامل التالية:

أ- طبيعة الفكرة المطروحة أو الهدف الذي تسعى إليه.

ب- خصائص الجمهور المستهدف من حيث عاداته الاتصالية و قابليته للتأثير من خلال أسلوب معين.

ج- تكاليف إستخدام الوسيلة بالنسبة لأهمية الهدف المطلوب تحقيقه.

د-أهمية عامل الوقت بالنسبة لموضوع الاتصال.

هـ- مزايا كل وسيلة و ما تخلقه من تأثير على الجمهور المستهدف[1].

3-6 التغذية الرجعية:

هذه العملية تأخذ مسميات عديدة كالمردود أو الرجع أو الصدى أو التغذية المرتدة، و يقصد بها رسالة في الاتجاه المعاكس، لاتجاه الاتصال، يرد بها المستقبل على رسالة المرسل و تعد في حد ذاتها رسالة جديدة، و يتميز رجع الصدى بأنه فوري في الاتصال الشخصي و آجل في الاتصال الجماهيري.

و تلعب التغذية الرجعية أو المرتدة دورا في غاية الأهمية لأنها تحيط المرسل علما بأن رسالته قد لاقت تفسيرا فالتغذية المرتدة ببساطة هي الرسالة التي يرسلها المستقبل ردا على رسالة المرسل في شكل أنساق حركية أو لفظية كأن يقول: "نعم" "صحيح"، أو يهز رأسه علامة على الموافقة.[2]

4-الجوانب الأساسية المؤثرة على عملية الاتصال:[3]

4-1 اللغة: اللغة المستخدمة يجب أن تلائم جميع المشاركين في عملية الاتصال بحيث أن تكون سهلة، بسيطة عديمة التعقيد و لا تحتمل معانيها أكثر من تفسير.

---

[1] نفس المرجع: ، ص48

[2] عماد فاروق محمد صالح: مرجع سبق ذكره ، ص36

3 فاطمة عبد الرحيم النوايسة:مرجع سبق ذكره ، ص28

4-2 الجانب الثقافي و الاجتماعي: يجب مراعاة العادات و التقاليد السائدة في المجتمع، و نبتعد عن إستخدام الشيء لبعض المصطلحات و نراعي ما يتعارف عليه الأفراد الذين نتصل به.

4-3 الجانب الإنساني: توخي الصدق و الإخلاص عند ممارسة الاتصال حيث نراعي الأمانة في تسلم و تسليم رسالة دون نقص أو زيادة.[1]

5- أسباب فشل عملية الاتصال:

5-1 أخطاء يقع فيها المرسل:

أ- عندما يعتقد ان الدوافع لا تؤثر في طبيعة و حجم المعلومات.

ب- عندما يعتقد أن سلوكه في كامل الموضوعية.

ج- عندما يعتقد أنه يدرك المعلومات التي لديه كما يفهمها الأخرون.

د- عندما يعتقد ان قيمه و معتقداته لا تؤثر في شكل المعلومات لديه.

هـ- عندما يتحيز لطبيعة الأمور و الأحداث.

و- عندما يستخدم كلمات و مصطلحات يعتقد أن المرسل مدرك لها.

ح- عندما يرسل رسالته في وقت يعتقد أنه مناسب لمستقبلي الرسالة.

5-2 أخطاء المرسل في الرسالة:

أ- عدم انتقاء كلمات سهلة معبرة.

ب- لا يفهم معنى المعلومات لديه.

ج- لا يأتي بحركات جسدية تناسب مع المعاني التي لديه.

د- لا يحدد الهدف من الرسالة بدقة.

5-3 وسيلة الاتصال:

أ- إستخدام وسيلة اتصال لا تتناسب مع موضوع الاتصال.

ب- إستخدام وسيلة الاتصال لا تتناسب مع الوقت المتاح للاتصال.

ج- إستخدام وسيلة اتصال لا تتناسب مع الأفراد القائمين بالاتصال.

د- إستخدام وسيلة اتصال لا تتناسب مع الإجراءات الرسمية للاتصال.

[1] نفس المرجع: ، ص30

هـ- إستخدام الوسائل المكتوبة و الشفوية للاتصال (حيث التشويه، التعميم، الحذف، الاختزال)

5-4 أخطاء المستقبل:

أ- عدم الإنصات الجيد.

ب- وضع افتراضات مسبقة على المرسل للرسالة.

ج- التسرع في اشتقاق النتائج.

د- تنقية المعلومات التي تصله حسب إرادته، فينفي منها ما يريد، و يهمل الأخرى.

هـ- اختلاف درجة النضج و الفهم لديه عن الآخرين.[1]

5-5 أخطاء في الرد على الرسالة:

أ- عدم الأخذ بنظر الاعتبار الوسائل غير اللفظية أو التلميحات التي تعطي مؤشرات عن وصول الرسالة من عدمها.

ب- تركيز المرسل على الأهداف التي يسعى لإشباعها دون الاهتمام بحاجات و دوافع المستقبل.

-مميزات العملية الاتصالية:[2]

1- هي عملية نقل و تبادل للآراء و المعلومات و الحقائق.

2- عملية تفاعل بين المرسل و المستقبل.

3- عملية ذات أركان متكاملة.

4- عملية ذات طابع إنساني.

5- ضرورة وجود الوسيلة.

[1] نفس المرجع: ص30

[2] رضوان بالخيري: مدخل إلى وسائل الإعلام و الاتصال نشأتها وتطورها،ط1، جسور للنشر و التوزيع، الجزائر،2014،ص: 18.

II الأسرة:

1-التطور التاريخي للأسرة:[1]

لم يبدا التاريخ لتطور الأسرة و ظهورها بالشكل و التنظيم المعروف حاليا إلاّ بعد ظهور الرسائل السماوية المقدسة، حيث يذهب تالكوتبارسونز إلى القول أن بداية تكوين الأسرة كنسق متوازن لها مدخلاتها و مخرجاتها و مردوداتها كانت مع انبثاق عصر الأديان السماوية لتنظيم و استقرار بل و استمرار الحياة الإنسانية.

إلا أن هذا لا يعني عدم وجود بعض من أشكال الأسرة في فترات تاريخية سابقة، حيث يذهب بعض المؤرخون و الأنتروبولوجيون إلى أن الأسرة فيما قبل التاريخ كانت تتميز بهامشية العلاقات، بدلا من الأحاسيس و المشاعر الإنسانية، و كانت تعتمد في معالجة بعض المشكلات الحياتية على الأساليب الميتافيزيقية و السحر و الشعوذة.

و مع تطور الحياة الاجتماعية و ظهور الحضارات القديمة اتسمت الأسرة بنوع من التنظيم و تحديد للقوانين، إلى جانب بداية ظهور بعض من أشكال الرعاية الاجتماعية و الاقتصادية و منها خاصة إعطاء أهمية كبيرة للتنشئة الاجتماعية و رعاية الأسر الفقيرة، و أولى عناية كبيرة للمعاني العاطفية و الأحاسيس الإنسانية بدلا من الغرائز الأولية، كما تميزت هذه المرحلة بربط واجبات الأسرة بالجانب الديني و العقائدي.

أما مرحلة الأديان السماوية فقد تميزت بالنضج و التكامل في تقديرها للأسرة و مشكلاتها و أولت عناية فائقة بالأبناء و ضرورة رعايتهم، حيث قامت بوضع و تحديد مراسيم مرحلية قبل إتمام الزواج، و هي بمثابة فترة الخطوبة في المجتمعات الحديثة و بداية تقنين جبري و قدسي للزواج لتحديد و توزيع الحقوق و الواجبات بين الزوجين و نظمت حقوق التوريث و الطاعة و النفقة و الوصاية و قدمت برامج هامة في الرعاية الاجتماعية و الأسرية.

أما الأسرة المعاصرة فإن من أم خصائصها أنها تقوم على أساس العلاقات الدموية و القرابية التي تعد بمثابة نواة الحياة الأسرية، كما قامت بتحديد أساليب الزواج و الطلاق و التوريث و الملكية و تحديد حقوق و واجبات كل من الزوج و الزوجة و الأبناء و الأقارب، و توضيح المحارم تجنبا للفوضى في العلاقات الاجتماعية و الأسرية خاصة منها اختلاط الأنساب بهدف الحفاظ على الأفراد و انتماءاتهم الاجتماعية.

---

[1] فيروز مامي زرا رقة: الأسرة و الانحراف " بين النظرية و التطبيق"، ط1، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، 2014، ص: 194،195.

2-تعريف الأسرة:[1]

الأسرة هي الخلية الأولى في جسم المجتمع، و هي النقطة التي يبدأ منها التطور و يمكن مقارنتها في طبيعتها و مركزها بالخلية الحسية في المركب البيولوجي في الأسرة، و الأسرة كمنظمة اجتماعية تختلف عن المنظمات الأخرى. الأسرة عبارة عن ارتباط وثيق بين الذكر و الأنثى به تتحقق الإشباعات الجنسية التي يقبلها الشرع، و يرضى عنها المجتمع، و من خلال هذا الارتباط ينشأ النسل الذي يمثل وحدة اجتماعية، و به تتحقق الإشباعات الأخرى.

3-السمات العامة للأسرة:

1- الأسرة هي النسق الاجتماعي يتكون من عدد من الأشخاص تربطهم روابط الزواج أو الدم.

2- تقوم العلاقة بين أجزائها على أساس التفاعل المتبادل القائم على تحديد الأدوار و وضوحها.

3- ينتظم أعضائها في مكان محدد و معيشة واحدة.

4- الأسرة جزء من المجتمع تلتزم بالمعايير الاجتماعية الحضارية له.

5- تقوم الأسرة بالعديد من الوظائف الحيوية البيولوجية و الاجتماعية.

6- تعتبر الأسرة وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي، فهي التي تشكل سلوك أفرادها و تصبغ عليهم خصائصها و طبيعتها.

7- يختلف شكل الأسرة بطبيعة و خصائص المجتمع الذي تقوم فيه.

8- تتسم بدقة التنظيم الاجتماعي و الذي يقوم على أساس قانوني و تشريعي.

[1] سلوى عثمان الصديقي: الأسرة والسكان من منظور اجتماعي وديني، ط1، دار الكتب والوثائق القومية، الإسكندرية، 2011، ص16،17

4-أشكال الأسرة :[1]

إن طبيعة الاختلاف بين المجتمعات تظهر جليا وراء الاختلاف الكبير في النظم الأسرية و العائلية، و لهذا نجد أن شكل الأسرة يختلف من مجتمع لآخر سواء من حيث الحجم أو نظام القرابة، حيث نجد أنها تشمل جميع أفراد العشيرة، كما الحال في العشائر الطوطمية وأحيانا تشمل الزوجين و أولادهما المتزوجين و أبنائهم وبعض أفراد العائلة، و أحيانا يضيق حتى لا يتجاوز الأب و الأم و أولادهما الصغار، كما هو الحال في المجتمعات الحديثة، و تبع لذلك يمكن تصنيف أشكال الأسرة على النحو التالي:

- من حيث نظام القرابة.
- من حيث الحجم
- من حيث تصنيفات الأسرة الحديثة.

4-1-أشكال الأسرة من حيث نظام القرابة:

-النمط الطوطمي:

و هذا الشكل يمثل أبسط أنواع الجماعات الإنسانية في وقتنا الحاضر و تتكون الأسرة فيه من كل أفراد العشيرة أو القبيلة، تجمعهم رابطة واحدة هي رابطة الأخوة، و ذلك بحكم انتمائهم إلى لطوطم واحد، فدرجة القرابة واحدة و إن اختلفت العلاقات الدموية بينهم، فالقرابة في هذه الأسرة هي قرابة دينية و ليست دموية، أي لا ترتكز على أساس دموي وإنما على أساس اجتماعي.

-النمط الدموي:

و تعد الأم في هذا النمط محور القرابة، حيث ينسب إليها الأولاد و يحملون إسمها ويعتبر الخال هو الأب الاجتماعي المسؤول عن إعالة أبناء أخته و ليس الأب البيولوجي، كما تعد العلاقة الموجودة بين الزوجة و أخوها أقوى و أهم من علاقتها بزوجها، لذلك تكون علاقة الأبناء بأهل والدتهم هي الأساس في حين يكونون غرباء عن أسرة الأب و فروعها، و ترتكز الحياة الاجتماعية في هذا الشكل على الصيد و القنص التي يقوم بها الرجال.

[1] فيروز مامي زرارقة: مرجع سبق ذكره ، ص: 196

-النمط الأبوي:

و قد ظهر هذا الشكل عند اليونان و الرومان، بحيث يعد الأب هو محور القرابة و ليست الأم بحيث يصبح الأبناء غرباء عن أسرتها، حيث تنقطع صلتها بأهلها بمجرد زواجها من شخص آخر خارج قبيلتها، كما أن الملكية السائدة و المسؤولية فيها هي جماعية و ليست فردية و الأسرة الأبوية كثيرة العدد تكون فيها السلطة مطلقة للأب لا على أساس ديني و إنما على أساس الانتماء، بحيث يمثل الأجداد و الآباء رمز الأسرة و الحارس لتراثها و مآثرها فصلة القرابة لا تقوم على صلة الدم، فهي ليست من خط الأسرة المسمى بالأسرة الدموية، و إنما تقوم على أساس التبني و الادعاء إذ أن الأساس في عضوية الأسرة هو اعتراف رب الأسرة ببنوة الطفل.

أما الأسرة الأبوية صغيرة العدد فهي التي تسمح لأفرادها بحرية أكثر، بحيث تتميز بسيطرة العادات و التقاليد أكثر من سلطة الأب، و احترام القرابة الأمومية و قد أصبح للأفراد في هذه الأسرة حق ترك الأسرة و العمل بعيدا عنها، و كذلك ظهور و انتشار الملكية و المسؤولية الفردية.

4-2-شكل الأسرة من حيث الحجم:[1]

و يعد هذا الشكل من أشهر و اكثر أشكال الأسرة انتشارا في وقتنا الحاضر، حيث يكثر انتشار الشكل الأول و هو الأسرة الممتدة في دول العالم الثالث، في حين يكثر انتشار الشكل الثاني و هو الأسرة النووية في الدول الغربية الصناعية، وهذا لا يعني عدم وجود الشكلين في المجتمع الواحد، فقد نجد في المجتمعات العالم الثالث و منها الجزائر تعايش هذين الشكلين بحيث تنتشر الأسرة الممتدة في المناطق الريفية و الصحراوية، في حين يكثر انتشار الأسرة النووية في المناطق الحضرية، و السؤال الذي يمكن طرحه في هذا الاطار هو هل يكثر احتمال تعرض الابن لانحراف في الأسرة الممتدة أم في الأسرة النووية؟

-الأسرة الممتدة:

و هي الأسرة التي تضم جيلين أو أكثر حيث تضم الوالدين و أبنائهما غير المتزوجين أو المتزوجين و أطفالهم، و بعض الأقارب كالجد و الجدة و الأعمام و العمات و هؤولاء جميعا يعيشون في منزل واحد، حيث يعتمدون على بعضهم اقتصاديا فهم يملكون مصادر اقتصادهم جماعيا و يشتركون في الإنتاج.

[1] مرجع سابق، ص: 197،198

– خصائص الأسرة الممتدة:

تتميز الأسرة الممتدة بمجموعة من الخصائص، يمكن أن نذكر منها:

- تتميز بالتقارب المكاني بين أفرادها و يتجه هذا التقارب من لقاء بين أفرادها و ملاحظة سلوكهم.
- الزواج في الأسرة الممتدة يكون على أساس الاختيار المرتب، فالزواج في هذا الشكل هو ارتباط بين أسرتين أكثر منه ارتباط بين زوجين.
- تتميز بنوع من الثبات و الاستقرار بالرغم من تعاقب الأجيال لأنها تظل تحتفظ بشخصيتها و مسؤولياتها اتجاه أفرادها.
- تعتبر بناءا اجتماعيا أكثر فاعلية في الحفاظ على تراث الأسرة و تقاليدها و قيمها و قواعدها وكذلك نقل الممتلكات الأسرة المادية من جيل إلى آخر.
- يتمتع الأطفال في الأسرة الممتدة بشبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية و القرابية، و هؤلاء الأقارب يساهمون بشكل أو آخر في عملية التنشئة الاجتماعية.

– الأسرة النووية:[1]

و قد ظهر هذا الشكل بظهور المجتمعات الصناعية التي قامت على أساس المذهب الفردي و عمليات الحراك الاجتماعي و الجغرافي، و كرد فعل لأخذ بمبادئ حقوق الملكية و القانون.

و يعرفها السيد عبد العاطي بأنها تتكون من الزوج و الزوجة و الأولاد فقط، و لا تضم أفراد آخرين، و كذلك على بعض الجماعات، مثل الزوجين الذين لم ينجبا.

فالأسرة النووية هي الأسرة التي تتكون من الزوج و الزوجة و الأبناء و يقيمون في مسكن واحد.

– خصائص الأسرة النووية:

– تتكون الأسرة النووية على أساس الاختيار الحر في الزواج، فالزواج فيها ارتباط بين الأفراد المقبلين على الزواج اكثر مما هو ارتباط بين أسر هؤولاء الزوجين لأن هذه الخاصية أهم من التوافق بين أسرهم.

– يكون الزوجين داخل الأسرة النووية أكثر اقترابا و تفاهما و بالتالي علاقتهما أقوى إذا ما قيست بالعلاقات الزواجية داخل العائلة الكبيرة، كما يغيب التأثير المباشر للأقارب على علاقة الزوجين و الأبناء.

[1] مرجع سابق، ص: 198،199.

– سيطرة الطابع الفرد على عمليتها و وظائفها، و يظهر هذا الطابع في العلاقة مع باقي الأقارب حيث تعزل نفسها و لا تكون علاقاتها قرابية إلا في بعض المناسبات.

– تخضع العلاقات الخاصة بالأسرة النووية لعملية انتقاء واعية من ناحية الأطراف الداخلين فيها، حيث تختار أقاربها و أصدقائها، فهي إذا عبارة عن علاقات مودة و صداقة، و ليست مجرد انعكاس بديهي لعلاقات دموية أو علاقات مصاهرة معينة حتى مع أقرب الناس إليها.

– يرتبط أبناء الأسرة الواحدة النووية بروابط مزدوجة، بمعنى أنهم ينتمون إلى كل أسرة الأب و الأم مع أفضلية أسرة الأب بوصفها صاحبة العصب، و تبدوا هذه الأفضلية في المسائل المتعلقة بالتوريث و النفقة و بعض الأوضاع الاجتماعية.

– العناية بتنظيم الناحية الترويحية و الترفيهية و المعنوية في محيط الأسرة مثل تنظيم أوقات الفراغ و استغلال نشاط الأبناء فيما يعود عليهم و على الأسرة و المجتمع بالفائدة.

4–خصائص الأسرة:

ترجع خصائص الأسرةإلى الاعتبارات الأتية:

1. الأسرةأول خلية لتكوين المجتمع .
2. تقوم على أوضاع و مصطلحات يقرها المجتمع و هي من عمل المجتمع و ليست عملا فرديا.
3. تعتبر الأسرة الاطار العام الذي يحدد تصرفات أفرادها، فهي تشكل حياتهم و تضفي عليها خصائصهم و طبيعتها.
4. الأسرة تؤثر فيما عداها من النظم الاجتماعية و تتأثر بها.
5. تمتع أفراد الأسرة بالحريات الفردية العامة، فلكل فرد كيانه الذاتي و شخصيته القانونية، حيث أصبح لكل فرد حق التملك في حدود النظام الاقتصادي للدولة، و كل فرد له حق التصرف بحرية و هو المسؤول الأول عن تصرفاته.
6. تغيير المركز الاجتماعي لعناصر الأسرة، فقد كان وضع المرأة في الحياة الاجتماعية أشد المراكز تغييرا لا سيما في نصف القرن الأخير فقد نزلت المرأة إلى ميدان العمل.
7. الأسرة هي الوسط الذي اصطلح عليه المجتمع لإشباع غرائز الإنسان و دوافعه الطبيعية و الاجتماعية.[1]

[1] شوق أسعد محمود: علم اجتماع العائلة، ط1، دار البداية ناشرون و موزعون عمان ، 2012 ص:46 ،47 .

8. العناية بمظاهر الحضارة و الكماليات و إغفال الاحتياجات الأكثر ضرورة.
9. أصبحت الأسرة الحديثة صغيرة العدد و محدودة النطاق (أسرة نووية).
10. يلعب التفاعل في الأسرة دورا مهما بين أفرادها و بينهم و بين بقية أفراد المجتمع مما يجعل منها وحدة اجتماعية تتجاوب مع الظروف و المتغيرات السائدة في المجتمع.
11. تعد الأسرة الجماعة المرجعية و جماعة التوجيه و التأثير التي تحدد تصرفات أفرادها.
12. يقيم أعضاء الأسرة مع بعضهم البعض في مكان واحد تحت سقف واحد في معيشة مشتركة تتحقق من خلالها مصالحهم واحتياجاتهم المعنوية و المادية و الحياتية.[1]

5-وظائف الأسرة:[2]

تعددت وظائف الأسرة نظرا لما تحتله من أهمية خاصة في المجتمع، ولهذا نجد أن للأسرة وظائف لا يمكن لأية منظمة اجتماعية أخرى أن تقوم بها كبديل عن الأسرة تلك، التي يقصد بها مجموعة الأعمال و الوجبات التي تمارسها لصالح أفرادها و المجتمع بشكل عام، وعليه يمكن تلخيص هذه الوظائف في ما يلي:

-الوظيفة الجنسية:

تقوم الأسرة بإشباع الحاجة الجنسية لأعضائها، وذلك من خلال الزواج الشرعي و حق الزوجين في ممارسة إشباع الغرائز الجنسية، هذا الإشباع مقبول من المجتمع لأنه يأخذ صفة الشرعية، فالأسرة هي التي توفر غطاءا شرعيا لعملية إشباع الغريزة الجنسية. فان إشباع هذه الغرائز خارج الأسرة غير مقبول في المجتمعات الإنسانية خاصة الدول الإسلامية و لكن لا يمكن الاعتماد على الجنس كعامل وحيد في تكوين الروابط الأسرية، فضعف الإنسان و حاجات البقاء أمور تختلف من حيث الأهمية، و لذلك نجد أن تعدد وظائف الأسرية الفردية و الاجتماعية تسهم بشكل أساسي في خلق نظم اجتماعية كالزواج الذي يحفظ للأسرة بقائها وديمومتها مهما حصل من تغير في النظم الاجتماعية .

1 ناصر أحمد الخولدة، رسمي عبد المالك رستم: الأسرة وتربية الأطفال، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص16،17

2 فيصل محمود الغرايبة: مرجع سبق ذكره ، ص17

-الوظيفة البيولوجية (الإنجاب):[1]

ان للأطفال دور هام في إشباع الحاجات النفسية و الاجتماعية المباشرة للأسرة، و لهذا نجد أن العلاقة الزوجية تهدف لتوفير هذا الإشباع، من خلال إنجاب الأطفال من أجل امتداد الأسرة و تخليد اسمها و استمرار بقائها في المجتمع، و هذا الإنجاب يحقق استقرارا نفسيا و اجتماعيا، إن عملية الإنجاب في الأسرة عملية اختياريه يمارسها الزوجان باختيارهما، ففي بعض المجتمعات الحديثة العديد من الضوابط و الحدود، التي تخضع لها الأفراد في عملية الإنجاب، تبعا لثقافة المجتمع، حيث نجد أن كثرة الأبناء لها معنى اجتماعي يعطي مكانة اجتماعية، و مع ذلك خضعت هذه المجتمعات للتطور و التقدم، و فرضت الحد من عملية إنجاب الأطفال.[2]

ولكن مهما خضعت المجتمعات للتطور، إلا أنها يمكن ان تصل إلى انعدام الإنجاب، مهما كانت العوامل و التطورات في أي مجتمع، بسب غريزة حب البقاء لدى الإنسان.

- الوظيفة الاجتماعية:

يبدو تأثير هذه الوظيفة في السنوات الخمس الأولى من حياة الطفل، ففي هذا السن يتم تطبيع الطفل اجتماعيا، و يتم تعويده على النظم الاجتماعية و لهذا تلعب الأسرة دورا كبيرا في تكوين و بناء شخصية الطفل، من خلال إشباعها لحاجاته الأولية و الثانوية، مما يساعده على التكيف مع نفسه و الأخرين، كما يكتسب السلوك النابع من معايير الجماعة.

ان عملية التنشئة عملية صعبة تقوم بها الأسرة، و جزء منها يتحمله المجتمع، ان التنشئة الاجتماعية عملية يتم بواسطتها نقل ثقافة المجتمع و حضارته من جيل إلى آخر و تطبع الفرد اجتماعيا، ليتمكن من العيش في المجتمع الذي وجد فيه و تساهم الأسرة فيها بمساندة من مؤسسات اجتماعية بما فيها من قيم و معلومات و عادات و أعراف و لغة و دين و أحكام.

- الوظيفة النفسية:

يحتاج الإنسان إلى إشباع حاجاته النفسية، كالحب و الحنان و التقدير و الاحترام من الآخرين و إثبات الذات و الاستقرار العاطفي، وهذا لا يتم إلا من خلال الأسرة المستقرة و المترابطة، التي يسودها الحب و الدفء العاطفي و الحنان، ليس فيها طلاق أو مشكلات معقدة تفتت كيانها، هذا إلى جانب الحماية التي توفرها الأسرة

---

1 مرجع سابق: ، ص17،18،19.

إلى أعضائها، فالأب لا يوفر لهم الحماية الجسمانية فقط، و إنما يمنحهم أيضا الحماية الاقتصادية و النفسية كذلك يفعل الأبناء لآبائهم عند الكبر و تقدم السن، فالزوجة تحب زوجها و الزوج يبادلها الحب و الاحترام و يشاركها في أمور الأسرة و كذلك مع الأبناء، في ظل ذلك ينشأ الأطفال نشأة طبيعية تجعل منهم مواطنين صالحين، في حين ان الأبناء الذين ينشؤون في ظل الكراهية و الحقد و الشتائم لم يكونوا مواطنين صالحين، فالأسرة السليمة تقوم على المحبة و الرفقة الطيبة و الإشباع العاطفي المتبادل.

– إضفاء المكانة الاجتماعية للأسرة على الأبناء:[1]

يعتمد محور القرابة في الأسرة على ناحيتي الأم و الأب، مع أرجحية الأب على ناحية الأم، فالشريعة الإسلامية و كذلك المسيحية تعترف بقرابة الأسرتين و لكنها ترجحان قرابة الآباء على الأمهات، و يظهر ذلك في الحقوق المتعلقة بالميراث و النفقة و تحمل المسؤولية و الاشتراك في دفع الفدية و الولاية و ما إلى ذلك ...الخ و من هنا فان الطفل يحمل المكانة الاجتماعية من خلال اسم الأسرة و من ثم تنعكس مكانته من مكانة أسرته، خاصة اذا كانت ذات شأن و علم و جاه في المجتمع، و تظل هذه المكانة كما هي أو ترتفع طبقا للحراك الاجتماعي الأفقي أو الرأسي للأسرة.

6–مقومات و أسس الأسرة:

يمكننا أن نحدد مقومات و أسس الأسرة على الوجه التالي:

1. المقوم البنائي:

يقصد بالتكامل البنائي وحدة الأسرة في كيانها و في بنائها من حيث وجود كل من أطرافها، الزوج و الزوجة و الأولاد في صورة مترابطة و متكاملة كل يقوم بدوره و يؤدي رسالته و يعمل لبلوغ الهدف المنشود الذي يحقق الآمال التي تصنعها الأسرة لنفسها، و يصل بها للنجاح الذي تعمل من أجله و من ثم فان التكامل البنائي في الأسرة يقوم على أساس وجود كل من زوجين و الأبناء في اطار مثلث يجمع قراءة بين أضلاعه، فالزوج موجود يؤدي دوره كأب و رب البيت، و عضو منتسب يعمل ويوفر أسباب المعيشة لأفراده و يحقق لهم الحماية، و المكانة الاجتماعية و يتعاون مع زوجته في تربية الأولاد و تنشئتهم التنشئة الاجتماعية المنشودة، و الزوجة من جانبها تعمل كربة بيت و زوجة تتعاون مع زوجها في تدبير الحياة السليمة لأفرادها و إحاطة عش الزوجية بكل

[1] إبراهيم جابر السيد: التفكك الأسري الأسباب والمشكلات وطرق علاجها،ط1، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2014، ص175

أسباب الحياة الطيبة الكريمة الهادئة، و اذا كانت تعمل أو لديها مهنة أو موارد خاصة فهي تعمل على رفاهية الأسرة بوجودها و تضافرها و تعاونها و الأولاد لا يخرجون للحياة أطفالا فيضفون على الزوجية وصفا جديدا يجعل منهم هدفا مشتركا و أملا مرموقا يعمل حوله الزوجان لتحقيقه في تربية و تنشئة صالحة للأولاد، و هكذا يفيد المفهوم البنائي في قيام التفاعل الأسري و إذا مارست الحياة الأسرية مع قصور أو نقص في كيانها البنائي من أي طرف من أطرافها في المثلث البنائي المعروف فان هذا السير يمكن أن يحقق النجاح الجزئي أو مع القصور الجزئي في حياة أسرية متكاملة.[1]

2. المقوم العاطفي:

يقصد بالتكامل العاطفي للأسرة أن تكون الحياة الزوجية و الأسرية قائمة على عواطف إيجابية بمعنى ان يكون الحب، و الود و التراحم و الرضا و الطمأنينة قائما بين أطراف الحياة الأسرية قائما بين الزوج و زوجته، قائما بين الآباء و الأبناء، قائما بين الأخوة ببعضهم، و اذا كان التكامل البنائي الذي سبق الكلام عنه يعطي قوة مادية للعلاقات الزوجية الأسرية ، و يعطي الفرصة و الجو الملائم للتفاعل الإيجابي لهذه العلاقات بحيث تتحول من الصلة المادية الكيميائية إلى صلة عاطفية معنوية تربط هذا الكيان المادي برباط عاطفي قوي متين قادر على مواجهة ظروف الحياة و أحداثها و يقوي على مقابلة وصد الأزمات و الضغوط الأسرية و إذابتها و تبديد أثارها و تلافي مضاعفاتها، و هذه العواطف التي يقوم عليها التكامل الأسري هي بمثابة الخيط الدقيق الذي لا يرى و لكنه يوثق الصلة و يؤكد العلاقة، و يدعم الرابطة الأسرية بالصورة التي يصبح منها جو الأسرة مجالا نفسيا مرتبا يتم من خلال الإشباع العاطفي لكل من أفراد الأسرة و عندئذ تنجح الأسرة في أداء وظائفها المختلفة بصورة تجنبها الكثير من المشكلات التي تهدد تمسكها ة اتزانها و لو نظرنا إلى النوع الأول من أنواع هذه العلاقات المكونة لشبكة العلاقات الأسرية و هي علاقة الزوج بالزوجة، لوجدناها أهم نوع منها لما لها من تأثير على الأولاد الذين ينتسبون إلى اسر مفككة ضعفت فيها العلاقة بين الزوجين، و كثر بينهما الخلاف و الشجار كما ثبت أن الأطفال الأسوياء ينتمون إلى اسر سليمة متماسكة قويت فيها العلاقات القائمة بين الزوجين فانتشر بينهم الحب و ساد الأمن. أما علاقة الأب بأبنائه فهي العلاقة التي يشعر من خلالها الطفل بالأمن و الاستقرار النفسي حيث يمثل الأب السلطة الضابطة و المثل الأعلى و كلما كانت علاقة الأب بأبنائه قوية متينة تتصف بالعاطفة و الحنان و الحب كلما شب الطفل في صحة نفسية جيدة أما اذا ساءت تلك العلاقة و شعر الطفل بكراهية اتجاه

[1] نفس المرجع: ص176،177

أحد أفراد أسرته مثلا: تفضيل الأب لأحد الإخوة، فيشعر بالكراهية لأبيه و الغيرة من إخوته فتسوء حالته النفسية و عندئذ تنعكس تلك الأعراض على الأسرة، فتسبب لها الاضطراب و قد تهددها بالانهيار.[1]

3. المقوم الديني للأسرة:

التي نلاحظ في كافة المجتمعات التي يخضع لها الفرد في تصرفاته، و مما لا شك فيه أن الإنسان يشعر بالأمن النفسي عندما يسلك سلوكا معينا، مقبولا و مشتقا من قانون أخلاقي يستند إلى الدين، و ذلك لان التعاليم الدينية و القيم الدينية و الروحية تجنب الفرد من الوقوع في الخطأ، و بالتالي تخفف إلى حد ما و لهذا فانه نظرا لأهمية القيم و المبادئ الأخلاقية و الروحية باعتبارها محددات و موجهات للسلوك فإنها تعتبر من المحددات الأساسية لعملية التكيف النفسي السليم، و اذا كان الأمر كذلك فإننا نستطيع أن نقرر أن الدين يعتبر مفهوما هاما من مقومات الاستقرار التكامل الأسري، ولذا يجب على كل أفراد الأسرة أن يتمسكوا بالتعاليم الدينية و القيم الدينية و الروحية و يخضعوا لها كل نزاعاتهم و حاجاتهم بحيث لا تصبح الحياة الأسرية مهددة بالأهواء الفردية و من ثم عدم الاستقرار.

4. المقوم الاقتصادي:

يقوم التكامل من الناحية الاقتصادية للأسرة على أساس من توفير الإشباع اللازم للحاجات المادية التي يحتاجها الفرد في حياته الزوجية و الأسرية و يقوم هذا الإشباع على ضرورة توافر الموارد الاقتصادية و المالية التي تسمح بتوفير هذه الحاجات بأشكالها، و ان حاجات الناس كثيرة و متباينة و لا تقف عند حدود، و كلما أشبع منها حاجة ضرورية ذات درجة قصوى ظهرت له حاجات أخرى أقل الماما إلى ان يصل إلى الحاجات الكمالية و كلما ظهرت له موارد مالية جديدة ظهرت له حاجات جديدة تسعى للحصول على الإشباع اللازم لها و لذلك فانه يجب ان تتناسب مستويات الإشباع المطلوب لحاجات الأسرة مع مستويات الدخول و الموارد التي تعتمد عليها في توفير هذه الإشباعات اللازمة حتى لا تتعرض الأسرة لنوع من الضغوط و الأزمات المالية مما يخل بالقدرة على ان تسير الحياة الاقتصادية للأسرة و تكاملها.

5. المقوم الصحي:

تعتبر الأسرة هي الأداة البيولوجية التي تحقق انجاب النسل و استمرار حياة المجتمع و هي الوسيلة التي تنتقل من خلالها الخصائص الوراثية من جيل إلى آخر و لا جدال ان سلامة الأبوين الصحية تؤدي الى نسل سليم،

مرجع السابق: ، ص: ،180،176، 177، .

فالخصائص الوراثية تنتقل من الأبوين إلى الأبناء عن طريق الصفات التي تحملها الجينات و لذا فالوراثة الصالحة أو الاستعداد الجسمي السليم هو حجر الزاوية في الحياة الأسرية السعيدة.[1]

[1] مرجع سابق ، ص 181

III-الاختطاف:

1-تعريف الاختطاف:

لغة: اسم مشتق من المصدر خطف، و الخطف هو الاستلاب و الأخذ بالقوة بسرعة، فتقول خطف شيئا أي مر سريعا و خطف بسرعة.

و قد اصطلح عليه علماء الاجتماع: يرتبط مفهوم الاختطاف عند علماء الاجتماع بانقاص الذات الاجتماعية، و كلمة انقاص لا تعني بالضرورة الموت أو القضاء على الشخص المختطف، بل تحمل معاني الانقاص تعطيل الدور الاجتماعي للأفراد و تعطيل الدور الاقتصادي للأشياء، و الدور الاجتماعي هنا هو ما يقوم به الأفراد من واجبات اتجاه المجتمع و الآخرين، و من هنا فإن علماء الاجتماع يعتبرون الاختطاف ظاهرة تدخل ضمن تخصص علم اجتماع الجريمة و الانحراف، و قد تقيد في المجال السياسي كظاهرة إعلامية و سياسية تكون ذات معنى عند البعض و تحمل دلالات عند البعض الآخر.[1]

2-خصائص و أغراض جريمة الاختطاف:

تتميز جريمة الاختطاف بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من الجرائم أو عن غيرها من الظواهر الاجتماعية، و تقوم هذه الجريمة على أغراض تسعى لتحقيقها من خلال عملية الاختطاف، و تختلف هذه الأغراض باختلاف الهدف المرجو منها، و ذلك حسب ما سيتم تبيانه كما يلي:

- خصائص جريمة الاختطاف:

تقوم هذه الجريمة على مجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي:

أ- السرعة في التنفيذ:

فالموضوع محل الاختطاف سواء كان فرداً أو جماعة، أو شيئا أو أشياء غير ذلك، فإنما يتم تنفيذ فيها بسرعة في أقصر وقت ممكن بأنها عملية مستهجنة اجتماعيا، و منه فالفاعل أو الفاعلين يلجؤون إلى هذا الأسلوب من السرعة في التنفيذ حتى لا ينكشف أمرهم من جهة و حتى لا يلاقوا الاستهجان الاجتماعي من جهة أخرى.[2]

---

[1] مرزوقي فريدة: اختطاف القاصر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع القانون الجنائي، كلية الحقوق بن عكنون جامعة الجزائر، 2011/2010، ص6:

[2] مصابيح فوزية:مرجع سبق ذكره ، ص: 3،4.

ب- حسن التدبير العقلي للعملية:

إذ الفاعل أو الفاعلون يقومون بجملة من الإجراءات العقلية المحكمة إذ يدرسون جميع الطرق التي تؤدي إلى نهاية المطاف إلى الانقضاض على الضحية أو الضحايا، و إتمام عملية الاختطاف حسب الظروف المدروسة مسبقا من قبل الفاعلون، و منه قد تستمر مرحلة التدبير العقلي لمدة ساعات أو أيام، أو حتى شهور و سنوات و ذلك حسب ما تتطلبه العملية، و الأهداف المرجوة منها.

ج- يتميز الاختطاف أنه نوعي وكمي:

فغالبا ما يحدد الفاعل أو الفاعلون أغراضهم بالنوعية، أو الكمية فاختطاف طائرة غير اختطاف جمل، و اختطاف رهائن أحيانا غير اختطاف غلام من عائلة فقيرة، و هكذا تعد النوعية و الكمية خاصة من الخصائص المهمة و الأساسية و اللاتي تميز جريمة الاختطاف.

د- يتميز الاختطاف بالقصدية:

فلا يمكن أن نجد جريمة اختطاف سائدة في مجتمع ما من المجتمعات و هي بريئة الأغراض، و نعني بالأغراض الأهداف و النوايا التي يسعى لتحقيقها الخاطفون من خلال هذا الفعل، و هي تكون أهدافا و نوايا محددة بدقة مسبقا.

- أغراض جريمة الاختطاف:

يسعى الاختطاف إلى تحقيق العديد من الأغراض السياسية و الاجتماعية و حتى الدينية على النحو التالي:

أ- أغراض اجتماعية:

و ذلك لتحقيق الأنا الذاتي، و بعد إثبات الشخص الخاطف لذاته الاجتماعية كاختطاف عشيق لعشيقته بعد أن لقي الرفض من قبل أسرتها، و هذا يدعوه إلى التشكيك في شخصه، و يسعى إلى إثبات الأنا الذاتي من خلال هذه العملية.

ب- أغراض مادية:

كلجوء الفاعل إلى الاستلاء على شخص ليجردوه من المال، أي الغرض من خلال هذا الفعل و يكون منتشرا في المجتمعات التي يسود فيها البطالة و الفقر، و هذا و إن كان يشبه السرقة إلا انه ليس كذلك.[1]

[1] نفس المرجع ، ص: 3،4

3-العوامل النفسية المفسرة لظاهرة اختطاف الأطفال:

1-العوامل النفسية الخاصة بالجاني:

الشخص الذي يقدم على فعل الاختطاف يكون مصاب بأمراض و اضطرابات عاطفية أو خلل عقلي أو ضغط نفسي أو قد يكون مصاب بالاكتئاب و الإحباط، أو يكون تحت الصدمة، تتكون لدى المختطف تصورات ذهنية تدفعه إلى ارتكاب جريمة الاختطاف، وما هو ملاحظ أيضا أن حوادث الاختطاف و التي تكون تحت تأثير العامل النفسي، يرتكبها الجاني بمفرده.

كما يعتبر دافع الانتقام أحد أسباب النفسية في إقدام الجاني على جريمة اختطاف الأطفال باعتبار أن الضحية (الطفل) يكون أقل مقاومة و أكثر ضعفا.

كما قد يكون وراء ظاهرة اختطاف الأطفال هو إشباع الغرائز الجنسية المكبوتة من طرف الجاني، حيث أن معظم الأطفال المخطوفين الذين تم العثور على جثثهم معتدى عليها جنسيا، و يكون الدافع من وراء اختطافهم تلبية الرغبة. و من البديهي أن كثير من الأمراض العقلية تعد مصدر للعنق و الجريمة أمثلة على ذلك.

الانتقام: هناك من الأفراد من لا يتوان عن ارتكاب سلوكيات إجرامية في سبيل إشباع الميل إلى الانتقام، و مما يفسر الجريمة و الانحراف أيضا التشبع بتقاليد سائدة في الوسط المحيط تجعل العنف أسلوبا للشجاعة.

فعل الأذى حبا بالأذى: يتوافر ذلك عند المراهقين لأنهم يشعرون بالارتياح و المتعة في إيذاءالآخرين.

الغيرة: قد تتولد أعمال العنف و الجريمة من الغيرة.

الشعور بالنقص الجسماني أو النفسي: قد يتولد العنف و الجريمة من مركب النقص لدى الفرد، حيث يشعر أنه أقل مستوى من الآخرين بعيب جسدي أو نفسي، فيقابل بالعنف كل من يعتقد أنهم يوجهون له إهانة بسبب هذا العيب.

الغرور: هناك بعض أعمال العنف و الجريمة ترتكب من طرف أفراد يتميزون بالغرور يجعلهم شغوفين بممارسة العنف بحكم مركزه.[1]

[1] نفس المرجع ، ص 7.

2-العوامل النفسية الخاصة بالضحية (الطفل):[1]

و في المقابل نجد أن ضحايا الاختطاف يتميزون بخصائص تجعلهم فريسة سهلة و من المميزات والخصائص التي من شأنها أن تجعل الأطفال ضحايا سهلة الاصطياد للمجرمين و المتاجرين بالأطفال هو طبيعة هذه المرحلة التي يتميز فيها الطفل بقلة الوعي و الإدراك، و هي من أبرز العوامل التي تجعل منه فريسة سهلة، كما أن سهولة خداعهم و إيهامهم و التغرير بهم كان عاملا بارزا في إيقاع بعض الأطفال كضحايا لجريمتي الإتجار بالأطفال و تهريبهم.

3-العوامل الاجتماعية المفسرة لظاهرة اختطاف الأطفال:

نقصد بالعوامل الاجتماعية البيئة أو الظروف المحيطة بالشخص منذ بداية حياته و يتعلق الأمر بعلاقته مع غيره من الناس في جميع مراحل حياته ابتداءا من مجتمع الأسرة مرورا بالمدرسة و ثم جماعة اللعب و الرفاق.

4-العوامل الاجتماعية الخاصة بالجاني:

تعد العوامل الاجتماعية من اهم العوامل الدافعة للجريمة، حيث أن الظروف الاجتماعية المختلفة تدفع بالأفراد إلى تبني سلوكات إجرامية و انحرافية " لا يولد الفرد و هو مزود بنماذج سلوكية معينة، بل أن المجتمع هو الذي يمنح هذه النماذج من خلال التنشئة الاجتماعية من جهة، و من خلال احتكاكه الخاص بمجتمعه و تبنيه لقواعده و معاييره"، فالأسرة التي تتسم بالتصدع و التفكك و نقص الرعاية و الإشراف و إستخدام أساليب التنشئة الأسرية القائمة على العنف و التسلط من شأنها أن تدفع الأفراد إلى عدم القدرة على التكيف مع المجتمع و بالتالي يظهر ميله إلى الجريمة و الانحراف، فإذا أصاب الأسرة أي خلل فإنها حينئذ تهتز و يختل كيانها و في هذا يقول **رمسيس بهنام**: "ان أول العوامل تقع وراء الجريمة تفكك الأسرة و تصدعها"، فقد دلت الإحصائيات في جميع الدول على أن هناك نسبة تتراوح ما بين 31% من المجرمين أسرهم غير متماسكة، إما لنزاع ما بين الوالدين، أو الطلاق أو الانفصال، كما أن تدني مستوى المعيشة للأفراد من شأنه أن يدفع بهم إلى إيجاد سبيل لتحصيل المال، و بالتالي قد يلجؤون إلى اختطاف الأطفال من الأسر الغنية طلبا للفدية، كما تجدر الإشارة أن البيئة الجغرافية لها تأثير في تشجيع الأفراد على ارتكاب الجريمة، فتكثر الجرائم في المناطق الجبلية الوعرة لسهولة

[1] نفس المرجع:، ص:08.

اختفاء المجرمون و صعوبة القبض عليهم، بينما تقل معدلات الجريمة في المناطق المنخفضة كالسهول و الوديان، لصعوبة اختفاء المجرمون وسهولة تعقبهم و القبض عليهم.

كما نجد أن البيئة المدرسية لها دور في إنتاج المجرمين، حيث أكدت الدراسات التي أجراها الباحثون أن أغلب المجرمون هم من لا يستطيعوا التكيف مع البيئة المدرسية، و يكون هذا نتيجة سوء المعاملة التي يتلقاها من معلميه، فتبدوا عليه مظاهر الانحراف، كالهروب، و الفشل، و عدم الانتظام في الحضور و كثرة التغيب و ضعف التحصيل الدراسي و الرسوب، كما أثبتت الأبحاث دور جماعة الرفاق في سلوك الفرد، فسلوكه يتأثر بسلوكهم، فإذا كان سلوكهم غير سوي، كان احتمالا قويا في انقياده إلى المجموعة، كما أن انتشار الهوائيات و ما تبثه من كل أشكال ثقافة العنف و الجريمة، تساهم في تفشي ظاهرة الاختطاف.

و من الجدير بالذكر أن التغيرات الاجتماعية تعتبر من أهم العوامل التي تدفع للجريمة، بحيث أن عدم الاستقرار القضائي و ضعف الضوابط الاجتماعية التقليدية المصاحبة لهذه التغيرات تعرض البعض من الأفراد إلى مستويات متضاربة من السلوك الاجتماعي، و هذا من شأنه أن يتسبب في الإجرام.

5-العوامل الاجتماعية الخاصة بالضحية (الطفل):

يرى المختصون في علم الاجتماع أن ظاهرة اختطاف الأطفال ترجع إلى الظروف الصعبة التي تعيشها المجتمعات، و انعدام الأمن و الاستقرار، و من عوامل المرتبطة بالأسرة و التي لها دور في وقوع ظاهرة اختطاف الأطفال نجد كبر حجم الأسرة، و كذا تدني المستوى المعيشي و التفكك الأسري، حيث أثبتت الدراسات أن هجر أو غياب احد أفراد الأسرة و كثرة الشجارات و الخلافات داخل الأسرة تعمل على تكوين حالة من انعدام الأمن داخل الأسرة، و هذا ما يدفع الطفل خارج الأسرةللبحث عن ملجأ، و بالتالي قضاء معظم الوقت خارج البيت، مما يجعله فريسة سهلة لعمليات الاختطاف.

كما أن التوتر في العلاقات بين افرد الأسرة و الأهل و الأقارب و الجيران، تؤدي إلى الشعور بالحقد و الانتقام، مما يدفع بهم إلى تسوية هذه الخلافات عن طريق الاختطاف و يكون الطفل في هذه الحالة هو الضحية السهلة المنال، كما أن للمستوى التعليمي المتدني للأسرة ينعكس سلبا على أفراد الأسرة عموما، و الطفل على وجه الخصوص، و كلما ارتفع المستوى التعليمي للأسرة كلما قلت إمكانية وقوع الأطفال كضحايا للجريمة، و كلما تدنى المستوى التعليمي للأسرة كلما ازدادت إمكانية وقوع أطفالها كضحايا للجريمة.[1]

[1] نفس المرجع: ص 8.

و من العوامل المرتبطة بالبيئة المدرسية نجد بعد المسافة بين المدرسة و البيت مما يدفع الأطفال إلى قطع مسافات كبيرة للالتحاق بالمدرسة مما يجعلهم عرضة للاختطاف، فكثيرة هي الحالات الاختطاف و أعمال العنف التي مورست على الأطفال و هم في طريقهم إلى المدرسة.

كما ان التسيب و قلة المراقبة و الانضباط داخل المدرسة من طرف المسؤولين، يجعل من الأطفال عرضة للاختطاف و يكون ذلك إما أثناء تغيب الأستاذ أو معاقبة التلميذ أثناء الحصص الدراسية بطرده خارج الصف.

4-الأثار السلبية المترتبة على اختطاف الأطفال:[1]

من الأثار غير المرغوب فيها و التي تنجم جراء تعرض الطفل للاختطاف، ينتج عنه ضعف الثقة في النفس و الشعور بالإحباط و الميل إلى العدوان بالإضافة إلى القلق و الشعور بالعجز و النقص و الصراع الداخلي، خاصة اللذين يتعرضون للاغتصاب و التحرش الجنسي، فلقد كشفت نتائج الدراسات التي أجريت على الأطفال ضحايا الاختطاف عن صورة إكلينيكية واضحة المعالم، تكمن بؤرتها في صدمة الإساءة التي قد تتبدى آثارها فيها، يعرف باضطراب ضغوط ما بعد الصدمة عند الأطفال، و هو اضطراب يظهر في متلازمة من الأغراض مثل: الخوف، الهلع الشديد، و السلوك المضطرب و غير المستقر، و وجود صورة ذهنية أو أفكار أو إدراكات أو ذكريات متكررة، و ملحة عن الصدمة و الأحلام المزعجة (الكوابيس) أثناء النوم و السلوك الإنسحابي، و الإشارة الزائدة و صعوبة التركيز و صعوبات النوم.

إن السلوكات و المشكلات النفسية الناتجة عن صدمة الاختطاف تظل قائمة، و نشطة التأثير على الصحة النفسية للطفل، لأنها بقيت كخبرة، و الصدمة تعيش مع الطفل و الطفل يعيش معها، سلوكيات شاذة و غريبة، و تشمل عادات غريبة في الأكل و الشرب و النوم، و السلوك الاجتماعي و اضطراب في النمو الذهني، و العجز عن الاستجابة أو للمنبهات المؤلمة، كما يظهر لدى هؤولاء الأطفال أعراض انفعالية تتضمن الغضب و الإنكار و الكبت و الخوف، و لوم الذات و الشك و الشعور بالعجز و انخفاض تقدير الذات و الشعور بالذنب.

[1] فاطمة الزهراء جزار: جريمة اختطاف الأطفال، رسالة ماجستير في علم الإجرام و علم العقاب، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013، ص: 22.

5-تميز جريمة اختطاف الأطفال عما يشبهها من الجرائم:[1]

يتمثل في جرائم ثلاث هي:

1-عدم تسليم الطفل للحضانه:

يقصد بالحضانة القيام بتربية الطفل و رعاية شؤونه، وتدبير طعامه و شرابه هو لباسه، و تعليمه و تهذيبه حتى يتمكن من تحمل أعباء الحياة و مشاكلها، و من البديهي الحديث عن حق الحضانة يكون بعد افتراق الزوجين و انحلال الرابطة الزوجية بينهما، و هي أثر من أثار انحلال الزواج.

و تم النص على جريمة الامتناع من تسليم الطفل المحكوم بحضانته إلى حاضنه في المادة 328 من قانون العقوبات الجزائرية و التي جاء فيها: " يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة و بغرامة مالية 2000دج إلى 100000دج" الأب أو الأم أو أي شخص آخر لا يقوم بتسليم قاصر قضي في شأنه حضانته بحكم مشمول بالنفاذ المعجل، أو بحكم نهائي إلى من له الحق في المطالبة به، و كذلك كل من خطفه ممن وكلت إليه حضانته، أو من الأماكن التي وضعه فيها أو أبعده عنه أو عن تلك الأماكن أو حمل الغير على خطفه أو إبعاده حتى و لو وقع ذلك بغير تحايل أو عنف، وتشدد عقوبة الحبس إلى ثلاث سنوات إذا كانت قد أسقطت السلطة الأبوية عن الجاني.

ينصب الركن المادي لهذه الجريمة على عدم تسليم طفل قاصر محكوم بحضانته على فعل عدم التسليم امتثالا لما جاء في الحكم القضائي، و الجاني يكون الأب أو الأم أو أي شخص آخر، و بالرجوع لنص المادة 327من نفس القانون تحدد لنا بدقة ما المقصود بعبارة:" أي شخص آخر و التي تنص على كل من لم يسلم طفلا موضوعا تحت رعايته إلى الأشخاص الذين لهم الحق في المطالبة به يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات" و منه فالمادة 327 حددت عندما يكون الجاني شخص وضع الطفل تحت رعايته و امتنع عن تسليمه، أما المادة 328 حددت لنا حالة امتناع أحد الأبوين أو الأقرباء لامتناعهم عن التسليم.

و الطفل المنوه في المادة 328 هو من لم يكمل السن المنصوص عليه في قانون الأسرة باعتبار أن موضوعنا هو الحضانة، في نص المادة 65 من قانون الأسرة تنقضي مدة حضانة الذكر ببلوغه 10سنوات و الأنثى ببلوغها سن الزواج، و للقاضي أن يمد الحضانة بالنسبة للذكر إلى 16 سنة إذا كانت الحاضنة أما ما لم تتزوج ثانية على

[1] وزاني آمنة: جريمة اختطاف الأطفال وآليات مكافحتها في القانون الجزائري، رسالة الماستر في الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014/2015 ، ص13، 14 ،17،.

أن يراعي في الحكم بانتهائها مصلحة المحضون و يشترط صدور حكم قضائي بالحضانة للمطالبة بالتسليم، و أن يكون نافذاً سواء كان الحكم نهائيا أو مؤقتا، و بالنسبة للركن المعنوي فهذه الجريمة عمدية، و يتحقق بقصد جنائي عام.

و يتحقق في علم الجاني الأب أو الأم أو ممن لهم الحق في الحضانة، بأن الطفل موجود لديه و علمه بصدور حكم قضائي نافذ، و تذهب إرادة الجاني لعصيان هذا الحكم.

2- جريمة القبض دون وجه حق:

إن النصوص القانونية في أغلبها لم تضع تعريفا محددا للقبض، إلا أن أحكام القضاء عرفت القبض على أنه إمساكه من جسمه و تقيد حركته و حرمانه من التجول دون تعليق الأمر على قضاء فترة حيث النشاط، فالقبض هو تقيد حركة الشخص و منع حريته في التنقل من مكان إلى آخر من طرف أشخاص خرجوا على نطاق مهامهم و صلاحياتهم، بينما الخطف هو انتزاع المجني عليه بأي وسيلة كانت، بعنف أو بدون عنف و نقله إلى مكان آخر، و كذلك الاختلاف يكمن في أن جريمة القبض بدون وجه حق من الجرائم الوقتية، بينما الاختطاف من الجرائم المستمرة.

فالقبض بدون وجه حق المقام على الطفل، هو خرق صريح لحقوق الأطفال بإلقاء القبض على طفل قام بجريمة أو لم يقم بها و كذا فجريمة القبض بدون وجه حق تم النص عليها في حق البالغين فقط.

3- جريمة الاحتجاز بدون وجه حق:[1]

تعد جريمة الاحتجاز من الجرائم السالبة للحرية، فهي تمس حرية المجني عليه في الحركة و التنقل و التجوال، سواء كان هذا الاحتجاز في مكان خاص معد لذلك أو في أي مكان آخر ما دام أن المجني عليه غير قادر على التحرك من هذا المكان، و يكون الاحتجاز من خلال غلق الأبواب و كل المداخل و المخارج أو ربط المجني عليه و تقييده، و منه فجريمة الاحتجاز مستمرة تبدأ من لحظة وقوعها و تنتهي بإطلاق صراح المجني عليه، و لا يعد محتجزا حتى يرغب في التحرك و الانتقال، و يتم المنع بواسطة التهديد أو القوة المادية بالربط و الإمساك و ترتكب هذه الجريمة من طرف أفراد السلطات العامة أو من أشخاص عاديين، و الركن المادي لجريم الاحتجاز يتكون بداية من السلوك الذي يتمثل في التعرض للمجني عليه في احتجازه و تقييد حريته في التحرك و التجوال بصورة غير مشروعة، و يعاقب القانون كل من الفاعل الأصلي و الشريك و المحرض، و منه فالاحتجاز عملية يتعذر على

[1] نفس المرجع: ص:14،15.

المجني عليه من مغادرة المكان بأي صورة كانت، و دون الأخذ بعين الاعتبار نوع المكان أو شكله أو المدة الزمنية، فتبدأ من لحظة الاحتجاز، جريمة عمدية تتطلب توفر القصد الجنائي العام من علم بتجريم السلوك المفترض، وكذا اتجاه الإرادة لتحقيق النتيجة منه أو قد يكون المجني عليه (الطفل) موضوع لدى شخص آخر بمجرد الإيواء الدائم أو المؤقت سواء على سبيل الضيافة أو الزيارة، فيتم احتجازه بدون مبرر و الامتناع عن تسليمه إلى صاحب الحق في استلامه، و في هذه الحالة تعد من قبيل جريمة الاحتجاز.

6-مكافحة اختطاف الأطفال:[1]

-دور المؤسسات و الأجهزة المعتمدة لمكافحة جريمة اختطاف الأطفال:

يظهر المجتمع في المكافحة من خلال التوعية العامة ضد الجريمة محل الدراسة، بحيث تبدل الدولة جهوداً كبيرة لاستئصال الجريمة و التخفيف من حدتها و انتشارها للوقاية منها و يتحقق من خلال توعية الهيئات و المؤسسات للأفراد بمخاطر الجريمة.

1- دور المجتمع المدني في مكافحة جريمة اختطاف الأطفال:

ارتأينا أن اهم من يمكنه من المؤسسات غير الحكومية و غير التابعة للدولة، هي الأسرة كونها الخلية الأساسية في المجتمع و كذا المؤسسات الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع المدني و تتمثل في الفروع الآتية:

أ- دور الأسرة في مكافحة جريمة اختطاف الأطفال:

الأسرة هي الخلية الأولى في المجتمع، ولها الدور الأساسي في التنشئة الاجتماع الاجتماعية للفرد، و نموه و مدى تكيفه مع المجتمع و اتجاهه نحو قبول مختلف القيود التي يفرضها المجتمع، و الوسيلة التي يستخدمها الوالدان في معاملة الصغير و علاقتهما معه، و الظروف المختلفة المحيطة بالأسرة، كل ذلك و ما إليه يكون له تأثير لا يجوز إغفاله في سلوك الفرد، فالأسرة بما تقدمه لأطفالها من استقرار نفسي و عاطفي و مادي تشيع في نفوسهم الأمن و الطمأنينة ما تجعل عملية غرس القيم الأخلاقية و الاجتماعية و احترام القانون أكثر تقبلا و امتثالا مما يساعدهم على مواجهة المواقف و الصعاب التي تعترض حياتهم، ولما كان للأطفال أكثر تقبلا للإرشاد، فهم كالعود اللين الذي يمكن توجيهه، فيجب على الأسرة أن تقوم بتوجيه و إرشاد أطفالها حتى لا يقعوا في ويهات

[1] أحمد عبد اللطيف الفقي: أجهزة العدالة الجنائية و حقوق ضحايا الجريمة، ط1، درا الفجر للنشر و التوزيع، مصر 2003، ص:151.

الجريمة، فمن جهة تنشئتهم لإبعادهم عن القيام بالجريمة و من بينها جريمة اختطاف الأطفال، و من جهة أخرى توعيتهم و حمايتهم من الوقوع ضحايا فيها.

و للإشارة فقد أكدت الأبحاث أن بعض المهن تلعب دوراً هاماً بطريقة مباشر أو غير مباشر لجلب المجرم، فرجال البنوك و التجار الأثرياء، كثيرا ما يقعون ضحايا للابتزاز عن طريق خطف فلذات أكبادهم، و ما يتعرض له أبناء الشخصيات المرموقة في المجتمع من اعتداءات على حرياتهم بالخطف بصورة أكبر من غيرهم لأسباب عديدة، سياسية، و اجتماعية، و مالية، و منه للوقاية من الوقوع ضحية للجريمة يجب زيادة الحيطة و الحذر و اتخاذ إجراءات الأمن و الحراسة المشددة المناسبة و التي تقي من خطر الخطف و الاعتداءات على الحرية لتحقيق أهداف معينة.

و تم التوصل إلى العديد من العوامل التي تسهم بدرجة أو بأخرى الزيادة فرص وقوع الأطفال دون غيرهم ضحية للجريمة، فهناك من العوامل الكاملة في شخصية الطفل من الناحية البيولوجية و النفسية و التي تجعله غير قادر على الدفاع على نفسه أو تجعله أكثر استعدادا لأن يصبح مجنيا عليه، و هناك العوامل الاجتماعية و الظروف البيئية المحيطة ببعض الأفراد التي تسهم في تهيئة الفرصة الإجرامية في وقوع بعض الأطفال في حماية الجريمة، يقصد بالظروف الفردية مجموعة الصفات المتصلة بالطفل، و التي تأثر بدرجة أو أخرى في وقوعه ضحية في الجريمة.

و منه فهناك العديد من الوسائل التي يمكن للأسرة تعليمها لأطفالها و غرسها فيهم، للوقاية من جريمة اختطاف الأطفال و مكافحتها منها ما هو ذاتي يعود لشخص الفرد بذاته، فالوقاية الذاتية و البدء بالذات تعد من أهم الأمور التي يجب أن تأخذ بالحسبان للوقاية العامة من الجريمة و يتمثل ذلك في عدة أمور:[1]

1- تقوية الإيمان و إتباع أوامر الله و اجتناب نواهيهحيث تقوية الإيمان لدى الفرد يساعد على الاستقامة و حسن الخلق، و تحسين النفس ضد الأهواء و ذلك بسد الضرائع و الوسائل المؤدية للجريمة و التي ترتبط مباشرة بالغرائز الأساسية للإنسان، و إتباع الطرق المشروعة لإشباعها.

2- الابتعاد عن قرناء السوء، لما لهم من تأثير مباشر على الفرد في تزيين الانحراف السلوك و تحسينه.

[1] عبد الرحمن محمد عسيري: إسهام المواطن في العمل الوقائي من أخطار الجريمة و الانحراف، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية الاتجاهات الحديثة في توعية المواطن بطرق و أساليب الوقاية من الجريمة، السعودية، 2003، ص: 171،177.

3- التعاون مع أجهزة الأمن من خلال البلاغ عن كل ما يخل بالأمن، فذلك يعد خطوة إيجابية لمحاصرة الجريمة، و وسيلة ناجعة لمحاربتها من خلال الصدق في القول سواء في الإدلاء بالمعلومات أو البلاغات، يعد مطلبا اجتماعيا يجب السعي إليه و كذلك تقديم الشهادة عند الحاجة إليها لتوضيح أمر ما او استجلاء موقف معين، و يساعد إدلاء المواطنين، على تحقيق العدالة و تحديد الجاني و مساعدة المجني عليه، ضرورة التقيد بالأنظمة و ترسيخ و احترام القوانين.

ب- دور الجمعيات و المؤسسات الاجتماعية في مكافحة جريمة اختطاف الأطفال:[1]

تعتبر الجمعيات و المؤسسات من الهيئات التي تلعب دورا بارزا في مكافحة جريمة اختطاف الأطفال، و يرجع ذلك لقدرتها على غرس قيم احترام حقوق الإنسان، و ما تشكله من ضوابط للتقيد بتعاليم القانون و لها خصائص هامة هي أن أعضائها من صفوة المتخصصين و قيادات المجتمع المحلي و لها من القدرة على التأثير في الجماهير و تقدم أعمالا لمكافحة من جريمة اختطاف الأطفال بتكلفة منخفضة، و اقتصادية بكل المقاييس، و الغرض من إنشاء بعض المؤسسات الاجتماعية هو حماية الطفولة من كل الاعتداءات الماسة بسلامتهم، و حرياتهم، و يعملون باستمتاع و يقدمون بلا حدود، و يعد الدور الذي تقوم به المؤسسات الاجتماعية في ترسيخ و تنمية الوعي الأمني لدى المواطنين بالأثار السلبية المترتبة على الجريمة محل الدراسة، و تحفيزهم على المشاركة في مكافحة الجريمة بكل السبل و مواجه كل التحديات الطارئة فيها، و ذلك في إطار من الموضوعية ما يؤدي لتهيئة رأي عام مستقر قادر على تنمية حس المواجهة و المكافحة من الجرائم، و القيام بمساندة معظم الإجراءات و الممارسات الهادفة لحماية الأطفال و الحد من الاعتداء عليهم، خاصة في اختطافهم و سلب حريتهم، و يتحقق من خلال العديد من المؤسسات ذات الطابع الديني، و ذات الطابع الثقافي لثقلها و دورها الفعال المتمثل فيما يلي:

1- دور المؤسسات الدينية في مكافحة جريمة اختطاف الأطفال:

لا شك أن الإسلام و هو يعالج موضوع حماية الأطفال في حرياتهم و أعراضهم و أنفسهم، أعطاه ما يستحقه فاقت اهتمام القوانين الوضعية، و يظهر الفرق في أن القوانين الوضعية تهتم فقط بالتجريم و العقاب، بينما الشريعة الإسلامية تذهب لأبعد من ذلك، فهي تهتم بالتربية و الإصلاح، و كذا الوقاية و العلاج، و من

[1] أحمد إبراهيم مصطفى سليمان: دور مؤسسات المجتمع المدني في منع الجريمة، مركز الاعلامالامني، مقال منشور في 30-04-2011 تمت مشاهدته في 20 أفريل 2015 الساعة 00 سا و 45 د http://www.policem.gov.bhص:4،10.

هنا كانت الحاجة ملحة لمكافحة الجريمة و من بينها جريمة اختطاف الأطفال، يكون من خلال قيام العلماء الموثوقون بعلمهم في غرس القيم و المبادئ الصحيحة و القادرة على مواجهة مثل أنواع هذه الجرائم و كذا قيام المسجد برسالته في التوعية و الإرشاد لخطورة هذه الجريمة على المجتمع في استقراره و أمنه.

2- دور المؤسسات الثقافية في مكافحة جريمة اختطاف الأطفال:

يتمثل دور المؤسسات الثقافية في مكافحة الجريمة و بالأخص الجريمة محل الدراسة، من خلال استيعاب طاقات الشباب و شغل أوقات فراغهم، و إبعادهم قدر المستطاع من دهاليز الجريمة، خاصة وأنهم الفئة الأكثر تأثرا بالمتغيرات الحاصلة في المجتمع، و أكثرها ميولا نحو الغرائز و الشهوات، و من هنا كان ضروريا على المؤسسات الثقافية في مجال مكافحة جريم اختطاف الأطفال ان تقوم بالتوعية لخطورة هذه الجريمة، و إشباع حاجياتهم و تنمية قدراتهم، و المساهمة في حل مشاكلهم من خلال عقد ملتقيات و ندوات لدراسته هذه الجريمة يحضرها مختلف الفئات من كل المجالات و التخصصات و فتح المجال للحوار و المناقشة في جو من الموضوعية، لمعرفة الأسباب و الدوافع نحو القيام بهذه الجريمة و محاولة إيجاد الحلول للحد منها و مكافحتها بشتى الطرق، و الوسائل الممكنة، و لا بد لنجاح ذلك من تضافر كل الجهود و المشاركة الجماعية.

3- دور الهيئات و المؤسسات الحكومية في مكافحة جريمة اختطاف الأطفال:[1]

إن للمؤسسات الحكومية و الهيئات التابعة للدولة دور مهم في مكافحة الجريمة و بالأخص الجريمة محل الدراسة، و اهم هذه المؤسسات، المدرسة، جهاز الشرطة و الإعلام و المتمثلة في يلي:

أ- دور المدرسة في مكافحة جريمة اختطاف الأطفال:

إن للمدرسة الحظ الأوفر في مجال التوعية في مجال التوعية ضد خطر جريمة اختطاف الأطفال، باعتبار ان المدرسة المكان الذي يقضي فيه الطفل فترة طويلة من وقته، و يتلقى مبادئ علمية و قيما أخلاقية، كثيرا ما يكون له أثر قوي في توجيه سلوكه و تهذيب نفسه، فهي تعده لكي يكون الطفل مواطنا صالحا، و يحترم القانون، و المدرسة في الواقع أول احتكاك للطفل في المجتمع خارج إطار الرعاية و التوعية الأبوية لتوعيتهم بخطورة الجرائم من بينها جريمة اختطاف الأطفال.

[1] نفس المرجع: ص 11، 12.

ب- الشرطة كجهاز لمكافحة جريمة اختطاف الأطفال:[1]

ثمة حقيقة لا بد من الإقرار بها، أن كل ما تقرره التشريعات الخاصة بالجرائم الواقعة لوقاية الأحداث و حمايتهم من الجرائم الاختطاف يكون الغرض منها تدريب الأطفال لتنفيذ بعض الجرائم، كالتسول قصد تحقيق أراح مالية، و كذا في حالة اختطاف الأطفال قصد استخدامهم لإشباع الرغبات الجنسية و تعذيبهم، من خلال تقديمهم كفريسة سهلة لمن يطلب المتعة الجنسية لقاء ثمن مالي، و يقع على رجال الضبطية القضائية عبئ الإسراع لحماية هؤولاء الأطفال، و ضبط هؤولاء المجرمين، و التعاون مع السلطات و الأجهزة المعنية لمتابعة المجرمين و كذا الأطفال الذين تعرضوا لمثل هذه الاعتداءات.

و منه فالشرطة تحتل مكان الصدارة بين الأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة[2] و مهمتها لم تعد مقصورة على تعقب الجريمة بعد و قوعها فحسب، بل نجد معظم عملها يتعلق بالنواحي الوقائية، و يتحقق ذلك عن طريق تعزيز الرقابة و التواجد الشرطي فهذا يحقق الأمن و الأمان للمواطنين، و يثير الرعي في نفوس المجرمين فقد أثبتت التجربة أن تواجد دوريات الشرطة في الشوارع و سرعة تنقلها من العوامل الفعالة في الوقاية من الجريمة و من الوسائل التي تحقق نظرية التواجد الشرطي هي الحملات التفتيشية التي تقوم بها أجهزة الأمن، و كذا الإستيقاف الذي هو من أهم الصلاحيات التي تتمتع بها، بحيث يلعب الإستيقاف و الانتباه الجيد دورا هاما في التعرف على من تكمن فيهم الخطورة الإجرامية و كذا ممن يشتبه فيهم القيام بالجريمة و مراقبتهم بناء على أمارات و استدلالات سائغة و على الضبطية القضائية التقصي الدائم على سلوك المشتبه فيهم.

و منه جهاز الشرطة القضائية يعتبر من بين أهم الأجهزة التي تتحمل مسؤولية مكافحة جريمة اختطاف الأطفال قبل و قوعها من خلال اعتماد سبل الوقاية منها و إقامة كل ما يجب لعدم وقوعها.

ج-الإعلام كجهاز لمكافحة جريمة اختطاف الأطفال:[3]

دور أجهزة الإعلام في مجال التوعية للوقاية من الجريمة دور هام و خطيرا جدا، و هي في متناول أعضاء المجتمع في معظم الأحيان، فهي يمكن الوصول إليها في يسر و سهولة مثل الإذاعة و التلفزيون و الصحافة، فالعالم أصبح قرية صغيرة بفضل وسائل الإعلام، فما من حادثة تقع في العالم إلا و تصل الإنسان بسرعة فيتأثر بها و بما

---

[1] أحمد عبد اللطيف الفقي: مرجع سبق ذكره، ص 31، 32.

[2] أحمد عبد اللطيف الفقي: وقاية الإنسان من الوقوع ضحية للجريمة، دار الفجر للنشر و التوزيع، ط1، مصر 2003، ص: 132، 140.

[3] أحمد عبد اللطيف الفقي: أجهزة العدالة الجنائية وحقوق ضحايا الجريمة،مرجع سبق ذكره ، ص: 84.

يجري حوله، و تتكون لديه مواقف ذهنية معينة يمكن أن تميل به يمنة أو يسرة وفقا لرد فعله عليها و لخلفياته الثقافية و الفكرية، و لوسائل الإعلام وظائف أمنية تتجلى في مراقبة المجتمع و رصد مواطن الانحراف و الإخبار عنها، و الكشف عن المناطق الأكثر تشبعا و بيان الأجهزة المعنية بالمكافحة، و كذا إبراز التفسيرات المحتملة لأثر الجريمة على الظواهر الاجتماعية الأخرى، و تتم التوعية الصحيحة في أجهزة الإعلام من خلال تخليص المواطن من القيم و الاتجاهات السلبية المرتبطة بجهاز الأمن و قوى مكافحة الجريمة، و تخليصه من السلبية و اللامبالاة حيال مظاهر الإجرام، فكثيرا من المواطنين تخيفهم سطوة المجرمين و يخشون مواجهتهم، و يجهلون طرق التعامل معهم في إطار القانون، و من هنا فوسائل الإعلام تقدم المعرفة و التوعية الصحيحة باستمرار لتكون من عوامل ترسيخ مفاهيم صحيحة و إزاحة بعض المفاهيم الخاطئة، وحث المواطنين على الاهتمام بالقضايا الأمنية و التفاعل معها و مناقشتها، للتمكين من الاستحواذ على قدر من الوعي، بحيث لا تكون مجرد موضوعات لا يلتفت إليها إلا عند الخطر، و كذلك العمل على توسيع المجالات المعرفية للأفراد بتقديم المعرفة الواضحة و الشاملة حول الجريمة محل الدراسة، من خلال الإقناع باستخدام الحقائق و الدليل العلمي المنطقي، بحيث يتبنى الفرد اتجاهات إيجابية لمكافحة جريمة اختطاف الأطفال، و اليقين أن مقاومة الجريمة هو دور يجب أن يضطلع الجميع نحوها، و أيضا لابد من تقديم النماذج التي توضح إيجابيات التبني الإيجابي لسلوكيات منع الجريمة و التعاون مع الأجهزة المختصة و إبراز سلبيات التخاذل و اللامبالاة، و كذا مساعدة الجمعيات الأهلية لمكافحة الجريمة و الوقاية منها عن طريق إزكاء روح التطوع و المشاركة فيها، من خلال برامج إذاعية و تلفزيونية للتعريف بهذه الجمعيات و بيان أهدافها و أغراضها لحماية الطفل.[1]

و بالتالي فوسائل الإعلام كثيرا ما يكون لها دور الأساسي في الوقاية من الجريمة إذا روعي في النشر كل ما يلزم لوصف مشكلة الجرائم و ما يترتب عليها من أثار، مع تحديد أهم الوسائل المؤدية للوقاية منها، و لوسائل الإعلام دور في معرفة أسباب جريمة اختطاف الأطفال من خلال معرفة الاتجاه السائد بين القائمين بهذه الجريمة و تحديد موقفهم النفسي من ذلك، فلا بد من القائم بالإعلام عند مكافحة الجريمة من وضع حلول للوضع القائم و إرشاد الأشخاص عبر الوعظ و الدروس و اللقاءات و البرامج الإذاعية و التلفزيونية و الصحف و البرامج الحوارية و بالتالي التقليل من فرص القيام بالسلوك الإجرامي المتمثل في محل الدراسة، و أيضا لا بد من القائم على الإعلام في مجال مكافحة الجريمة من التعرف على مفهوم الإرادة عند الأفراد حتى يستطيع من تقوية الإرادة الإيجابية و محو

[1] أحمد عبد اللطيف الفقي: نفس المرجع ، ص:90.

الإرادة السلبية في القيام بجريمة الاختطاف طفل و السعي لتحقيقها، و يتم ذلك بالإرشاد النفسي عبر برامج الإذاعة و التلفزيون و كذلك بالنسبة لاضطرابات التوجه الجنسي لابد من الإعلام تشخيص هذه الحالة و دراستها و الوقوف على أسبابها خاصة أنه يتم اختطاف طفل لم يتم نموه الجسدي في أعضائه التناسلية قصد الاعتداء عليه جنسيا فلا يعقل لشخص سوي و متزن القيام بمثل هذا الفعل، لذا يجب عمل حلقات نقاش حولها، و كذا ندوات و مؤتمرات و توجيه رسائل إعلامية لمختلف فئات المجتمع، تتعلق بمحاربة التسبب في انحراف السلوك و الأخلاق و الدعوة للانضباط بالتعريف بالعقوبات الشديدة التي سيتعرضون لها.[1]

[1] بهاء الدين حمدي: الإعلام الجنائي، ط1، دار الراية، الأردن، دت، ص: 130، 131.

خلاصة:

و قد تطرقنا في هذا الفصل إلى تعريف العملية الاتصالية، نماذجها و أهم عناصرها بالإضافة إلى الأسرة تعريفها و خصائصها و أهم الوظائف التي تقوم بها، كما تطرقنا أيضا إلى التعرف على ظاهرة اختطاف الأطفال أسبابها، و الأثار السلبية المترتبة عنه في حياة الطفل و الأسرة و دور مختلف المؤسسات في مكافحة هذه الظاهرة.

الفصل الثالث:

الإجراءات المنهجية لدراسة

تمهيد:

تعتبر الإجراءات المنهجية في البحوث الاجتماعية أهم الطرق أو الخطوات التي يعتمدها الباحث في جمع البيانات و المعلومات النظرية و الميدانية و تحليلها وفق المسارات المنهجية حتى يتسنى التأكد من مصداقية الفرضيات.

و سوف نتطرق في هذا الفصل إلى الإجراءات المنهجية المتمثلة في مجالات الدراسة، و المنهج المستخدم، الأدوات البحثية و العينة مع عرض و تحليل و مناقشة نتائج الدراسة.

أولا: مجالات الدراسة:

1- المجال المكاني:

أ- تعريف بمدينة تيارت:

تقع تيارت في الشمال الغربي من الجزائر تقريبا وسط الشمال الجزائري، أي في غرب الهضاب العليا، و هي سهول تفصل بين الأطلس التلي و الصحراوي، تبلغ مساحتها 20087 كلم^{2}تبعد عن مستغانم ب 180 كلم، و هي أقرب نقطة منها إلى البحر المتوسط و تبعد عن وهران ب 250 كلم، كما تبعد عن الجزائر العاصمة ب 280 كلم، يحدها من الشمال ولاية غليزان و ولاية تيسمسيلت و من الجنوب ولاية الأغواط كما يحدها من الغرب ولاية معسكر و سعيدة و من الشرق ولاية جلفة و ولاية المدية.

كما أنها تضم 15 دائرة و 43 بلدية، و تعتبر دائرة تيارت عاصمة ولاية تيارت، تحتوي على 174 حي منها 154 أحياء مسماة، و 20 عدد الحياء غير المسماة، يحدها من الشمال دائرة الدحموني، و من الجنوب دائرة السوقر و من الغرب بلدية تامدة و من الشرق بلدية قصر الشلالة.

2- المجال الزماني:

بدأت الدراسة الميدانية بعد تسلم رخصة التوجه إلى الميدان من قسم علم الاجتماع.

و استغرقت هذه الدراسة حوالي 15 يوم ذهبنا في البداية إلى بلدية تيارت من أجل الحصول على الكثافة السكانية و عدد الأحياء لمدينة تيارت و قد استغرقت هذه المرحلة حوالي ثلاثة أيام من 26 فيفري حتى 28 فيفري 2017م حيث تم فيها الحصول على الكثافة السكانية بالإضافة إلى عدد الأحياء.

و بعد ذلك قمنا بجولة استطلاعية متقطعة إلى بعض الأحياء مثل حي **فيدا** و حي 500 سكن و استغرقت هذه المرحلة حوالي 6 أيام من 27 فيفري إلى 4 مارس2017 تم من خلالها التعرف على بعض أفراد الأسر من

أجل جمع معلومات كافية عن مجال الدراسة، و بعد ذلك تم توزيع الاستمارة على المبحوثين و قد تمت العملية عن طريق مقابلة أفراد الأسرة لتوضيح أي سؤال لا يفهمه المبحوثين و قد استغرقت حوالي 6 أيام من 5 مارس حتى 10 مارس 2017.

3- المجال البشري:

تشتمل مدينة تيارت على كثافة زمنية تقدر ب 229521 نسمة موزعة على الأحياء، حيث أن كل حي يحتوي على كثافة سكانية معينة منها:

- حي فيد 200 أسرة.
- حي 500 سكن (500 أسرة)

ثانيا: المنهج المستخدم:

يعتبر المنهج تلك الطريقة العلمية التي ينتهجها أي دارس أو باحث في دراسته و تحليله لظاهرة معينة أو لمعالجتها لمشكلة معينة وفق خطوات بحث محددة من أجل الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأن موضوع الدراسة و التحليل.[1]

و في دراستنا لهذا الموضوع قمنا باختيار المنهج الوصفي الذي يرتبط بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية و الاجتماعية، و بدراسة أي من الظواهر الطبيعية المختلفة، حيث يقوم الباحث بجمع معلومات دقيقة عن هذه الظاهرة و يهتم بوصفها وصفا تفسيريا دقيقا[2].

-أساليب الدراسة:

1-الأسلوب الكيفي:

يصف لنا الظاهرة و يوضح خصائصها، كما يهدف للكشف عن الدلالات و المعاني التي تحملها البيانات المتعلقة بالظاهرة محل البحث.

[1] عبد الناصر جندلي: تقنيات و مناهج البحث في العلوم السياسية و الاجتماعية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007، ص 13، 14.

[2] وائل عبد الرحمن التل، عيسى محمد قحل: البحث العلمي في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، ط2، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص 48.

2- الأسلوب الكمي:

هو الأسلوب القائم على محاولة التعليق على المعطيات الكمية و الكيفية و إبراز علاقاتها ثم عرضه في الجوانب النظرية للدراسة و التعبير عن الظاهرة بلغة الأرقام.[1]

ثالثا: أدوات جمع البيانات:

و يقصد بها الطرق و الأساليب العلمية في جمع البيانات و الكشف عن اتجاهات و آراء المبحوثين الخاصة بموضوع معين.

1-الملاحظة:

هي عملية أساسية بالنسبة للبحث العلمي لأنها توفر أحد العناصر الجوهرية للعلم و هي الحقائق، و الملاحظة نشاط يقوم به الباحث خلال المراحل المتعددة التي يمر بها في بحثه.[2]

و قد تم اللجوء إلى إستخدام الملاحظة خلال الدراسة الاستطلاعية بين السكان عبر بعض الأحياء المكونة لمدينة تيارت التي هي محل الدراسة الشيء الذي سمح باستخلاص أراء و تصورات حول الموضوع.

2-المقابلة:

هيأداة بحث علمية و محادثة موجهة بين الباحث و شخص أو أشخاص آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث إلى التعرف عليه من أجل تحقيق أهداف الدراسة.[3]

و قد استخدمت المقابلة كأداة لجمع البيانات حيث تقابلنا مع بعض أفراد الأسرة بهدف التعرف على التصورات و جوانب حول الموضوع و معرفة أراء و أفكار بعض أفراد الأسر.

3-الاستمارة:

تعتبر استمارات البحث من أكثر أدوات جمع البيانات استخداما و شيوعا في البحوث الاجتماعية، و يرجع ذلك إلى الميزات التي تحققها هذه الأدوات سواء بالنسبة لاختصار الجهد أو التكلفة، أو سهولة معالجة بياناتها

---

[1] إبراهيم البيومي غانم: مناهج البحث و أصول التحليل في العلوم الاجتماعية، مكتبة الشروق الدولية، مصر 2008، ص45.

[2] خالد فرحان المشهداني و رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي: مناهج البحث العلمي،د ط، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص43.

[3] أحمد عازف العساف، محمود الوادي: منهجية البحث في العلوم الاجتماعية و الإدارية (المفاهيم و الأدوات)، ط2، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2015، ص 277.

إحصائيا، و استمارة البحث تضم أسئلة توجه إلى المبحوثين من أجل الحصول على معلومات يتم ملؤها من طرف المبحوثين.[1]

و الاستمارة هي مجموعة من الأسئلة بعضها مفتوح و بعضها مغلقة و البعض الآخر أسئلة مفتوحة و مغلقة معا' و قد كانت استمارتنا مقسمة إلى 4 محاور و هي كالآتي:

المحور الأول: يحتوي على أسئلة البيانات الشخصية و يضم 6 أسئلة.

المحور الثاني: بعنوان يؤدي الاتصال بين الزوجين داخل الأسرة النووية في الحد من ظاهرة اختطاف الأطفال و يضم 9 أسئلة.

المحور الثالث: بعنوان يساهم الاتصال داخل الأسرة الممتدة في الحد من ظاهر اختطاف الأطفال و يضم 10 أسئلة.

المحور الرابع: بعنوان يعتبر خروج المرأة للعمل أحد أسباب تفشي ظاهرة اختطاف الأطفال و يضم 9 أسئلة.

و لقد مرت هذه الاستمارة بمراحل هي:

المرحلة الأولى: قمنا بإعداد أسئلة الاستمارة و عرضها على المشرف من أجل تصحيحها ثم عرضها بعد ذلك للتحكيم.

المرحلة الثانية: و فيهاقمنا بتقديم الاستمارة إلى مجموعة من الأساتذة من خمسة أعضاء ضمن التخصص من أجل تحكيمها و معرفة الأخطاء الموجودة فيها.

المرحلة الثالثة: حيث قمنا باسترجاع الاستمارة من قبل أساتذة التحكيم و عرضها على المشرف من أجل القيام ببعض التعديلات و تصحيح الأخطاء، و بعد ذلك قمنا بتوزيعها على مجتمع البحث ثم إعادة جمعها من أجل تحليلها و استخلاص و مناقشة نتائجها.

[1] صلاح الدين شروخ: منهجية البحث العلمي، دط، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003، ص 92.

رابعا: العينة و كيفية اختيارها و خصائصها

من الصعوبة الحصول على معلومات دقيقة و شاملة و محددة على جميع الأسر المقيمة بمدينة تيارت التي تشكل موضوع الدراسة، و هذا بحكم شساعة المكان و قصر المدة الزمنية، هذه العوامل الموضوعية تمثل صعوبة كبيرة و عائق أمام الباحث لإجراء دراسة مسحية شاملة لذا تم الاعتماد على إستخدام أسلوب العينة، فالعينة هي أهم خطوات البحث الاجتماعي الذي تجمع منه البيانات الميدانية، وهي تعتبر جزء من الكل أي تأخذ مجموعة من أفراد المجتمع على أن تكون ممثلة للمجتمع لتجرى عليها الدراسة[1]، و على هذا الأساس اتبعت الدراسة العينة العشوائية التي يتاح فيها لكل فرد من أفراد المجتمع فرصة أن يكون أحد أفراد العينة و يتم اختيار أفراد العينة في هذا النوع بشكل عشوائي.[2]

و اعتمدت الدراسة على العينة العشوائية التي بلغ عددها 105 اسر بنسبة 15% من مجتمع البحث الكلي الذي بلغ حجمهم 700 أسرة و تتجلى العشوائية في اختيار مجموعة من الأسر عشوائيا.

خصائص العينة: حتى تكون عملية جمع المعطيات أكثر سهولة و تكون نتائجها أكثر دقة، حرصنا على أن تكون لعينة البحث الخصائص التالية:

1- الأسر لديها أطفال (طفل فما أكثر)

2- أن تكون أعمار المبحوثين تتراوح من 20 سنة فأكثر.

3- أن تكون أسر غير مفككة حتى نستطيع الحصول على معلومات كافية.

و قد تم اختيار العينة بالطريقة التالية: المجتمع الأصلي قدر ب 700 أسرة حيث أخذنا العينة بنسبة 15% من المجتمع وقمنا باختيارها كما يلي:

$$105 = \frac{700*15\%}{100}$$

[1] رشيد زرواتي: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط3، 2008، ص267.

[2] إبراهيم البيومي غانم: مرجع سابق، ص 126.

الجدول رقم 1: يمثل كيفية اختيار العينة

المقاطعات	الأسر	العدد	النسبة المئوية%
-حي الفدا	-200	-30	- 28,57
- حي 500سكن	-500	-75	- 71,42
المجموع	**700**	**105**	**%100**

عرض و تحليل البيانات

المحور الأول: البيانات الشخصية

خصائص العينة: تتمثل خصائص العينة في البيانات الشخصية لأفراد البحث و هي على النحو التالي:

الجدول رقم (2): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

العينة / الجنس	العدد	النسبة المئوية%
ذكور	68	%64,76
إناث	37	%35,23
المجموع	105	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن ما يقارب نسبة 64,76% من المبحوثين يمثلون فئة الذكور في حين أن نسبة الإناث تقدر ب 34,23 % و هذا ناتج عن عينة الدراسة التي اخترنا أن تكون عشوائية حيث وزعنا الاستمارة على 105 أسر و كانت الاستجابة من طرف الذكور أكثر من الإناث.

جدول رقم (3): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن.

العينة / الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
30-20	27	%25,71
40-31	45	%42,85
50-41	23	%21,90
50 فأكثر	10	%9,52
المجموع	105	%100

– من خلال معطيات الجدول رقم (3) تبين لنا أن نسبة 25,71 **%** من المبحوثين تتراوح أعمارهم ما بين 20 إلى 30 سنة في حين نجد أن الفئة التي تبلغ أعمارهم ما بين 31 إلى 40 سنة تمثل نسبة 42,85 **%** أما الذين تتراوح أعمارهم ما بين 41 إلى 50 سنة نسبة 21,90 **%**، أما 9,52 **%** فتمثل نسبة المبحوثين الذين تبلغ أعمارهم 50 سنة فأكثر، حيث يمثلون الذكور و الإناث.

و نلاحظ من خلال هذه البيانات أن أغلبية المبحوثين يتراوح سنهم ما بين 31 إلى 40 سنة و يرجع ذلك إلى أن هذه الفئة لها الخبرة الكافية في تربية الأبناء و يعيشون في أسر صغيرة.

أما انخفاض نسبة الفئة العمرية من 50 سنة فأكثر راجع إلى أن معظم الأفراد بلغوا سن الشيخوخة.

الجدول رقم (4): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة المدنية.

العينة / الحالة العائلية	التكرار	النسبة المئوية %
متزوج (ة)	69	%65,71
عازب (ة)	16	%15,23
أرمل (ة)	10	%9,52
مطلق (ة)	10	%9,52
المجموع	105	%100

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة 65,71% من أفراد عينة البحث متزوجين في حين نجد أن نسبة 15,23% غير متزوجين و نسبة 9,52% كل من الأرامل و المطلقين و حسب المقابلات التي أجريناها مع المبحوثين غير المتزوجين فإنهم يرجعون عدم زواجهم لتدني مستوى المعيشة بالنسبة للذكور و تأخر الزواج بالنسبة للإناث بالإضافة إلى أننا قمنا بالتركيز أكثر على الفئة المتزوجة الذين لديهم أطفال في حين وجدنا أن بعض الأسر تتمتع بكل الرفاهية التي تساعد على استقرار أطفالهم سواء من الجانب المادي أو النفسي عكس بعض الأسر الأخرى و هذا راجع إلى الوضعية الاجتماعية.

الجدول رقم (5): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوضعية التعليمية

العينة / المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية%
أمي	4	%3,80
يقرأ و يكتب	8	%7,61
ابتدائي	4	%3,80
متوسط	24	%22,85
ثانوي	35	%33,33
جامعي	30	%28,57
المجموع	100	%100

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتبين لنا ان المستوى التعليمي للمبحوثين يتراوح بين أمي إلى جامعي، مع العلم ان الاستمارة وزعت عشوائيا، و هذا راجع إلى طبيعة الدراسة التي تحتم علينا ذلك، فنجد أن النسبة الأكبر تحصل عليها المبحوثين ذوي المستوى التعليمي الجامعي بنسبة 28,57% و هذا يدل على مدى وعي الأسر بضرورة التعلم و من خلال الدراسة تبين ارتفاع المستوى التعليمي بالنسبة للأبلاء و الأمهات و هذا راجع إلى توفر المؤسسات التعليمية و الجامعات في كل ولاية.

في حين نسجل نسبة 22,85% للمستوى التعليمي المتوسط و انخفاض بنسبة 3,80% و نسبة 7,61% عند الأمي و الذي يقرأ و يكتب و يعود سبب ذلك إلى عدم الالتحاق بمدارس الدراسة أو عدم تحفيزهم و تشجيعهم على الدراسة مما يتسبب في عدم رغبتهم في التعلم.

الجدول رقم (6): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

العينة / المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية%
قطاع التعليم	28	%26,66
قطاع الصحة	14	%13,33
قطاع الأمن	14	%13,33
أعمال حرة	29	%27,61
بدون عمل	20	%19,04
المجموع	105	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (6) أن نسبة المبحوثين الذين يعملون في قطاع التعليم هي 26,66% في حين نجد نسبة في قطاع الصحة 13,33% أما نسبة 13,33% تمثل المبحوثين الذين يمارسون أعمال حرة و هي أكبر نسبة في حين نجد أن نسبة 19,04% لكل من المبحوثين الذين ليس لهم عمل و توجد هذه النسبة عند الأمهات الماكثات في البيت أو الذكور الذين تحصلوا على التقاعد.

و نلاحظ من خلال الجدول انعدام نسبة البطالين من عينة الدراسة بالنسبة للذكور و يمكن أن نفسر هذا من خلال جهود الدولة المتواصلة في فتح مناصب شغل سنويا خاصة لذوي المستوى التعليمي الجامعي في جميع القطاعات بالإضافة إلى إرادة الشباب في خلق أعمال حرة من أجل توفير مستوى معيشي أفضل.

الجدول رقم (7): يوضح توزيع أفراد العينة حسب حجم الأسرة

العينة / نوع الأسرة	التكرار	النسبة المئوية%
أسرة صغيرة	61	%58,09
أسرة كبيرة	44	%41,90
المجموع	105	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (7) أن نسبة المبحوثين الذين يعيشون في أسر صغيرة بلغت نسبتهم 58,09% في حين نجد 41,90% نسبة المبحوثين الذين يعيشون في أسر كبيرة و هذا يدل على تنظيم الأسر و محاولة المحافظة على العلاقات بين الأفراد و هذا يعكس الاتجاه الحديث للأسرة بالإضافة إلى أن الأسر الصغيرة تعني مسؤولية أقل و تربية أفضل و بذلك تستطيع أن تصل إلى مرحلة العيش و الحياة الكريمة في حين نجد اللذين يعيشون في أسر كبيرة يواجهون بعض الصعوبات خاصة في تربية أبنائهم، فلكل فرد شخصيته المستقلة و ميوله تختلف من فرد لأخر مما يؤدي ذلك إلى وجود الخلافات و المشاكل بين أفرادها بين الحين و الأخر لذا نجد البعض يفضل الأسر الصغيرة على الأسر الكبيرة.

المحور الثاني: عدم زيادة الفعالية الاتصالية بين الزوج وزوجته داخل الأسرة النووية يساهم في عدم التقليل من ظاهرة اختطاف الأطفال.

الجدول رقم (8): يمثل دور الاحترام المتبادل بين الزوج و الزوجة

الاحترام المتبادل بين الزوج و الزوجة / العينة				التكرار	النسبة المئوية%
	الاجتمال	التكرار	النسبة المئوية%		
نعم	زيادة المحبة و التعاطف	40	%44,44	90	%85,71
	الاستقرار و الثبات	50	%55,55		
لا				15	%14,28
المجموع				105	%100

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن نسبة 81,62% ممن أجابوا بنعم، و هذه النسب موزعة كما يلي:

نجد النسبة 44,44% للمبحوثين الذين يرون بأن الاحترام المتبادل من أجل تحقيق حياة زوجية يؤدي إلى زيادة المحبة و التعاطف و ذلك من أجل تحقيق حياة زوجية سليمة و مستقرة بالنسبة لهم و لأبنائهم، في حين نجد ان نسبة 55,55% و هي أعلى نسبة للمبحوثين الذين يرون بأن الاحترام المتبادل بين الزوج و الزوجة يؤدي إلى الاستقرار و الثبات و يكون ذلك من خلال الاهتمام المتبادل بين الزوجين.

و نجد أيضا نسبة اللذين أجابوا بلا قدرت ب 14,28% حيث يرون بأن ليس هناك احترام متبادل بين الزوجين، و من خلال ذلك يتضح لنا بأن زيادة المحبة و التعاطف و الاستقرار و الثبات يكون من خلال تبادل الاحترام لأنه مطلوب من الزوجين أتجاه بعضهما البعض لأنه يحفظ كرامة الزوجين و يرفع من شأنها، و هنا أيضا يستلزم تعويد الأبناء على احترام والديهما إضافة إلى احترام أفراد الأسرة.

الجدول رقم (9): يوضح توافق الزوج و الزوجة في تربية الأبناء

العينة / توافق الزوج و الزوجة في تربية الأطفال				التكرار	النسبة المئوية%
نعم	التشاور و التعاون	60	%67,41	89	%84,76
	تحمل المسؤولية	29	%32,58		
	المجموع	89	%100		
لا		16			%15,16
المجموع		105			%100

من خلال معطيات الجدول وجدنا أن أكبر نسبة للمبحوثين الذين أجابوا بنعم قدرت ب 84,76% و هذه النسبة موزعة كما يلي:

حيث نجد أن أعلى نسبة 67,41% من المبحوثين الذين يرون أن توافق الزوج و الزوجة في تربية الأطفال يكون من خلال التشاور و التعاون، في حيث أن نسبة 32,58% تمثل المبحوثين الذين يرون بأن التوافق في تربية

الأطفال يكون من خلال تحمل المسؤولية، أما نسبة 15,23% ممن أجابوا بلا حيث أن بعض الأمهات الماكثات في البيت أقروا بأن تربية الأبناء تتوقف على عاتقهم.

من خلال ذلك نجد بأن توافق الزوج و الزوجة في تربية الأطفال يكون من خلال التشاور و التعاون و تحمل المسؤولية و ذلك يكون عن طريق اتخاذ القرارات من أجل إنشاء أسرة متكاملة و وجود اتفاق مشترك حول تربية الأبناء حتى لا تكون هناك خلافات تمس باستقرار العائلة.

الجدول رقم (10): يوضح العلاقة الزوجية و دورها على حياة الأبناء

العينة / الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	94	%89,52
لا	11	%10,47
المجموع	105	%100

من خلال البيانات الواردة في الجدول يتضح لنا أن نسبة 89,52% ممن أجابوا بنعم في حين نجد المبحوثين الذين أجابوا بلا تقدر نسبتهم ب 10,47%.

و من خلال ذلك نرى بأن العلاقة الزوجية لها دور مهم على حياة الأبناء سواء من ناحية الإيجاب أو السلب فالعلاقة الزوجية التي تتمتع بالاستقرار و الثبات يخلق مناخ أسري دافئ و استقرار نفسي لأبنائهم.

في حين ان توتر العلاقة بين الزوجين يؤثر على الأبناء في حين يعطيهم الشعور بعدم الأمان و بالتالي تتأثر سلوكياتهم و طرق تعاملهم مع من حولهم بسبب المشكلات بل و يمتد هذا التأثير و يستمر مع الطفل عندما يكبر و ينفصل بحياته عن عائلته.

الجدول رقم (11): يوضح تدهور العلاقات الزوجية و تأثيرها على الحالة النفسية للطفل

العينة / الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	93	%88,57
لا	12	% 11,42
المجموع	105	%100

يتضح من خلال معطيات الجدول أعلاه أن نسبة 88,57% الذين أجابوا بنعم أي تدهور العلاقة الزوجية لها تأثير على نفسية الطفل، في حين نسبة 11,42% من أجابوا بلا بمعنى أن تدهور العلاقة الزوجية ليس لها تأثير على نفسية الأطفال.

من خلال ذلك نستنتج أن تدهور العلاقة الزوجية لها تأثير سلبي على نفسية الطفل من خلال إصابتهم بالتوتر و الضغط النفسي و صعوبة اندماجه مع غيره و قد تصاحبه حتى البلوغ مما يدفعه إلى تعاطي المخدرات و الكحول و القيام بالسلوكيات المعادية للمجتمع.

جدول رقم (12): يوضح المعاملة الجيدة بين الزوجين أمر مهم في الحفاظ على سلوكيات الطفل

الاحتمال	العينة			التكرار	النسبة المئوية%
		التكرار	النسبة المئوية%		
نعم	عدم تفكك أفراد الأسرة	37	%39,36	94	%89,52
	تقوية العلاقة بينهم	57	%60,63		
	المجموع	94	%100		
لا	11				%10,47
المجموع	105				%100

من خلال البيانات الوارد في الجدول رقم (12) يتضح لنا أن نسبة 89,52% ممن أجابوا بنعم و هذه النسبة موزعة كما يلي:

حيث نجد أن نسبة 60,63% ممن أقروا بأن المعاملة الجيدة بين الزوجين أمر مهم في الحفاظ على سلوكيات الطفل مما يؤدي إلى تقوية العلاقة بينهم، في حين 39,36% نسبة المبحوثين الذين يرون أن المعاملة الجيدة بين الزوجين يترتب عنها عدم تفكك أفراد الأسرة، أما نسبة 10,47% ممن أقروا بلا أي ان المعاملة الجيدة بين الزوجين ليس لها تأثير على سلوكيات الطفل.

و من خلال ذلك نستنتج أن المعاملة الجيدة بين الزوجين تكون مبينة على الاهتمام و التفاهم ، و أن سلوكات الأبناء مرتبطة بالمعاملة الحسنة بين الزوجين.

الجدول رقم (13): يوضح هروب الطفل إلى الشارع نتيجة المشاكل الزوجية التي تجعله عرضة لجريمة الاختطاف.

العينة / الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	67	%63,80
لا	38	%36,19
المجموع	105	%100

يبين لنا معطيات الجدول أن غالبية أفراد العينة أجابوا بنعم بنسبة 63,80% بأن هروب الطفل إلى الشارع يكون نتيجة المشاكل التي تحدث بين الزوجين مما يجعله أكثر عرضة للاختطاف.

في حين أن نسبة 36,19% ممن أجابوا بلا أن هروب الطفل إلى الشارع ليست بالضرورة نتيجة المشاكل الزوجية فقد تكون هناك مشاكل أخرى تجعل الطفل عرضة لاختطافه.

الجدول رقم (14): يوضح إطلاع الأب بالأماكن التي يتجول فيها طفله

العينة / الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	85	% 80,95
لا	20	%19,04
المجموع	105	%100

يتضح لنا من خلال هذا الجدول بأن نسبة 80,95% ممن أجابوا بنعم بأن الأب على إطلاع بالأماكن التي يتجول فيها طفله، و بالتالي هناك مراقبة و اهتمام الأب اتجاه أبنائهم في حين نجد أن نسبة 19,04 % ممن أجابوا بلا بأن الأب ليس على إطلاع بالأماكن التي يتجول فيها طفله و بالتالي عدم الاهتمام به.

الجدول رقم (15): يوضح تشاجر الطفل مع بعض الأصدقاء في المدرسة و الشارع

العينة / الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	86	% 81,90
لا	19	% 18,09
المجموع	105	% 100

من خلال الجدول أعلاه يوضح لنا أن نسبة 81,90% ممن أجابوا بنعم بأن الطفل يتشاجر مع بعض الأصدقاء في المدرسة أو الشارع.

في حين نجد أن نسبة 18,09% ممن أجابوا بلا أي بعدم تشاجر الطفل مع بعض الأصدقاء سواء في المدرسة أو الشارع.

المحور الثالث: زيادة الحركية الاتصالية داخل الأسرة الممتدة يساهم في الحد من ظاهرة اختطاف الأطفال .

الجدول رقم (16): يوضح أن هناك حوار بين الأباء و الأحفاد داخل الأسرة حول موضوع الاختطاف.

العينة / الاحتمال		التكرار	النسبة المئوية%	النسبة المئوية%
نعم		التكرار	النسبة المئوية%	
	حل النزاعات	54	%58,06	%88,57
	تفادي وجود فروقات	39	%41,93	
	المجموع	93	%100	
لا		12		%11,42
المجموع		105		%100

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح لنا بأن هناك حوار بين الأباء و الأبناء داخل الأسرة بحيث نجد أن هناك 54 عينة أجابوا بنعم بنسبة 58,06% عن هذا الحوار باعتباره يساهم في حل النزاعات.

في حين نجد أن 39 عينة من مجتمع البحث أجابوا بنعم أيضا و ذلك بنسبة 41,93% أقروا بأن الحوار بين الأباء و الأبناء داخل الأسرة يساهم في تفادي وجود فروقات بين أفراد الأسرة و خاصة بين الأطفال، في حين نجد ان 12 عينة أجابوا بلا و ذلك بنسبة 11,42% من المجتمع البحث أن ليس هناك حوار بين الأباء و الأبناء داخل الأسرة.

الجدول رقم (17): يوضح بأن الحوار بين الأباء و الأبناء يساهم في بناء أسرة متكاملة و مترابطة.

العينة / الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	94	% 89,52
لا	11	% 10,47
المجموع	105	% 100

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن 94 عينة أجابوا بنعم و ذلك بنسبة 89,52 % من مجتمع البحث أن الحوار بين الأباء و الأبناء يساهم في بناء أسرة متكاملة و مترابطة، في حين أن 11 عينة من مجتمع البحث أجابوا بلا و ذلك بنسبة 10,47% من مجتمع البحث بأن الحوار بين الأباء و الأبناء لا يساهم في بناء أسرة متكاملة.

الجدول رقم (18) : الذي يوضح أن هناك علاقة صداقة بين الأباء و الأحفاد.

العينة / الاحتمال		التكرار		النسبة المئوية %
		التكرار	النسبة المئوية%	
نعم	كسر حواجز الخوف	26	%26,53	%93,33
	تبادل الثقة بينهم	47	%47,95	
	التعبير عما يجول في أفكارهم	25	%25,51	
	المجموع	98	%100	
لا		7		%6,66
المجموع		105		%100

يوضح لنا هذا الجدول أن 26 عينة من المجتمع البحث أجابوا بنعم و ذلك بنسبة 26,53% بأن هناك علاقة صداقة بين الأباء و الأبناء مما يؤدي إلى كسر حواجز الخوق بينهم في حين أن هناك 47 عينة أجابوا كذلك بنعم و ذلك بنسبة 47,96% من مجتمع البحث أقروا بأن هناك علاقة صداقة بين الأباء و الأبناء تساهم في تبادل الثقة بينهم، إذ نجد أن 25 عينة أجابوا بنعم و ذلك بنسبة 25,51% تؤكد بأن علاقة الصداقة بين الأباء و الأبناء تسمح للأبناء بالتعبير عما يجول في أفكارهم، أما بالنسبة 7 عينة من مجتمع البحث و بنسبة 6,66% أقروا بأنه لا توجد علاقة صداقة بين الأباء و الأبناء.

الجدول رقم (19) : يوضح بأن الحوار بين الأباء و الأحفاد في زيادة درجة الوعي لدى الأبناء حول ظاهرة الاختطاف.

العينة / الاحتمال		التكرار		النسبة المئوية%
		التكرار	النسبة المئوية%	
نعم	عدم الثقة في الشخص الغريب	51	%53,12	%91,42
	الإبلاغ عن أية مشكلة تخيفه	45	%46,87	
	المجموع	96	%100	
لا		9		%8,57
المجموع		105		%100

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (21) يتضح لنا أن نسبة 91,24% ممن أجابوا بنعم و هذه النسبة موزعة كما يلي:

حيث نجد أن نسبة 53,12% ممن أقروا بأن الحوار بين الأباء و الأحفاد يساهم في زيادة درجة الوعي لدى الأبناء حول ظاهرة اختطاف مما يؤدي إلى عدم الثقة في الشخص الغريب في حين 46,87% نسبة المبحوثين الذين يرون بأن الحوار بين الأباء و الأحفاد يساهم في زيادة درجة الوعي مما يؤدي بالطفل إلى الإبلاغ عن أية مشكلة تخيفه.

أما نسبة 8,57% ممن أقروا بلا أي بأن الحوار بين الأباء و الأحفاد لا يساهم في زيادة درجة الوعي لدى الأبناء حول ظاهرة الاختطاف.

الجدول رقم (20): يوضح تبادل الزيارات بين الأهل والأقارب يسبب في حدوث اختطاف الأطفال.

العينة / الاحتمال		التكرار	النسبة المئوية%	النسبة المئوية%
نعم	عدم مراقبتهم و التغافل عنهم	40	%76,92	%49,52
	تجانس الأفراد فيما بينهم	12	%23,07	
	المجموع	52	%100	%50,47
لا		53		
المجموع		105		%100

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن 40 عينة من مجتمع البحث أجابوا بنعم و ذلك بنسبة 76,92% يبين بأن تبادل الزيارات بين الأهل و الأقارب يعتبر سبب في حدوث اختطاف الأطفال مما يؤدي ذلك إلى عدم مراقبتهم و التغافل عنهم في حين نجد أن 12 عينة أيضا أجابوا بنعم و ذلك بنسبة 23,07% من مجتمع البحث أقروا بأن تبادل الزيارات بين الأهل و الأقارب يعتبر سبب في حدوث اختطاف الأطفال و ذلك بسبب اختلاط الأفراد و تجانسهم فيما بينهم في حين نجد أن هناك 53 عينة من مجتمع البحث و ذلك بنسبة 50,47% أقروا بأن تبادل الزيارات بين الأهل و الأقارب لا يعتبر سبب في حدوث اختطاف الأطفال.

الجدول رقم (21) :يوضح بأن الطفل يقوم بإخبار أوليائه حول المشاكل التي يتعرض لها خارج المنزل.

العينة / الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	76	%72,38
لا	29	%27,61
المجموع	105	%100

يتضح من خلال معطيات الجدول أعلاه أن نسبة 72,38% ممن أجابوا بنعم بأن الطفل يقوم بإخبار أوليائه حول المشاكل التي يتعرض لها خارج المنزل و ذلك من أجل مساعدتهم في حل تلك المشاكل.

في حين نسبة 27,61% ممن أجابوا بلا بمعنى أن الطفل لا يقوم بإخبار أوليائه حول المشاكل التي يتعرض لها و ذلك بسبب خوف الطفل من ردة فعل الأولياء إما بتوبيخه أو منعه من الخروج.

المحور الرابع: خروج المرأة للعمل يساهم في تفشي ظاهرة الاختطاف.

الجدول رقم (22): يوضح بأن المرأة العاملة تستطيع أن تكون على اتصال دائم مع أبنائها.

العينة / الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	52	% 49,52
لا	53	% 50,47
المجموع	105	% 100

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن هناك 52 عينة من مجتمع البحث أجابوا بنعم و ذلك بنسبة 49,52 % تقر بأن المرأة العاملة تستطيع أن تكون في اتصال دائم مع أبنائها في حين نجد أن هناك 53 عينة من مجتمع البحث أجابوا بلا و ذلك بنسبة 50,47% بأن المرأة العاملة لا تستطيع أن تكون في اتصال دائم مع أبنائها و ذلك بسبب قلة الوقت و الانشغال الكبير في العمل.

الجدول رقم (23) : يوضح بأن خروج المرأة للعمل يؤثر على حياة العائلة و العلاقات الأسرية.

العينة / الاحتمال		التكرار		النسبة المئوية%
		التكرار	النسبة المئوية%	
نعم	التباعد بين أفراد العائلة	25	%37,31	%63,80
	تراجع الاهتمام	32	%47,76	
	ظهور خلافات	10	%14,92	%36,19
	المجموع	67	%100	
لا		38		%100
المجموع		105		

من خلال الجدول يتضح لنا أن هناك 25 عينة من مجتمع البحث و ذلك بنسبة 37,31% تؤكد بأن خروج المرأة للعمل يؤثر على حياتها الزوجية و العلاقات الأسرية مما يساهم ذلك في التباعد بين الزوجين و الأولاد في حين نجد أن هناك 32 عينة من مجتمع البحث و ذلك بنسبة 47,76% أقروا بأن خروج المرأة للعمل يؤثر على حياتها الزوجية و العلاقات الأسرية مما يؤدي ذلك إلى تراجع اهتمامها بأسرتها، في حين نجد أن هناك 10 عينات من مجتمع البحث و التي قدرت بنسبة 14,92% أكدوا بأن خروج المرأة للعمل يؤثر على حياتها الزوجية والعلاقات الأسرية مما يساهم في ظهور بعض الخلافات أما بالنسبة إلى 38 عينة و ذلك بنسبة 36,19% من مجتمع البحث أكدوا بأن خروج المرأة للعمل لا يؤثر على حياتها الزوجية و العلاقات الأسرية.

الجدول رقم (24) : يوضح انشغال المرأة في العمل يؤدي إلى التباعد في العلاقات مع أبنائها و الأقارب.

العينة / الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	57	%54,28
لا	48	%45,71
المجموع	105	%100

يتضح من خلال معطيات الجدول أعلاه أن نسبة 54,28% ممن أجابوا بنعم بأن انشغال المرأة في العمل يؤدي إلى التباعد في العلاقات مع أبنائها و الأقارب، في حين نسبة 45,71% ممن أجابوا بلا بمعنى أن انشغال المرأة في العمل لا يؤدي إلى التباعد في العلاقات مع أبنائها و الأقارب و ذلك لاهتمامها المستمر بهم و الحفاظ على علاقتها بهم.

الجدول رقم (25) يوضح العلاقة بين الاختلاف في المستوى التعليمي بين الزوج و زوجته و تأثيره على تربية الأبناء و الخلافات المستمرة بينهما يؤدي إلى تفكك العلاقة بين الأباء و الأبناء.

الخلافات المستمرة بين الزوجين يؤدي إلى تفكيك العلاقة بين الأباء و الأبناء / الاختلاف في المستوى التعليمي بين الزوجين وتأثيره على تربية الأبناء		نعم		لا		المجموع	
		ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %
نعم	نقص الوعي	8	%8,33	2	%22,22	10	%9,52
	اختلاف التفكير	26	%27,08	3	%33,33	29	%27.61
	عدم التفاهم	16	%16,66	3	%33,33	19	%18,09
لا		46	%47,91	1	%11,11	47	%44,76
المجموع		96	%100	9	%100	105	%100

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 27,08 % ترى بأن الخلافات المستمرة بين الزوج و زوجته يؤدي إلى تفكك العلاقة بين الأباء و الأبناء بسب الاختلاف في المستوى التعليمي مما يؤدي إلى الاختلاف في التفكير بينهما. تليها نسبة 16,166 % ترى بأن الاختلاف بين الزوج و زوجته يكون نتيجة الاختلاف في المستوى التعليمي مما ينتج عنه عدم التفاهم. بينما نجد أن نسبة 8.33% و هي أقل نسبة يرو بان الخلافات المستمرة

بين الزوج و زوجته يؤدي إلى تفكك العلاقة بين الأباء و الأبناء بسبب الاختلاف في المستوى التعليمي بينهما مما يؤدي إلى نقص الوعي. و في المقابل نجد أن نسبة 47,91 % ترى بأن الخلافات المستمرة بين الزوج و زوجته يؤدي إلى تفكك العلاقة بين الأباء و الأبناء ليس له علاقة باختلاف في المستوى التعليمي بين الزوج و زوجته، في حين نجد أن نسبة 33,33% أن الخلافات المستمرة بين الزوج و زوجته يؤدي إلى تفكك العلاقة بين الأباء و الأبناء نتيجة الاختلاف في المستوى التعليمي بينهما له تأثير على تربية الأبناء لكن لا يؤدي إلى الاختلاف في التفكير أو عدم التفاهم بينهما. تليها نسبة 11,11% الذين يرون بأن الخلافات المستمرة بين الزوج و زوجته لا تكون نتيجة الاختلاف في المستوى التعليمي بينهما. و من خلال ما سبق نستنتج أن الخلافات المستمرة بين الزوج و زوجته يؤدي إلى تفكك العلاقة بين الأباء و الأبناء و أن الاختلاف في المستوى التعليمي ليس له علاقة بتلك الخلافات التي تحدث بينهم.

الجدول رقم (26) يوضح العلاقة بين القيام بالتحاور و التشاور مع الأبناء و محاولة معرفة ما يدور حول أفكارهم ومساعدتهم على حل مشاكلهم و القيام بتوعيتهم لمدى خطورة جريمة الاختطاف.

تحاور و تشاور الأباء مع أبنائهم / توعية الأبناء لمدى خطورة جريمة الاختطاف		نعم		لا		المجموع	
		ت	ن %	ت	ن %	ت	ن%
نعم	تجنب الشوارع المنعزلة	46	%51,11	5	%33,33	51	%54,25
	اختيار الصحبة الصالحة	39	43,33	4	%26.66	43	%45,74
لا		5	%5,55	6	% 40	11	%10,47
المجموع		90	%100	15	% 100	105	%100

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة 51,11 % يقرون بأن الأباء يقومون بالتحاور و التشاور مع أبنائهم و محاولة معرفة ما يدور حول أفكارهم و مساعدتهم على حل مشاكلهم و توعيتهم بخطورة جريمة الاختطاف من خلال تجنب الشوارع المنعزلة، ثم تليها نسبة 43,33% ترى بأن الأباء يقومون بالتشاور و التحاور مع أبنائهم و توعيتهم لجريمة الاختطاف و ذلك من خلال اختيار الصحبة الصالحة في حين نجد نسبة 5,55% أقروا بأن الأباء يقومون بالتشاور و التحاور مع أبنائهم لكن دون توعيتهم لخطورة جريمة الاختطاف.

في حين تقابلها نسبة 33,33 % أجابوا بأن الأباء لا يقومون بالتحاور و التشاور مع أبنائهم و محاولة معرفة ما يدور جول أفكارهم و مساعدتهم على حل مشاكلهم لكن يقومون بتوعيتهم لمدى خطورة جريمة الاختطاف عن

طريق تجنب الشوارع المنعزلة، أما نسبة 26,66 % ترى بأن ليس هناك حوار و تشاور بين الأباء و الأبناء و إنما توعيتهم لمدى خطورة جريمة الاختطاف من خلال اختيار الصحبة الصالحة.

حيث نجد نسبة 40 % يقرون بأن الأباء لا يقومون بالتحاور و التشاور مع أبنائهم و عدم توعيتهم لمدى خطورة جريم الاختطاف.

و من خلال ما سبق نجد أن أغلبية المبحوثين يؤكدون أن الأباء يقومون بالتحاور و التشاور مع الأبناء و محاولة معرفة ما يدور حول أفكارهم ومساعدتهم على حل مشاكلهم و القيام بتوعيتهم لمدى خطورة جريمة الاختطاف من خلال تجنب الشوارع المنعزلة و اختيار الصحبة الصالحة.

الجدول رقم (27) يوضح العلاقة بين خروج المرأة للعمل يؤدي إلى الإهمال في تربية الأبناء و جعلهم أكثر عرضة للاختطاف.

خروج المرأة للعمل يؤدي إلى الإهمال في تربية الأبناء / المرأة العاملة يكون أبنائها أكثر عرضة للاختطاف		نعم		لا		المجموع	
		ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %
نعم	قلة الاتصال بهم	25	%43,85	13	%27,08	38	%36,19
	عدم الاهتمام بشؤونهم	30	%52,63	14	%29,16	44	%41,90
لا		2	%3,50	21	%43,75	23	%21,90
المجموع		56	%100	48	%100	105	%100

من خلا ل الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 52,63 % ترى بأن خروج المرأة للعمل يؤدي إلى الإهمال في تربية الأبناء كما يكونون أكثر عرضة للاختطاف و ذلك بسبب عدم الاهتمام بشؤونهم في حين نجد نسبة 43,85% بأن خروج المرأة إلى العمل يؤدي إلى الإهمال في تربية الأبناء و جعلهم أكثر عرضة للاختطاف و ذلك بسبب قلة الاتصال بهم أما نسبة 3,50% ترى بأن خروج المرأة للعمل لا يؤدي إلى الإهمال في تربية الأبناء و لا يكون أبناؤها اكثر عرضة للاختطاف.

و نجد نسبة 29,16% ترى بأن خروج المرأة للعمل لا يؤدي إلى الإهمال في تربية الأبناء في حين أنهم معرضون للاختطاف بسبب عدم الاهتمام بشؤونهم تليها نسبة 27,08 % ممن يرون بأن خروج المرأة للعمل لا يؤدي إلى الإهمال في تربية لأبناء بل يجعلهم أكثر عرضة للاختطاف نتيجة قلة الاتصال بهم في حين نجد نسبة 43,75 % تمثل خروج المرأة للعمل لا إلى الإهمال في تربية الأبناء و لا تجعلهم أكثر عرضة للاختطاف.

مما سبق نستنتج أن أغلبية المبحوثين يؤكدون أن خروج المرأة للعمل يؤدي إلى الإهمال في تربية الأبناء و جعلهم أكثر عرضة للاختطاف و ذلك بسبب عدم الاهتمام بشؤونهم و قلة الاتصال بهم.

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات

–مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الجزئية الأولى التي مفادها: عدم فاعلية الاتصال بين الزوجين داخل الأسرة النووية يساهم في عدم الحد من ظاهرة اختطاف الأطفال.

من خلال النتائج التي تحصلنا عليها في الجدول رقم 10 و المتمثلة في العلاقة الزوجية و دورها المهم على حياة الأبناء و هذا تمثله نسبة 89,52 % من أفراد العينة، و كذلك الجدول رقم 11 و المتعلق بتدهور العلاقة الزوجية و تأثيرها على نفسية الطفل بنسبة % من أفراد العينة في الحين نجد ان الجدول رقم 25 الذي يوضح بأن ليس هناك علاقة بين الاختلاف في المستوى التعليمي و بين الزوج و زوجته و تأثيره على تربية الأبناء و الخلافات المستمرة بينهم و التي تؤدي إلى تفكك العلاقة بين الأباء و الأبناء.

و عليه فمن خلال هذه النتائج يتضح لنا عدم الصدق الإمبريقي للفرضية الأولى المتمثلة في عدم فعالية الاتصال بين الزوجين داخل الأسرة النووية و مساهمته في عدم الحد من ظاهرة اختطاف الأطفال.

– نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الجزئية الثانية التي مفادها: زيادة حركية العملية الاتصالية داخل الأسرة الممتدة يساهم في التقليل من ظاهرة اختطاف الأطفال.

من خلال النتائج المتحصل عليها في جدول رقم 16 و ذلك بنسبة % و الذي يوضح بأن هناك حوار بين الأباء و الأبناء داخل الأسرة حول موضوع الاختطاف مما يساهم الحوار في حل النزاعات و تفادي وجود فروقات بين الأبناء، كمت نجد ان اغلب أفراد العينة و ذلك بنسبة % من مجموع أفراد العينة أكدوا أن الحوار بين الأباء و الأحفاد يساهم في بناء أسرة متكاملة و مترابطة و ذلك ما يوضحه لنا الجدول رقم 17، أما بالنسبة رقم26 و الذي يوضح أن هناك علاقة بين التحاور و التشاور مع الأبناء و محاولة معرفة ما يدور حول أفكارهم ومساعدتهم على مشاكلهم و القيام بتوعيتهم لمدى خطورة جريمة الاختطاف و ذلك من خلال تجنب الشوارع المنعزلة و اختيار الصحبة الصالحة و هذا ما تمثله نسبة % من مجموع أفارد العينة، و بالتالي تحقق الصدق الإمبريقي للفرضية الجزئية الثانية و التي مفادها: زيادة حركية العملية الاتصالية داخل الأسرة الممتدة يساهم في التقليل من ظاهرة اختطاف الأطفال.

– نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الجزئية الثالثة والتي مفادها: يساهم خروج المرأة للعمل في تفشي ظاهرة اختطاف الأطفال

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم 23 يتضح لنا أن خروج المرأة للعمل يؤثر على حياة العائلة و العلاقات الأسرية و ذلك بنسبة % مما يؤدي ذلك إلى تراجع الاهتمام و التباعد بين أفراد العائلة، بالإضافة إلى ظهور خلافات بينهم، بينما نجد أن انشغال المرأة في العمل يؤدي إلى التباعد في العلاقات مع أبنائها و الأقارب و هذا ما يوضحه الجدول رقم 24 و ذلك بنسبة % من مجموع أفراد العينة.

و من خلال النتائج المتضحة أعلاه نرى بأن الفرضية الجزئية الثالثة و التي تقر بأن خروج المرأة للعمل يساهم في تفشي ظاهرة اختطاف الأطفال ثبت صدقها ميدانيا.

و عليه يمكننا القول بأنه تم صدق الفرضية العامة نسبيا و التي مفادها: دور العملية الاتصالية داخل الأسرة في الحد من ظاهرة اختطاف الأطفال وذلك من خلال صدق الفرضيتين الجزئيتين الثانية و الثالثة و نقي الفرضية الجزئية الأولى.

مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة:

لقد تطرقنا في القسم النظري إلى الإشكالية البحثية و التي تناولنا فيها بعض الأطر و التصورات الفكرية، و التي تناولت جزء من موضوع دراستنا الحالية دور العملية الاتصالية داخل الأسرة في الحد من ظاهرة اختطاف الأطفال، استنادا إلى هذه الأطر سوف نحاول التعرف على مختلف ما توصلت إليه الدراسات السابقة الواردة في الفصل الأول، و يدو جليا ان هناك تشابه و تكامل في نتائج الدراسات السابقة من حيث المنهج المستخدم، و هو المنهج الوصفي التحليلي و في هذا الاطار توصلت دراستنا الراهنة ان للعملية الاتصالية داخل الأسرة دور في الحد من ظاهرة اختطاف الأطفال، وهذا ما يتفق ما دراسة الباحثة "فوزية بودريوة " التي تحدثت عن واقع الاتصال في مؤسسة تربوية جزائرية، باعتبار أن الاتصال متعدد الاتجاهات بين مختلف الأفراد، كما اعتمدت الباحثة في دراستها على نفس أدوات جمع البيانات التي اعتمدنا عليها في دراستنا الحالية، فحين نجد أن الباحثة كانت دراستها في مدينة قسنطينة على عينة من التلاميذ كما اعتمدت على نوعين من العينة الأولى تمثلت في الحصر الشامل و الثانية تمثلت في العينة الطبقية و هذا ما يختلف مع دراستنا حيث كان اعتمادنا على العينة العشوائية لأن مجتمع بحثنا تمحور حول أسر مدينة تيارت و عليه يمكن القول بأن هذه الدراسة متطابقة نسبيا مع موضوع دراستنا الحالية.

أما بالنسبة لدراسة الثانية للباحث "عزي حسين" و التي جاءت بعنوان الأسرة و دورها في تنمية القيم الاجتماعية لدى الطفل، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وهذا ما يتوافق نسبيا مع موضوع دراستنا، في حين نجد أن الباحث تختلف دراسته عن دراستنا في العينة القصدية حيث كان مجتمع بحثه في مدينة مسيلة.

و عليه يمكن القول بأن هذه الدراسة متقاربة نوعا ما مع موضوع دراستنا الحالي.

أما بالنسبة للدراسة الثالثة للباحثة "وزاني آمنة" التي تحدثت عن جريمة الاختطاف و آليات مكافحتها في القانون الجزائري و المتعلق باختطاف الأطفال، ذلك ما يتوافق كليا مع نتائج دراستنا من خلال دور العملية الاتصالية داخل الأسرة في الحد من ظاهرة اختطاف الأطفال إذ اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي كما اعتمدت على نفس أدوات جمع البيانات المعتمد عليها في دراستنا، و عليه يمكن القول ان نتائج الدراسة السابقة الثالثة متطابقة تماما مع دراستنا الحالية.

النتيجة العامة للدراسة:

من خلال عرض ومناقشة وتحليل النتائج توصلنا إلى أن الجانب الميداني تم فيه الاعتماد على الأدوات المعتمدة في البحوث الميدانية، وهذا على أسر مدينة تيارت، وذلك لمعرفة درجة تحقق الفرضية العامة التي تتضمن ثلاث فرضيات جزئية، وبعد جمعنا لجملة من النتائج الميدانية في جداول إحصائية وهي ذات علاقة بالمتغيرات الأساسية للدراسة والمرتبطة بالفروض المطروحة.

ومنه فإن دراستنا توصلت إلى صدق الفرضيتين الجزئيتين الثانية والثالثة، ماعدا الفرضية الجزئية الأولى، وكذلك تشابه نتائج دراستنا مع بعض الدراسات السابقة، واختلافها مع بعض الدراسات الأخرى جزئيا،ومنه نستنتج بأن الفرضية العامة والتي محتواها أن هناك دور للعملية الاتصالية داخل الأسرة في الحد من ظاهرة اختطاف الأطفال قد تحققت نسبيا.

خـــاتمـة

خاتمة:

من خلال بحثنا هذا المتمثل في دور العملية الاتصالية داخل الأسرة في الحد من ظاهرة اختطاف الأطفال، إذ تعتبر العملية الاتصالية همزة وصل بين الأفراد في تبادل المعلومات والاخبار فيما بينهم، وذلك عن طريق التواصل الذي يسمح لمؤسسات التنشئة الاجتماعية كمساهمة الأسرة في توعية ومراقبة أبنائها والاهتمام بهم وذلك بتكاتف كل الجهود، مثل: المدرسة باعتبارها البيت الثاني للطفل من خلال النصائح والتوجيهات التي تقدمها له، حيث اعتمدت هذه الدراسة على الاستراتيجيات المنهجية التي تستجيب وأهداف الدراسة الميدانية التي أجريناها مع أسر مدينة تيارت، وذلك بهدف التأكد من مدى الصدق الامبريقي للفرضية العامة التي جسدناها في ثلاث فرضيات جزئية، والتي توصلنا من خلالها إلى جملة من النتائج المتعلقة بالدراسة.

وعلى هذا الأساس فإن دور العملية الاتصالية داخل الأسرة لها دور كبير في الحفاظ على كيان الأسرة وتمسكها بأطفالها وهي حقيقة حتمية لابد منها، فإن وجود الاتصال ليس من قبل الصدفة وإنما حاجة الأفراد له باعتباره ركيزة أساسية خاصة لدى الأسر مع أبنائها في تقديم التوجيهات لهم وتوعيتهم لما يدور في المجتمع من مخاطر كظاهرة اختطاف الأطفال وانعكاساتها على الطفل والأسرة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة.

ملخص الدراسة:

تدور الدراسة الراهنة حول موضوع تناوله الكثير من الباحثين في اختصاصات مختلفة كعلم الاجتماع الاتصال، فالاتصال يعتبر عصب التواصل داخل الأسرة بأبعادها المختلفة على اعتباره ركيزة أساسية لقوام المجتمع وذلك من خلال عملية تبادل الأفكار والآراء والمعلومات عن طريق الحديث أو الكتابة أو الإشارات بين بني البشر. ومن هنا تتضح لنا أهمية وفعالية العملية الاتصالية داخل الأسرة في تنظيم وتسيير أفرادها حتى يكون هناك وضوح وتبادل مشترك بينهم في جميع مجالات حياتهم.

وعليه فقد جاءت هذه الدراسة لتثير إشكالية محددة تدور حول تساؤل رئيسي وهو: هل تؤدي العملية الاتصالية داخل الأسرة دورها المنوط في الحد من ظاهرة اختطاف الأطفال؟

كما أن موضوع العملية الاتصالية يمثل أحد الدعائم التي ترتكز عليها الأسرة، كما أنه يمثل نسقا منسجما خاصة في نقل المعلومات بينهم وذلك من أجل التصدي لمختلف المشاكل والجرائم كجريمة اختطاف الأطفال التي تعد من أبنع الجرائم المهددة لحياة الأطفال والأسرة بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة نتيجة الآثار السلبية التي تنجم عنها كحالة الخوف و الاكتئاب عند الطفل وحالة القلق والتوتر لدى الأسرة باعتباره الرحم الذي يحتضن الطفل بعد مولده وهي المؤسسة التي تعمل على تنمية قدراته العقلية والنفسية والروحية والاجتماعية وهي الوسيط الذي يعمل على نقل وتنمية بعض القيم الايجابية لديه، فإن هذه الدراسة ستحاول الكشف عن مدى مساهمة العملية الاتصالية داخل الأسرة في الحد من ظاهرة اختطاف الأطفال بغية تحقيق هذا الهدف احتوت الدراسة على فرضية عامة وثلاث فرضيات فرعية وهي على النحو التالي:

1-الفرضية العامة: العملية الاتصالية داخل ودورها الكبير في الحد من ظاهرة اختطاف الأطفال

2-الفرضيات الجزئية:

- الفرضية الجزئية الأولى: عدم فعالية الاتصال بين الزوجين داخل الأسرة النووية يساهم في عدم الحد من ظاهرة اختطاف الأطفال.

- **الفرضية الجزئية الثانية:** زيادة حركية العملية الاتصالية داخل الأسرة الممتدة يساهم في الحد من ظاهرة اختطاف الأطفال.
- **الفرضية الجزئية الثالثة:**يساهم خروج المرأة للعمل في تفشي ظاهرة الاختطاف.

ولإختبار هذه الفرضيات على أرض الميدان، استندت الدراسة بجملة من الأدوات والوسائل لجمع معطيات الميدان، وقد تمثل ذلك في كل من الاستمارة والملاحظة والمقابلة، حيث تضمنت الاستمارة على أربعة محاور احتوت كل منها على بيانات مختلفة، فقد تضمن المحور الأول للاستمارة أسئلة تتعلق بالبيانات الشخصية للمبحوث، بينما تضمن المحور الثاني والثالث والمحور الرابع مجموعة من الأسئلة تتعلق بالفرضيات الجزئية الثلاث أما المقابلة فتمثلت في شرح الأسئلة لبعض المبحوثين الأميين وذوي المستوى الابتدائي.

في حين مكنتنا الملاحظة من خلال زيارتنا لبعض الأسر من ملاحظة تصرفات الأولياء اتجاه أبنائهم وكيفية التعامل معهم.

كما اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي مكننا من وصف وتحليل وتفسير المعلومات والبيانات المتحصل عليها.

ولقد تضمنت هذه الدراسة ثلاث فصول ومقدمة وخاتمة، وقد تناولت المقدمة أهمية العملية الاتصالية داخل الأسرة وأهميتها في حماية الطفل من الجرائم، أما الفصل الأول فقد تطرق إلى موضوع الدراسة من خلال طرح إشكالية الدراسة وأهمية وأهداف الدراسة وأسباب اختيار موضوع البحث،بالإضافة إلى تحديد المفاهيم الرئيسية وذكر بعض الدراسات السابقة والأطر النظرية، في حين تضمن الفصل الثاني العناصر الأساسية للموضوع كالعملية الاتصالية داخل الأسرة والاختطاف أما الفصل فقد تضمن الإجراءات المنهجية للدراسة والتعريف بميدان الدراسة وذلك من خلال التطرق إلى طبيعة المنهج الذي اتبعته الدراسة بالإضافة إلى أدوات جمع البيانات، مع ذكر المجال المكاني والزماني والبشري للدراسة.

كما تطرقت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي توصلت إليها دراستنا خلصت هذه الأخيرة بخاتمة تم التأكيد فيها على أهمية العملية الاتصالية في الحفاظ على كيان الأسرة وتمسكها بأطفالها.

قائمة المراجع:

1. القرآن الكريم.

2. إبراهيم البيومي غانم: مناهج البحث وأصول التحليل في العلوم الاجتماعية، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2008.

3. إبراهيم جابر السيد:التفكك الأسري الأسباب والمشكلات وطرق علاجها،ط1،دار التعليم الجامعي، للطباعة والنشر، الإسكندرية،2014.

4. إجلال محمد سري: الأمراض النفسية الاجتماعية،ط1،عالم الكتب للنشر والتوزيع،القاهرة،2003.

5. أحمد إبراهيم مصطفى سليمان:دور مؤسسات المجتمع المدني في منع الجريمة، مركز الإعلام الأمني، مقال منشور،30-4-2011.

6. أحمد عازف العساف محمودي: منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإدارية(المفاهيم والأدوات)ط2،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2015.

7. أحمد عبد اللطيف الفقي:أجهزة العدالة الجنائية وحقوق ضحايا الجريمة، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر،2003.

8. أحمد عبد اللطيف الفقي:وقاية الإنسان من الوقوع ضحية للجريمة، دار الفجر للنشر والتوزيع ط1،مصر،2003.

9. بهاء الدين حمدي: الإعلام الجنائي،ط1،دار الراية،عمان،دت.

10. حمدي أحمد بدران:العنف الأسري دوافعه وآثاره والمكافحة،ط1،الوراق للنشر والتوزيع،2014.

11. خالد فرحان المشهداني، ورائد عبد الخالق عبد الله العبيدي: مناهج البحث العلمي،دط،دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

12. ربحي مصطفى عليان: العنف الجامعي وجهات نظر،ط1،كلية العلوم التربوية،عمان،2014.

13. رضوان بالخيري: مدخل إلى وسائل الإعلام والاتصال نشأتها وتطورها، ط1،جسور للنشر والتوزيع، الجزائر 2014.

14. سامية حسن الساعاتي:علم الاجتماع الجنائي،ط1،دار الفكر العربي، القاهرة،دت.

15. سلوى عثمان الصديقي:الأسرة والسكان من منظور اجتماعي وديني ط1، دار الكتاب والوثائق القومية، الإسكندرية،2011.

16. شوق أسعد محمود:علم اجتماع العائلة،ط1،دار البداية ناشرون وموزعون،عمان،2012.

17. صلاح الدين شروخ : منهجية البحث العلمي، دط،دار للنشر والتوزيع،الجزائر،2003.

18. عبد الرحمان محمد عسيري: إسهام المواطن في العمل الوقائي من أخطار الجريمة والانحراف، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الاتجاهات الحديثة في توعية المواطن بطرق وأساليب الوقاية من الجريمة، السعودية،2003.

19. عبد الناصر جندلي:تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007.

20. عبد الوهاب عبد الله أحمد المعمري:جرائم الاختطاف دراسة قانونية مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية،ط1،جامعة العلوم والتكنولوجيا الجماهيرية،اليمنية،2006.

21. عماد فاروق محمد صالح: الاتصال الإنساني في الخدمة الاجتماعية، ط1، دار الكتاب الجامعي، دولة الإمارات العربية المتحدة 2010.

22. فاطمة الزهراء جزار: اختطاف الأطفال، رسالة ماجستير،في علوم الإجرام والعقاب،جامعة الحاج لخضر باتنة2013.

23. فاطمة عبد الرحيم النوايسة:الاتصال الإنساني بين المعلم والطالب،ط1،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان،2012.

24. فيروز مامي الزرارقة: الأسرة والانحراف بين النظرية والتطبيق،ط1،دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان 2014.

25. فيصل محمود الغرايبة: العمل الاجتماعي مع الأسرة والطفولة،ط1،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،2012.

26. محمد رسلان الجيوسي،جميلة جاد الله: الإدارة علم وتطبيق، ط3،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2008.

27. مرزوقي فريدة: اختطاف القاصر، مذكرة الماجستير في الحقوق،كلية بن عكنون الجزائر،2011/2010.

28. مصبايح فوزية: ظاهرة اختطاف الأطفال في المجتمع الجزائري(بين العوامل والآثار)، أعمال المؤتمر الدولي السادس،الحماية الدولية للطفل،طرابلس،من20-2014/11/22.

29. منال هلال المزاهرة: نظرية الاتصال،ط1،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،2012.

30. ناصر أحمد الخولدة ،رسمي عبد المالك رستم:الأسرة وتربية الأطفال،ط1،دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان،2010.

31. نخبة من المتخصصين: علم الاجتماع الأسري،ط2،دار الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،القاهرة،2010.

32. وائل عبد الرحمان التل،عيسى محمد قحل: البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية،ط2،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان،2007.

33. وزاني آمنة: جريمة اختطاف الأطفال وآليات مكافحتها في القانون الجزائري، شهادة الماستر ،القانون الجنائي،جامعة محمد خيضر،بسكرة، 2015/2014.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون -تيارت-

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

استمارة البحث بعنوان

دور العملية الاتصالية داخل الأسرة في الحد من ظاهرة اختطاف الأطفال

دراسة ميدانية لدى أسر مدينة- تيارت-

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر تخصص علم اجتماع الاتصال

ملاحظة"

الرجاء وضع علامة x أمام الإجابة المناسبة

إن هذه المعلومات سرية للغاية ولاستخدم إلا لأغراض علمية

من إعداد الطالبات:

معزوز فاطمة

واصيف خالدية

إشراف الأستاذ:

الهاشمي بريقل

السنة الجامعية : 2016-2017

المحور الأول: البيانات الشخصية

1. الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2. السن:

من 20 سنة إلى 30 سنة ☐ من 31 سنة إلى 40 سنة ☐

50سنة فأكثر ☐ من 41 سنة إلى 50سنة ☐

3. الحالةالعائلية:

أعزب (ة) ☐ متزوج (ة) ☐ مطلق (ة) ☐ أرمل (ة) ☐

4. المستوى التعليمي:

أمي ☐ يقرأ ويكتب ☐ إبتدائي ☐

متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

5الوظيفة:

القطاع التعليمي ☐ قطاع الصحة ☐ قطاع الأمن ☐

أعمال حرة ☐ بدون عمل ☐ أخرى تذكر ☐

6 مع من تسكن:

أسرة صغيرة ☐ أسرة كبيرة ☐

المحور الثاني:عدم فعالية الاتصال بين الزوجين داخل الأسرة النووية يساهم في الحد من ظاهرة اختطاف الأطفال

7- هل هناك إحترام متبادل بين الزوج وزوجته؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بنعم يؤدي ذلك إلى:

- زيادة المحبة و التعاطف ☐

- الاستقرار والثبات ☐ أخرى تذكر.....

8- هل هناك توافق بين الزوج وزوجته في تربية الأبناء:

نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بنعم يؤدي ذلك إلى:

التشاور والتعاون ☐

تحمل المسؤولية ☐

أخرى تذكر.....

9- هل للعلاقة الزوجية دور مهم على حياة الأبناء؟

نعم ☐ لا ☐

10- هل الاختلاف في المستوى التعليمي بين الزوج وزوجته يؤثر على حياة الأبناء؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم يؤدي ذلك إلى:

نقص الوعي ☐

اختلاف التفكير ☐

عدم التفاهم ☐

أخرى تذكر.....

11- هل تدهور العلاقة الزوجية تؤثر على الحالة النفسية للطفل؟

نعم ☐ لا ☐

12- هل الخلافات المستمرة بين الزوجين تؤدي إلى تفكك العلاقة بين الاباء والأبناء؟

نعم ☐ لا ☐

13- هل تعتبر المعاملة الجيدة بين الزوجين أمر مهم في الحفاظ على سلوكيات الطفل؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم يؤدي ذلك إلى:

عدم تفكك أفراد الأسرة ☐

تقوية العلاقة بينهم ☐

أخرى تذكر.....

14- هل هروب الطفل إلى الشارع نتيجة المشاكل الزوجية تجعله عرضة لجريمة الاختطاف؟

نعم ☐ لا ☐

15-هل الأب على إطلاع بالأماكن التي يتجول فيها طفله؟

نعم ☐ لا ☐

16-هل سبق وأن تشاجر طفلك مع بعض الأصدقاء في المدرسة أو الشارع؟

نعم ☐ لا ☐

المحور الثالث: زيادة حركية العملية الاتصالية داخل الأسرة الممتدة يساهم في التقليل من ظاهرة اختطاف الأطفال

17- هل هناك حوار بين الآباء والأحفاد داخل الأسرة الممتدة حول موضوع الاختطاف؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم يساهم هذا الحوار في:

حل النزاعات ☐

تفادي الوقوع في الجرائم ☐

أخرى تذكر.....

18- هل تقوم بالتحاور والتشاور مع أبنائك ومحاولة معرفة مايدور حول أفكارهم ومساعدتهم على حل مشاكلهم؟

نعم ☐ لا ☐

19- هل يساهم الحوار بين الاباء والأحفاد في بناء أسرة متكاملة ومترابطة؟

نعم ☐ لا ☐

20- هل هناك علاقة صداقة بين الاباء والأحفاد؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم يؤدي ذلك إلى:

كسر حواجز الخوف ☐

تبادل الثقة بينهم ☐

التعبير عما يجول في أفكارهم ☐

أخرى تذكر.....

21- هل يساهم الحوار بين الاباء والأحفاد في زيادة درجة الوعي لدى الأبناء حول ظاهرة الاختطاف؟

نعم ☐ **لا** ☐

في حالة الإجابة بنعم يردي ذلك إلى:

عدم الثقة في الشخص الغريب ☐

الإبلاغ عن أية مشكلة تخيفه ☐

أخرى تذكر.....

22- هل تقوم بتوعية أبنائك لمدى خطورة جريمة الاختطاف؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم يكون ذلك من خلال:

-تجنب الشوارع المنعزلة ☐

-اختيار الصحبة الصالحة ☐

أخرى تذكر.....

23 هل يعتبر تبادل الزيارات بين الأهل والأقارب سبب في حدوث اختطاف الأطفال؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم يؤدي ذلك إلى:

عدم مراقبتهم والتغافل عنهم ☐

تجانس الأفراد فيما بينهم ☐

أخرى تذكر.....

24-هل يقوم الطفل بإخبار أوليائه حول المشاكل التي يتعرض لها خارج المنزل؟

نعم ☐ لا ☐

المحور الرابع: يساهم خروج المرأة للعمل في تفشي ظاهرة الاختطاف

25- هل خروج المرأة للعمل يؤدي إلى الإهمال في تربية الأبناء ؟

نعم ☐ لا ☐

26-هل تستطيع المرأة العاملة أن تكون على اتصال دائم مع أبنائها؟

نعم ☐ لا ☐

27- هل خروج المرأة للعمل يؤثر على حياة العائلة والعلاقات الأسرية؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم يؤدي ذلك إلى:

التباعد بين أفراد العائلة ☐

تراجع الاهتمام ☐

ظهور خلافات ☐

أخرى تذكر.....

28- هل انشغال المرأة في العمل يؤدي إلى التباعد في العلاقات مع أبنائها والأقارب؟

نعم ☐ لا ☐

29- هل المرأة العاملة يكون أبناؤها أكثر عرضة للاختطاف؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم يكون ذلك نتيجة:

قلة الاتصال بهم ☐

عدم الاهتمام بشؤونهم ☐

أخرى تذكر.....

30- مار أيك في الموضوع.....

قائمة الأساتذة المحكمين:

الأستاذ المحكم	التخصص
الأستاذ لطروش بالقاسم	علم الاجتماع الاتصال
الأستاذ سعادة ياسين	علم الاجتماع الاتصال
الأستاذ داود	علم الاجتماع الاتصال
الأستاذة داليا	علم الاجتماع الاتصال
الأستاذة بن مفتاح	علم اجتماع اتصال